

سُرُوحُ النُّخْبَةِ

زُهْرَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نَحْوِ الْفِكَرِ

فِي مَضَلِّحِ أَهْلِ الْأَنْشَرِ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

حَقَّقَهُ عَلَى النُّسخَةِ مَقْرُوَّةٌ عَلَى الْمَوْلَايَةِ وَعَلَى عَلَيْهِ

نُورُ الدِّينِ عَتَمَاءُ

أَسَاقِيفُ الْفَتْوَى وَالْجَدِيدِ فِي كَلِمَاتِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَدَبِ

بِجَامِعَتِي دِمَشْقَ وَحَلَبَ



مِهْنَةُ الشَّعْرِ
مِهْنَةُ الشَّعْرِ وَالْجَدِيدِ فِي كَلِمَاتِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَدَبِ

شَرْحُ الشَّخْصِيَّةِ

نُزْهُةُ النَّظَرِ فِي تَوْجِيهِ نَحْلِ الْفِكْرِ

لِإِمَامِ أَهْلِ الْأَثَرِ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

حَقَّقَهُ عَلَى نَسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الْمُؤَلِّفِ وَعَلَى عَلَيْهِ

نُورُ الدِّينِ عَمْرٍو

أَسَازُ الْقِسْمِ وَالْحَدِيثِ فِي كِتَابَاتِ الْفَرَسِيَّةِ وَالْأَرَابِ

بِجَانِبِ دِمَشْقٍ وَحَلَبَ

طَبِيعَةُ صَبِيحَةٍ عَامِيَّةٍ مَعْرِفَةٍ



اسم الكتاب	شرح سحبة الفكر
تأليف	الإمام الخافق ابن حجر مك
الطبعة	1432ھ / 2011ء
عدد الصفحات	152
السعر = 90 روپے	

مکتبہ البشرا

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Chouhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

2-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jauhar,
Karachi - Pakistan

فون: +92 21-34541739 +92 21-31140138

فاکس: +92-21-34523113

موقع على الانترنت www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibneabbasaisha.edu.pk

تريد الإلكتروني al-bushra@cybernet.pk

طلب من

مکتبہ البشرا، ٹرانس، پاکستان +92-321-2198170

ڈاؤن لائن، روم نمبر 10، مارل، پشاور +92-61-2557539

مکتبہ رستمیہ، سرائی روڈ، لاہور +92-333-7825484

مکتبہ الحرمین، روم مارل، لاہور +92-321-4398313

المصباح، سائبریا روڈ، لاہور +92-42-7124556/7223210

مکتبہ سائبریا، کالج روڈ، رویشی، 5557928، +92-51-5773341

بالفہم بوجہ عند جميع المکتبات المعروفة

نفسه نبط شرح النجاسة وتحقیقه

<p>أدعيت يا جبري في كل الفنون ؛ علم الحديث بها ضمت منفردا لله صوت عرو من بحسن منكرا إذا تأملت يا عبيد انظر أنى يمت البدن نور الدين قدوسنا هذا المفسر لاسرار واثور كمن يرقى الالاس والذور فأصبح الروح شجت رامين النمر بكل صدق وإخلاص مع عبير وزوده الله من خير أسرار الكثر</p>	<p>ضعفت في علوم من ليشه ومختصر ولما لم تكلم أرتست بين عشر فيم أيت به من خمسة الفكر تصحي نواحي الفكر كالطهر هذه المفسر لاسرار واثور كمن يرقى الالاس والذور فأصبح الروح شجت رامين النمر بكل صدق وإخلاص مع عبير وزوده الله من خير أسرار الكثر</p>
---	--

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، اعتصم من شاء من عبادته بما شاء من فضله العظيم. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن هذا الكتاب شرح النخبة: "نخبة النظر في توضيح نخبة الفكر" للإمام الحافظ أبي الفضل ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، كتاب جليل، قد احتل مكانة الأساس في فن أصول الحديث؛ لما امتاز به من إيجاز ألفاظه وغزارة فوائده ودقة تحقيقاته، ولطريقة عرضه التي سبت على أنفسهم الدقيق، والتي تمتاز بأنها تقدم صيغة متميزة وتصوراً فريداً لهذا العلم: علم المصطلح، ليس في غوره من كتب هذا الفن، حتى صار الكتاب بهذه الزايا كتاب المخلص والعام من راغبي علم الحديث، وحث العلماء على دراسته، وحضروا على استحقاقه.

لكن هذا الكتاب لم يطبع حتى الآن محققاً على مخطوط معتمد يوثق به، فضلاً عن كثرة الأخطاء التي قد تحل بالمعنى أو توتر سبيله، إضافة إلى إغفال المطبوعات من ضبط ما يشكل، وتخلو تعليقات من علق عليه من إيضاح ما ببعض، بل قد وقع في تعليق من علق عليه الخلط في مسائل علم المصطلح، وانطلط في تراجم الأعلام، وفي تخريج الأحاديث.

وقد من الله المكرم ذو الفضل العظيم نسج خطة قيمة، تقدمها نسخة يمر أن تضاهيها في المخطوطات نادرة، فركت هذه النسخة على الإمام المصنف ابن حجر نفسه قراءة بحث ودراية، وأثبت خطه عليها في مواضع كثيرة للغاية، وقد سجلت هذه النسخة في التاريخ، ووصفت بقراءة أفضيه المحدث ناسخها قراءة بحث على الإمام مولفها، فاعتمدنا هذه النسخة أصلاً في التحقيق، وذبنا الكتاب بما تمس إليه الحاجة من شرح غامض أو تسهيل عويص، ومن تكميل ذاتية وزيادة عائدة.

وتعتبر هذه الطبعة الثالثة بمزيد من الدقة والمفائدة بإعادة مقابلة الكتاب على أصله الموثق، وزيادة التحري في الدقيق، وتحقيق تعقيباته، وتلافي أخطاء السهر والطباعة بقاية الاستقصاء، مع إعادة النظر في المراجع والشروح، مستفيدين من قراءته في مجالس كثيرة لطلبة العلم، وما حصل من إفادة بعض فضلائهم، وفقهم الله جميعاً ونعم به العلم والدين.

كما تتميز نوافل عقراتها ومطلحات الخليلين، ويعبر عنها الموسوعي الذي يساعد كثيراً على حسن الإعداد منها.

وبما جاء الكتاب على أعلى من الألفاظ وأعاد طواف الحديث بإفادة لا يجدها في غير هذا الكتاب، على اختصاره شرحاً وتعليقاً.

والله تعالى سميع وإليه ركنتم آمين، إن يقفه الله بكرمه، ويبلغ غنقه وفاراه، ومستحفظه عزاه أمه.

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

نور الدين عمر

م. د. علوم القرآن والاسرة

في كتاب الشريعة والآداب

م. د. دمشق

تصدير

نَهْجُ النَّظَرِ فِي تَوْحِيدِ خَلْقِ الْفِكَرِ

فِي مَضَامِيحِ أَهْلِ الْأَنْبَاءِ

نُورُ الدِّينِ عَمْرٍو

استاذ كُنُسِيروا خُدُوشِ الْكَلِمَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَدَبِ

بِجَامِعَتِي د. مَنَافٍ وَحَب

الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

أمر المؤمنين في الحديث

شيخ الإسلام، فاضل الفضلاء، أمير المؤمنين في الحديث، خاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الفسري الشافعي، كنيته أبو نفضل، ولقبه شهاب الدين، اشتهر بأبى حجر، لقب لبعض آتائه، وقيل: نسبة إلى أن الحجر، وهم قوم يسكنون الجنوب من بلاد المغرب، وأرضهم قيس، قال بذلك ابن العماد في شذرات الذهب: "وقد تابع ابن العماد في هذه التسمية إلى أن الحجر" أما المحاسن بن تقي ردي، وعلمها السخاوي من حمله أوعاده. ففقهه في ترجمته في "الكنوز المأمومة". وكان ابن حجر أحد أعلام الإسلام الذين تمكنوا من مختلف علوم عصرهم الشرعية والفقهية، ورسخت قدمه فيها رسوخاً عميقاً وفق له منه مشاهير.

مولده وطروقه، خاتمة:

ولد الحافظ بمصر "الثقافة المغربية" في الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ٧٧٣هـ. ثم بلغ أن ذاق قسوة لنديا، فتوفي والده وهو طفل في الرابعة من العمر (سنة ٧٧٧هـ). وندنا نعلوبات على أنه نشأ في بيئة تعرف للعلم والتفرد، فقد ذكروا أنه أُمِّد في كثير من العلوم من عناية والده به وإسراجه سبيل العلم، فقد ظلت تروية هذا الولد تظل هذا الرجل حتى كثر بهفوة من الزمان بعدا، عليل غام، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وأهله العراقي في علوم الحديث، ويختصر ابن الحاجب في أصول الفقه.

وحدا تسجل مزية الجمع الإسلامي الذي نهض فيه الفوائد والعلم بالدين، أيا كانت ظروفاها في الحياة والعبادة، فلا فضل ذكي ونابه أعظم نازل به، ولا يضع بسم ذو موهبة لسمه، كف والي ﷺ هو القدوة الحسنة لكل مسلم قد ولته بضماء، ثم لم يزل ﷺ طريق الحياة نفسه فرعي العلم ثم التمر بأموال الرجال، تكون حياته ﷺ أسيرة بالسير والمضاهة.

وبأبي الخافظ ابن حجر واسطة العقد لثلاثة من الأعلام الأئمة الأئمة، فكانت نتيجته وعمره الإمام الخافظ سيدنا محمد بن الحسين العرفي، وقد نشأ بيما، وكان بعده الخافظ جلال الدين عبد الرحمن السويفي، وقد شأ كذلك بيما.

إنما صفة العفة والتواضع والإحسان في المسلمين، لا تظلم فيهم موهبة ولا مقبرة لأي إنسان، ولا نسب، تكويبه عفة غص أو شعور عرفة، لأن ما تفتح يفتح العمل الواقعي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠) وقوله ﴿كَلَّا مِثْلُ الْمُنْفِي فِي نَوَادِهِمْ وَارْحَمِهِمْ وَأَعَادِلِهِمْ مِثْلُ الْحَمْدِ، إِذَا تَشَكَّرَ مِنْهُ عَصَمَ نَدَائِي لَهُ سَائِرُ الْجَمْعِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمْدِ﴾^(١) قوله مدحه.

وقد بدأت على ابن حجر النجابة منذ نعومة أظفاره حين أدخل الكتاب في من الخافضة، فبدأ به دكاء وقبة حفظ ربهم وجه صحيح وهامة وفيد، فرجع في حل العلة والشران وأخلاق القرآن هكذا، عالي الهمة، متواضعا، حزين الحزن، حزين المديهة، أخذ بالاحتياط والورع. وفي صفحات الحرم ظهرت نواتج أبعثه بعد حركته الأولى سنة ٧٨٤هـ في محبته سنة ٧٨٥هـ وبدايته على شيخ محبة ومدارسهم، قد أتم شئ عقدة سه، فقد بحث في "عدد الأحكام" استقصي على الخافظ أبي حامد محمد بن عثيرة المتوفى سنة ٧٨٧هـ بخاصة جنائز، صلى الترويح في مسجد الحرم بالقرآن الكريم.

حياته العلمية:

وقد سردت المصادر أحداث حياة الخافظ ابن حجر حسما وفق اهتمامه بالعلوم، فهنا، وقد رأينا الكبر باقي عليها الغصه، فهو خرج في هذا البحث انحصار أن يتذكر لها تصنيف يصح الأمور أمام القرآن جليلة نيرة.

(١) وإذا لم يرد فيها توليد الأئمة والمؤمنين في الشارح لمؤلفهم المتقدمة عن مدافع الطريقة "الأفضل"، الذين أوكل إليهم أمر تراثهم وتعليمهم، لينفذ الله دينه عليهم بحسب ما يحسن لأمره.
(٢) معلق من: البخاري في الأدب المفرد، الجزء الثاني، ١: ١٠٠ ومسلم حقه في الجزء ٢: ٢٠.

وقد وجدنا في ضرورة دراسة حياته العلمية فيما بين أولنا من المراجع أنه يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مراحل نبينها فيما يأتي:

المرحلة الأولى: بدء بهجته ونصيبه، وكذا شغفه فيها بالأدب والتاريخ، وقد بدأ فيها صفاء طبعه ورقة حسه، مع ما كان عليه من التمكن في اللغة العربية وبلاغتها وأسلوبها، فقد نظم الشعر الجرس وأجاد فيه، حتى شهد له الباحثون بأنه كان شاعراً طبعاً، وترجمه بدر الدين البتاني في كتابه "طبقات الشعراء"، وله ديوان شعر طبع في مجلد واحد في الهند.

ومن تصيف شعره قوله:

ثلاث من الدنيا إذا هي حصلت للمحصن فن يخلص من الضر والضرر

نحن عن دينها والسلامة منهم وصحة جسم ثم حفاة الخمر

والخبر: بالذكر أن التمكن في علوم اللغة العربية ليس مصادفة، في حياة الحافظ، بل هو دأب من منهج الأسلاف، كلهم في التكوين العملي أن ينشئ منذ صغره الأولى على أسس متينة من علوم العربية، خلافاً لما يظهره بعض المتعلمين في هذا الزمن من الاستخفاف بها، وقد جازى العلماء طالب حديث من شهادته باللغة والتحريراً شديداً، ومن ذلك قوله: إن أعرف ما أعرف على ظالم لعلم إذا لم يعرف النحو أن يدرج في جملة قول النبي ﷺ من كذب على متعمداً فليسبأ مسبواً مقعده من النار^(١).

المرحلة الثانية: اشتغاله بالحديث الشريف وفنونه:

وبعداً من سنة ٧٩٦ هـ. وهي مرحلة التي سماها قدوره وعلا نعمه، وكان التقدير حياته تلك الفترة من تاريخ الحديث إزهاً لتلك الظروف من أجله، فقد وإن يعثر فيه ودكاته وسرعة حفظه بمجموعة من الشيوخ من أن يجتمع واحد منهم، اكتمل كل واحد منهم في منه حتى صار عمراً في اختصاصه، وإماماً في علمه الذي اشتهر به، فتلقي عنهم الحافظ واستوعب ما لديهم حتى اجتمع عنده ما يفرق في غيره، فصار مردداً في أمته وأمة في أقرانه.

(١) عن الحديث: لا ينفع العبد إلا الإصلاح. ١٠٧٠. ورواه ثلاث الحقائق للبرقي ١٠٧٠. وأما الحديث: من كذب على متعمداً فليسبأ مسبواً مقعده من النار.

فكان من شيوخه:

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي البعلبكي في الفرائض، وكان عالي السند فيها.

وأخلفه الإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي، لإمام في علوم الحديث ومتعلقه. أمير المؤمنين في الحديث.

ونور الدين علي الهينسي، وكان حافظاً للمتون، وهو صاحب "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".

والبلقيني سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان الحافظ العقيلي.

وإبراهيم الملقب سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. صاحب التصانيف.

والإمام محمد ابن جماعة الذي كان متضاً في علوم كثيرة مستنبطاً عفاهاها، حتى كان يقول: أنا أقرأ

في خمسة عشر عمداً لا يعرف علماء عصرني أسماءها.

ومن النساء: السيدة مريم بنت الأفرغي.

والسيدتان فاطمة وعائشة بنتا محمد بن عبد الحادي، وغيرهن.

وغر من ذكرنا من سائر الشيوخ، وقد جمع هو أسماءهم في مرجع كبير وقف على نسخه الخطية

وهو "المجمع المؤسس للمعجم: ترجم فيه لشيوخه، وذكر في ترجمة كل واحد منهم ما

تلقاه عنه من الكتب والرواية أو الترتيب. وقدم فيه فهرساً مكتوبة كثيرة متبوعة الفنون جميعاً صدره.

ويضم هذا المعجم نية من علماء ذلك العصر في أقطار عديدة من العالم الإسلامي، لفيهم الحافظ

في مصر أو رحل إليهم في مختلف البلاد، فقد رحل إلى مكة وجمع مرات عديدة. وتوفي فيها في

الموسم جماعات من العلماء قدموا للجمع، وأخذ منهم وأقاد، ورحل إلى الإسكندرية وفوص

والصعيد والغدر وبابلس والرومة وعزة ودمشق وغيرها من البلاد. وقد طبع هذا المعجم، فحاء مع

فهارمه مرجعاً حاثلاً.

وبينا البحث العلمي على أن الأفضل الأكبر في تخريج الحافظ ابن حجر يرجع إلى إمام عصره في

الحديث الإمام الحافظ عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ولا نجعل الغاري على شرح

العراقي لنرمسي الذي اطلعنا على نسخته الخطية في مكشآت المذبة وإستانبول، نرى ما أقاده منه

الحافظ في "الفتح"، بل حسبنا مقالة شرحه "طرح التريب" الذي شرح ما جمعه من أحاديث

رويت من أصحاب الأسانيد، ليجد كيف اعتمد عليه الحافظ في "فتح الباري".

وكان الحافظ مع سرعة حفظه سريع القراءة حتى إنه قرأ صحيح البخاري في عشرة نحاس، كل واحد منها من بعد صلاة الظهر إلى العصر، وقرأ صحيح مسلم في خمسة نحاس في نحو يومين وشطر يوم، ومن أغرب ما وقع له من الإسراع إسرعه في وقت الخسوف في رحلته للشام فقرأ فيها المعجم الصغير لطبراني في مجلس واحد فيما بين صلاة الظهر والعصر، وقرأ في مدة إقامته بدمشق وهي شهران وثلاث شهر تقريباً - قريباً من مائة مجلد مع ما يعلقه.

للمرحلة الثالثة: جريته في العلم ودامته:

وبرجع ذلك إلى عصر مبكر نستطيع أن نحده بحوالي سنة ٨١٠ هـ ، فقد تصغر بحسن العلم في فنون عدة، وأبلى وأبلى الحديث وروى القضاء، وعلقت شهرته بمعرفة فنون الحديث ولا سيما رجاله وما يتعلق لهم، وأسانيد الحديث، واشتهر ذكره وبهذه صيته، وتوغل الأئمة إليه، وراح الفضلاء بالموود عليه، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء في كل مذهب وكل قطر من تلامذته. وظهر سلطانهم عليه بكلمته وشغوف نظره وسرعة إدراكه واستحضاره لأطراف استغرفة من المسائل، والأشقات المورعة من أسانيد الحديث وشوهدته وأقول العلماء فيه، ودرس التفسير والفقه والحديث في معاهد علمية كثيرة شهيرة آنذاك، وتولى الإفتاء بمنز العدل، والخطابة بالجامع الأزهر ثم جامع عمرو بن العاص، وأبلى من حفظه ما ينيف على ألف مجلس من محاضرات الحديث، وموضع إليه الملك المؤيد القضاء بالديار الشامية مراراً فأنه، ثم باشر القضاء في مصر، وأصبح في مركز رئاسة القضاء، لكنه لم يرض عن هذا المنصب الديني الذي كثيراً ما يضحي الناس لأحقق منه بنفس الدين والنفس، واعتزل القضاء، وكلف بالعودة إليه مراراً فكان يعود إليه ويعتزله، ثم اعتزله ولم يقبل إليه رجوعاً أبداً، ومعاً فعل، فقد تفرغ بذلك لنشر العلم وخدمة الحديث النبوي. وهكذا يبقى العالم أن يرجع ما يعوق نشاطه وحركته في خدمة العلم وإن كان متصباً ذا وجهة أو مائل، وتبلغ المدة لإزيات الحافظ ابن حجر القضاء واعتزالها فيما بين تلك المرات عشرين سنة كما ذكر الحافظ السخاوي. وقد ترجم الحافظ لنفسه في القصة في كتابه "رفع الإصر عن قضاة مصر". مؤلفاته العلمية.

ابتدأ ابن حجر في التصنيف منذ وقت التنبؤ، وتستطيع بالبحث والتأمل أن تعد ذلك نحو ثلثي سنة.

ونقل أوائل تصنيفاته على يديته عملية بترعة في التصنيف، فقد كان من أول كتيبه كتابه القيم "تغليق التعليق"، جمع فيه الأحاديث المتعلقة بـ (صحيح البخاري، وخرجها بين الأسانيد للموصولة التي رويت لها في شتى المصادر الحديثية، وهم عمل عظيم يدل على برعة نادرة واستحضار وسعة اطلاع بعبدتي الذي

وقد ضرب في التصنيف مثلاً بعيدة بكثرة تصنيفاته وتعدد فروعها وتنوعها، حتى بلغت ما يزيد على الخمسين ومائة مصنف ما بين مراجع ضخمة مثل فتح الباري وقذيب التهذيب، ورسالة صغيرة نافعة مثل متن حجة الفكر وشرحه "نزهة النظر" الذي طار صيته في الأفاق، وعون عليه من جاء بعده.

وامتازت تصنيفاته بالإنفاق والإفادة التي لا توجد في غيرها، وكان كثير المراجعة له والمراجعة لنفسه، خلافاً لما يفعله بعض العصريين من التعانق بالتصميم على الإثم والإصرار على الرأي الشاذ المخالف للسنن الصحيحة والإجماع، وكان سريع الكتابة جداً مع حسن النصف. وتكونه كثير التراجع كانت تصير مبيضة مسوأة، لذلك اختفت نسخ مؤلفاته، واحتاج المحقق لها إلى كثير من الإجماع والتثبت حتى يتقن على الصيغة النهائية لكتابه.

وقد كتب مؤلفاته الحظ الزفر من القول في عصره وبعده، فانتشر كتب أدام حياته، وأقرأ الكثير منها، ونفذها الملوك والأكابر، واعتنى بحصيلها كثير من شيوخه وأقرانه.

ومع ذلك فقد قال تلميذه الخائف السخاوي: سمعت ابن حجر يقول: لست راصباً عن شيء من نصائحي؛ لأنني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يهيا لي من بحر، ها معي سوى شرح البخاري ومفاتيحه والمشتبه، والتهذيب ولسان التيزان، وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد وأهمية العدد. صيغة القوي غاشية الروى.

وما ذلك إلا لتواضعه، وسعة بحره ومعارفه المتجددة كما قال أستاذنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف رحمه الله.

فيا للمحب! من بعض أناس يتصور أحدهم منصب الاحتجاج: فيقذف للناس في يوم من الأيام كتاباً أو بحثاً فجا مغفلاً، ثم لا يقبل فيه تعريفاً أو تصحيحاً، جوداً على رأي سني به، وتعباً لمولى سبق

هـ. إنه افرق بين العام الكبير الأصل والدعي الطسيق، وأنه افرق بين الأمانة على العلم والدين، والتسوية على منصفة لتصحيح الرعاية والجاه باسم العلم والدين. وهذه المؤلفات التي منحتها ورصيها من كتبه يبلغ وحدها الأربعين من المجموعات تقريباً، ما يريك عن مصنفاته الأخرى النقص، مثل: تفصيل المنفعة، والإصابة في تمييز الصحابة في مجلدات، والدرر الكافية في أعيان المائة الثامنة - ١٠ مجلدات، والمطالب العلية نزول المسابيح النماية في مجلدات، والتلخيص المختار بتجميع أحاديث شرح تراقي الكبير في مجلدات، والدرية لتجميع أحاديث الغدابة في جزئين، وغيرها وغيرها.

وكتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري" جاء مرجعاً حديثاً جديلاً وشرحاً كنهياً لصحيح البخاري؛ لا يشمل عليه من القوائد الحديثة والكثيرة، الأدبي، والاستنباطات للأحكام الفقهية، وغيره من القوائد من الحديث، وأما جمع طرق الحديث وإيراد الشواهد والروايات التي تعضد بمضمون الحديث، ولما أن البخاري يكرر الحديث في مواطن عديدة قد تكثر كثيراً، فقد سلك الحافظ في شرحه طريقة جمع المخرج في موضع واحد، منه، ويشرح في نهاية المواضع بقدر ما يوضح مقصد البخاري من إيراد الحديث في ذلك الموضع ثم يحيل القارئ على الموضع المشرح فيه، ومن هنا كانت طبعات الشرح بحاجة إلى تحقيق نص الكتاب ومحت في هذه الإحالات؛ لتسهيل القائده على تقاري، ويختصر عليه الوقت والعناء.

واسم في تأليف هذا الكتاب حفظ التنوير، نعنية على الطريقة التي كان عليها الإمام أبو حنيفة يثق مع أصحابه في استنباط مذهب، فكان الإمام الحافظ ابن حجر يكتب بخطه أكثره، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعشرين، ويخضع لهم في يوم من الأسبوع للمباحثة في هذا الشرح، وتصحيح النسخ المكتوبة، واستمر ذلك زمناً طويلاً من سنة ٨٦٧هـ حتى أول يوم من رجب سنة ٨٩٢هـ وأقام لإتمامه وبيعة عظيمة دعا إليها وحوه المسلمين، وقرأ فيها المجلس الأخير من الكتاب حضور الأئمة.

وكان عمل له (سنة ١٣هـ) مقدمة في جزئين: هي "هدهي الساري مقدمة فتح الباري"، فسميها على عشرة فصول. عاصر كل فصل منها غالب من الدراسات الحديثة العامة لبخاري، مثل فصل المبهات، وفصل الأحاديث المتعلقة، وفصل الرجال الذي نكلم فيهم من رواة الصحيح، وفصل الأحاديث التي طعن عليها وهي في "صحيح البخاري".

وقد طارت شهره في "الفتح" فور اكتشافه، وعنه ميّزت الأطراف والعلماء في شيوخ الأقطار، حتى قالوا: "هو الأمام بعد الشيخ".

وقال الحافظ السيوطي: "أولو لم يكن له إلا شرح السخري لكان كافياً في علمه مقداره. ولو وقف عليه ابن خلدون لقال: ما شرح السخري إلى الآن فبين عمى هذه الأمة، لغرت عينه بالوهل والاضلال".

ولم يزل الحافظ ابن حجر عسى جلالة في العلم وعظمته في الشؤن ومردت على أروع الميادين، إلى أن توفي بعد العشاء من ليلة السبت كامن والمعلمين من ذي الحجة سنة ٨٥٢ هـ، وحسبت عليه صلاة الخبارة من العدد في مشهد عظيم لما بر من حصره مثله، وكان من حين بعثته لسلطان فس تروى من الرئاسة والعلماء حتى دون بالقرافة لصعري في ثروة بني عجزوي، بين ثروة الدنيا وعنه المسلمي بالقرب من الإمام أبيه من معه رضي الله عنهم جميعاً.

قال الإمام السيوطي: "وفد على هذه الدنيا، وحتم به هذا الشأن". وقال الحافظ السخري تعليقاً: "وخصاله لم يتسع لأحد من أهل عصره، وقد شهد له علماء بالحفظ والمعرفة سامة، والذهن وفاد والذكاء المفرط، وسعة العلم في شؤن شتى، وشهد له تبيحه الحافظ العراقي بأنه أعظم أصحابه الحديث". وقال النقي العسوي وأبو مال الحنفي: "أولاً مثله. وسأله الأقرع حمري رضي الله عنه: "مثل نفسك؟ فقال: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَعْلَمِ بِكُمْ اللَّهُ﴾ (الحج: ١٢٢)".

وقد عرف الحافظ ابن حجر بالفصاحة النفسية، وأثنى الناس عليه لمزيد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين، بل مع كل من يجالسه من كبير وصغير. ولجده لأهل العلم والفضل والتبويه بذكرهم وعدم طرد نفسه أو البهاة في يتفادح في دمه، مع كثرة تحقيقاته الفريدة التي لا يكاد ينو بحث من أبحاثها.

مصادر ترجمته.

وقد عرف ابن العبد، تباينه وزجرت كتب التراجم بفضله وعامسه، ومن أهمها كتاب: "السير والمسير" في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر "للدخلف محمد الدين السخاوي، وهو مرجع حافل يقع

في مجلدين، وترجمه المسحاوي أيضا في كتابه الكبير "الصوء للامع في تراجم أهل القرن التاسع"، وذكره النقي القاسي في "ذيله على النقييد" لأمن نغطة، والبدر البشتكي في "طبقات الشعراء"، والنقي المفريزي في "العقود الفريدة"، والنقي ابن فهد المكي في "ذيل طبقات الحفاظ"، والسيوطي في "حسن المحاضرة"، وابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب"، والشوكاني في "لبدر الطالع"، وغير ذلك من المصادر التي ترجمت له، رضي الله عنه وأرضاه وأعلى مقامه ومثواه.

تشرح استنبه

ومصحح الحافظ ابن حجر فيه

كتاب "نزهة النظر في توضيح نية الفكر" سار ذكره في الخاص والعام، واستشهدت بتحقيقاته مؤلفات العلماء الأئمة الأعلام، واسمه كما هو مكتوب على نسخة الأمانة الأم التي عتمدا عليها هكذا "نزهة النظر في توضيح نية الفكر في مصطلح أهل الأثر".

سبب تصنيف متن النسخة:

أوضح لما أحافظ ابن حجر في هذه الأمانة هذا الكتاب، فقال - بعد أن ذكر كثير الكتب المؤلفة في اصطلاح أهل الحديث - "فما لي ببعض الإحسان أن أخلص له القوم من ذلك، فخصته في أوزني تعبيه. سميتها "نية الفكر في مصطلح أهل الأثر" على ترتيب لشكره، سبيل انتهجه".
إذ لقد ألصق صنف المتن، فله يكن المقصد مجرد الاختصار الشديد، الذي نمر عنه كلمة "أورق الحقيقة"، بل كان المقصد أيضا ترتيب مفكرنا العلم لمصطلح، ومصحح خاصا سلكه به.

سبب تأليف الشرح:

علماء الشرح وماداه:

بتحدث الحافظ عن ذلك فقول: "فربما لي شأن أن أضاع عنها شرحا حل بمورها، ويضع كمورها. ويوضح ما حصى علمي الجندى من ذلك، فأحتج إلى مؤلفه رجاء الانعراج في تلك المسألة... وظهر لي أن إرادته على صورة البسط التي، ودمجها ضمن توضيحها أوفق...".

وقد وعدنا في آخر نسخة صحيحة عنه آخر شرح لنية في الخاتمة عن المؤلف الحافظ ابن حجر ما يلي نصه: "ألفه مؤلفه أحمد بن علي بن حجر، وخرج منه في مستهل ذي حجة سنة ثمان عشرة وألفان مائة، حمدا لله تعالى ومغفلا على منيه سبيلنا معه، وعلى آله وصحبه ومسلما".

والخط هو الله محمد، من فضل من سبيلنا من مراد جلال، والمصححة المسار إليها مأخوذة عن نسخة مقررة على المصنف مراد غث، وظهر له أنها نسختنا التي عتمداها.

وهذا يدل على ما سبق بيانه من نبوغ الحفاظ واشكائه منذ عصر مبكر، في بدايات تصنيفه في الحديث وعلومه.

منهج الحفاظ في شرح النخبة:

ونلخص منهج الحفاظ ابن حجر في هذا الكتاب بما يأتي:

١- تقدم علوم الحديث في صياغة جديدة مبكرة لم يسبق إليها، وهذه الصياغة تأليف جديد لعلوم الحديث، يقوم على الدراسة الاستقرائية لأحوال السند والمتن، ويقدم هذه الأنواع الخاصة للسند والمتن على ترتيب علمي في غاية الدقة يعرف عند الأصوليين بالسير والتقسيم. ومعنى السير والتقسيم: اختبار الموضوع المدروس وتقسيم أحواله وأحكامها، بحسب هذا الاحتمال المتعمق الذي نستعصي فيه كل الأحوال والاحتمالات، وتعطي حكمها الملائم، ونفزع عليها الفروع والمسائل العلمية.

وقد بدأ أولاً بتقسيم الحزم إلى هذه الأقسام:

لما أن يكون له طرق غير محصورة بعدد معين.

أو تكون طرقه محصورة بعدد معين فوق الاثنين.

أو يكون له طريقتان فقط.

أو تنحصر روايته بطريق واحد.

ثم أعيد يدرس هذه الأقسام ويبنى أحكامها، وفروع ما يتفرع منها على الطريقة التي فرع التقسيم الرئيس لأنواع الحديث.

وأدخل في ضمن التقسيم تكميلات؛ ليكون شاملاً لجميع أنواع الحديث، مثل استطراده إلى تعريف أصحابي (ص ١١١)، واعتمده بدراسات متنوعة تكمل هذا التقسيم، بأن يشمل الكتاب على إنجاز كل أنواع علوم الحديث.

٢- أدخل تقسيمات للحديث ومسائل ليست من أبحاث مصطلح الحديث، بل هي من بحوث أصول الفقه، كبحث المستفيض (ص ٤٦)، وبحث تلقى الأمة للحديث بالفصول (ص ٥٢)، لأنها تكمل فوائد الكتاب وتغني قارئه.

٢- الاختصار ونحاشي الفضول في الشرح.

٤- صياغة الشرح على طريقة السطوة وذلك بأن يدخل الشئ في ضمن الشرح، ويُدْمَج فيه، بحيث لو حدثت الأقسام التي تميز نفس، تصح العبارات شيئا واحدا لا يميز فيه الشرح عن المتن. مزاييا شرح النجاة:

ومما كان كتاب "نزهة النظر" مزايا مهمة، منها:

١- الابتكار والتحديد في صياغة علوم الحديث، وأن هذا الابتكار ليس بمجرد تقديم وتأخير لما رتب السامعون، بل إنه يقدم لدراسة تصور حديثا شاملا لعلوم الحديث، بطريقة انسجم والتقسيم التي اتبعها، ومن ثم فإنه يفيد قارئه نوعا جديدا من تصور هذا العلم، كما يكسبه التعرف في فهم منهج للنقد الحديثي.

٢- الدقة والشمول: بأن طريقة التأليف هذه تقوم على الدقة في الدراسة، وتميز الفروع والأنواع، والشمول لهذه الفروع التي يتبعها التقسيم العقلي.

٣- ربط أنواع الحديث ببعضها، وبيان العلاقة بين أنواع الحديث وصلاتها ببعضها البعض؛ لأن التقسيم هو إخراج للأقسام من الأصل الشامل، وذلك يفيد معرفة نوع الصلة بين أنواع الحديث. وقد صرح الإمام ابن حجر في شرحه ببيان كثير من هذه القوائد، مثل بيان الصلة بين التواتر والمشهور والمستفيض (ص ٤٦٥ و ٤٦٦)، والصلة بين المعنى والمفصل (ص ٨٠).

٤- لم يحصر المسائل المختلف فيها، والفضايا المتداخلة، واستخراج ريدة التحقيق فيها، وذلك كثير في هذا الكتاب عني بإيجازه واختصاره.

٥- نحاشي المأخذ التي وردت على المؤلفين السابقين، بأنهم لم ينسجوا نظاما معينا في تصنيف كتبهم وترتيب أنواع الحديث فيها. فحاء هذا الكتاب بطريقة السير والتقسيم ليترجم نظاما دقيقا، يشرب كل مجموعة من علوم الحديث في فقل قسم واحد يجمعها في موضع واحد.

أهمية شرح النجاة:

هذه المزايا التي تميز هذا شرح النجاة للحافظ ابن حجر كان له مكانة كبيرة عالية في علم الحديث، جعلته مطمح أنظار طلبة الحديث وعلمائه والمصنفين فيه، وللنحصر أبرز جوانب ذلك فيما يأتي:

١- الأثر الواسع الذي حققه في منبطلات الحديث، هذا اختياره في هذه المصطلحات جرى عليه العمل، واستقر عليه المحدثون بعده، من اختياره في إيراد المتنكر (ص ٧٦ و ٧٢)، ومثل غيره أنواع الحديث المنسوبة إليه الإضافات: الصحيح لذاته (ص ٥٨)، الصحيح لعمدة (ص ٥٨ و ٦٦)، حسن لذاته (ص ٥٨ و ٦٥)، حسن لعمدة (ص ٥٨ و ٦٧ و ٦٥). فكان له أثر في تحديد الاصطلاحات واستقرارها، ولم يكن ذلك إلا لأفادته من اعتماد الكبار.

٢- إن شرح النجدة له أهمية علمية بالغة، من حيث إنه خلاصة الفكر العقلي لأعظم محدث في زمانه، وقد نقبوه "أئمة المؤمنين في الحديث" وأنه يضم رتبة حقيقات هذا الإمام في مسائل علوم الحديث، لذلك نجد مسائل كثيرة من بحوثه متناقلة في أبحاث العسبة وامتداداتها.

٣- منحله ذهن دارم، بسبب إبحاره وحرارة مادته الضعيف، ثم تناعه طريقة السير والتفهم، التي تقوم على بحث العقل في احتمالات الأحوال الممكنة بشيء المدروس، والقسم الذي نرى مروعاً.

نسخ الكتاب الخطية:

كتاب "زهة النظر في توضيح حجة الفكر" معروف عند صاحب أهل البيت والعباد قبل أن يخلع ملكه عن نسخة منه أو نسخ، وهذه النسخ كلها متوافقة في مدلولها وبنائها، مع اختلافات يسيرة من النسخ، وربما كان بعضها من تعديل انصت الإمام ابن حجر، والبقية من عهد القدم، وقد وفقت لنا مجموعة نسخ صحيحة متوافقة توثيقاً عليها حسب أصول المحدثين، صورناها من مكنات نسخ، وكان المؤلفين التابع أقصى شدة في نسخة صحيحة جداً هي المعتمدة في النسخة حتى قد سُحِّلت، وكان لم تذكر وتستعين في التاريخ، جعلناها الأصل في هذا العمل.

الترتيب: بالنسبة الأصل

سجلت التي أنشأها فيها هي لمجموعة محفوظة في دار الكتب الظاهرية دمشق رقم: ٤٨٩٥، وعدد أوراقها: ٣١ ورقة، أسطر صفحتها: ٢٠ سطر أو ١٨، خط نسخ واضح جيد، ثبت عدم الكتاب على ظهر الورقة "أكون هكذا" كتاب زهرة النظر في توضيح حجة الفكر في مصطلح أهل الأئمة، وهكذا ثبت عدم ن هذا اللفظ في كل المخطوطات الشحيحة التي وقفنا عليها من هذا الكتاب، مما يدل على أن ما زعم عتقاً من الطبعات الموجودة الآن ليس محتملاً.

وقد أدرجنا مع الشرح في هذه النسخة ٥ تذييل عنه شيء بطلا، وكنت على حواشيه تعليقات، لبعض العلماء، وهذه النسخة قد كُتبت في آخر عهد المؤلف، وقرئت عليه مراراً بحث، وأثبت خطه عيب بذلك في مواضع كثيرة تبلغ حملاً وتضيق، بل أنت حقه مرتين على الصفحة الواحدة في بعض الأحيان.

وكان في آخرها بحث التاسع منه، يأتي.

"علق ذلك نفسه القلم المذنب الغامض أحمد بن محمد، من الأعصامي السعدي، أتتبه أحسن إليه ولولادة الجميع المسلمين، ووافق الفراغ من نسخها في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وأربعين وألف مائة" أي قبل وفاة المؤلف بمدة من مائة إلى مائة وأربعين سنة تقريباً. وإزاء ذلك في خاصة خط المؤلف: "بلغ صاحبه قراءة عليه، كتبه ابن حجر".

وعلى آخر النسخة تحت هذا في الطرف الأيسر من أسفل الصفحة: "بلاغ قراءة النسخة إلى آخرها على الشيخ عبد القادر الصفوري سنة ١٠٧٧هـ، وبجانبه إلى اليمين: "وقف على طلبة العلم مؤرخ بسنة ١٢٤٦هـ".

وإن الأخصاصي المذكور هو الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشافعي، ويعرف بابن الأخصاصي ولد سنة ٨١٨هـ بدمشق ونشأ فيها، وقرأ الفقه على العلماء، وسع الحديث على من ناصر الدين. وقال السخاوي: "ارتحل فقرأ على شيخنا شرح النسخة له بحثاً، وأذن له، وكتب بخطه أشياء كاليحاري وشرحه للشيخنا.

وسمعت من نظمه وفوائده وكان المغالب عليه الخير والجمع والتواضع والتودد والرغبة في الصالحين، مات سنة ٨٨٩هـ بدمشق.

له في الوعظ "حادي الأسرار" في عشر مجلدات وشرح أبي شعاع في الفقه^(١).

وهذا التعريف مهم يدلنا على أمور في غاية الأهمية منها:

١- أن ابن الأخصاصي كان من أهل العلم وخصوصاً الفقه والحديث، وهذا يجعل نسخته في غاية الإثقان.

٢- أنه كان من خواص الحفاظ ابن حجر، وأنه كان عمدة عمده في النسخ حتى نسخ له شرح مبخاري أي فتح الباري.

٣- الأهمية البالغة لنسخه من شرح النسخة، حتى ذكرها السخاوي وأنه قرأها على مؤلفها بحثاً، أي قراءة تدقيق وشرح لها، وذلك يوجب تدقيق المصنف في كلمة كلمة.

وهكذا جاءت هذه النسخة أمراً في الصحة والثبت، فغني عن غيرها، وحصلنا الأمل في إثبات نص الكتاب، واكتفينا بما عن غيرها من النسخ الصحيحة المتعددة التي وقفنا عليها وصورنا جملة منها.

(١) الضوء للامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي مختصراً ١٩١:٢. نشر دار مكتبة الخبابة - بيروت.

عملنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه:

كان يلحظ لي هذا الكتاب "زخة النظر" عين واحدة إلى مريد من التفكير لفهم معانيه، وقد وجدنا بوفرة التكرار لهذا الكتاب أو قسمًا كبير من صغريته يرجع إلى طريقة إخراجها وتقطيعه بالأقواس التي تعضل العين عن الشرح، ونجعل العين في أعين الصلحة، ثم تعليقات في الأسفل، إن وجدت التعليقات. زاد في أثر ذلك ضعف التصرف في علامات الترقيم وسوء التقسيم لفقرات الكتاب، فضلاً عن الأخطاء والنقص في المسند المعنى في التعليقات الثلاثة.

وقد وضعت حسب أمكاني جهد سبيل الإفادة من الكتاب، وتسهيل الوصول إلى مكوناته، فأنشأ في تحقيق الكتاب وإخراجها الحظوة الثلاثة لتبليك بوضوحها فيما يأتي:

أولاً: تحقيق الكتاب وإخراجها.

١- اعتماداً نسخة المقررة على النص المحفوظ من حشر أصلاً في إثبات نص الكتاب.

٢- سرد شرح النجدة مع منها سرداً واحداً مختزلاً بين بعضهما دون أي فصل للعين عن الشرح بأقواس أو شيء آخر، وذلك لتسهيل التوصل للعين والتمسك به في دراسة الكتاب، وفقدنا نظرياً السيرة الأصل ولنسج أخرى صحيحة^(١).

نكن ميزنا التعاريف بحرف أسود، لأنها قاعدة البحث ومطلع من منهج^(٢).

٣- غلبنا على الألفاظ المترجمة، وتفصيل فقرات الكتاب، وبميرها بالأهمية التي الباقية في تفسير فهم المعنى.

٤- أوردنا من النجدة مفرداً في فائدة الشرح، لتسهيل حفظه، فقد كان إيرادها في أعين الشرح غير ذي جدوى، لعدم المساهمة بين عباراته، وبما رفق صفحات الشرح التي تتناول المعنى فصار فصلاً^(٣) مع إثبات نص^(٤) نعرض موضوعي تفصيلي شامل ونعتبر للكتاب والتعليقات عنه^(٥).

^(١) وأعلم أن ما ذكره تحت عنوان هذا في تحقيق الكتاب الخ^(٦) كي ذلك قسم الأستاذ نور الدين عمر حفظه الله، وقد ذكر فيه ما صرف فيه من جهده وما فجع عليه في تحقيق هذا الكتاب وتقطيعه. ونحن جاهدنا في نقل نهجه وعلوه كما هم، إلا أننا عدلنا في بعض الأمور عن طريقه المذكور. وسببها: تعصبيه متفرداً.

فما عدلنا عن طريقه فيه أن اخترنا اللون الأحمر للعين، فضلاً عما عدا عن الشرح.

^(٢) كما ألفت لي كثير التعاريف التي فدت.

^(٣) كما يذكر من النجدة مفرداً في آخر الكتاب، لأن قد جردنا أسوأ مما نذكر به في الكتاب.

٥- لم يضع المحافظ ابن حجر عناوين لفقرات كتابه وموضوعاته، مثل: الحديث، الصحيح، الحديث الحسن، فأضاعنا إلى الكتاب عناوين تبين موضوعاته، وأسئلتها في حواشي الصفحات ورقمتها بأرقام متسلسلة؛ لزيادة التيسر في الدراسة والمراجعة وصنع القهارس^(١).

ثانياً: التعليق على الكتاب

١- عرفنا أنواع الحديث التي لم يصرح المحافظ ابن حجر بتعريفها، وذلك أنه اعتمد في كثير من هذه التعاريف على استنتاج المقارئ لها من تتبع التفسير، فأثبتنا هذه التعاريف في التعليق على الكتاب، لمساعدة القارئ وتسهيل الفائدة عليه.

٢- ربطنا أجزاء الكتاب ببعضها؛ لتيسر فهمه وتحصيل الصورة العامة التي يخصصها الكتاب نتيجة متابعة السير والتقسيم؛ فإن المصنف رحمه الله شرع في قسم من الأقسام العامة ويبرع فروعها، ثم يرجع إلى تفصيل قسم آخر سبق له أن أشار إليه، فاستأج إلى تفسير ذلك.

٣- تكميل فرائد الكتاب؛ بإيضاح ما يغمض منه، أو زيادة فائدة مهمة يتم بها الموضوع، ومنها فوائد لا توجد في الشروح المصنفة على هذا الكتاب، وذلك مع مراعاة الاختصار قدر الإمكان.

وتحليل القارئ للاستزادة من الفائدة على مؤلفاتنا الأخرى وتحقيقاتها، وهي:

منهج المغن في علوم الحديث.

الإمام الترمذي والموازنة بين علميه وبين الصحيحين.

شرح غنى الترمذي للمحافظ ابن رجب وتبعياتها الواسعة عليه.

هذه الكتب كافية لمن تزود بها وأحسن دراستها أن يدخل إن شاء الله تعالى في عداد الباحثين في الحديث الشريف، تصحيحاً وتضييافاً، ونجراً ونعديلاً.

٤- نرحبنا أحاديث الكتاب مع مراعاة الاختصار، بالقدر الذي يحتاج إليه مقام استشهاد الإمام المصنف بالحديث الذي أورد.

٥- نرجننا الأعلام الواردة في الكتاب باختصار ودون تطويل.

^(١) وما أضاعه الأستاذ مراد الدين عمر رحمه الله إلى الكتب من عناوين مذكورة في صلب الكتاب من تفكروا هكذا: (١).

وفي اختتام أوّل ذكرى المائتين المكرم بمهدف أساسي يفيد العمل في تحفيي هذا الكتاب "نزعة النظر" والتعليق عليه، وهو تمهيل تصور علم مصطلح الحديث تصورا شاملا، وفق الصيغة التي قدمها إمام حليل هو أمير المؤمنين في الحديث الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وهو تصور فريد، انفرد به في هذا الكتاب عن كل المؤلفات في هذا العلم بتوفيق الله تعالى.

كما أوّل التذكير بأنه من الضروري لدارس الحديث أن يحيط بصورة علم المصطلح الكبي في مختلف مناهج التأليف لهذا العلم، ولا سيما المجالات التي بذلت لتقويم نظام جامع لعلم المصطلح خاصة، كما هو مشاهد في "نزعة النظر" في توضيح عية الفكر، أو نظرية شامة، كما في كتابنا "منهج النقد في علوم الحديث".

وما ترفيقي إلا بالله: عية تركلت وزله أيب.

[illegible]

الصفحة الأخيرة ، عليها خط من الأخصاصي شعليف الكتاب - أي نسخة - لغه
وفي الحاشية اليمنى بخط لحافظ ابن حجر العلم بمراجعة قراءة علي بن حجر :



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلی الله علی سیدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ العلامة الرحلة شيخ الإسلام علم الأعلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد
العسقلاني المشهور بابن حجر، النفاقي، فسبح الله في مدحه، وأعاد على المسلمين من ركنه:
الحمد لله الذي لم يزل عالماً قدوره حياً قوماً سمعها نصيراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له، وأكبره تكبيراً، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أزلت إلى الناس كافة بغير أن تدبراً، وعلى آله
محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

[التصنيف في علوم الحديث]

لما بعد فإن التصنيف في اصطلاح^(١) أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث. فمن
أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرازي^(٢) في كتابه "المحدثات المعاصرة"، لكنه

(١) الاصطلاح قصد مني محصور للفظ ما عند طائفة من الناس تدعوا عليه. وإيراد هنا مصطلح أهل
الحديث، وهو من علوم الحديث أو علم الحديث الذي شتهر باسم مصطلح الحديث وعلم المصطلح.
وعلم الحديث يطلق بإطلاقين:

الأول: علم الحديث رواية أي علم رواية الحديث، وهو علم يشتمل على أقوال النبي وأصحابه وزعماءه وصطحبه.
الثاني: علم مصطلح الحديث أو علوم الحديث: وهو علم يعرف بها أصول العمل والتدريس من حيث التقبول
أو الزد. ويسمى حكمة رجال الحديث الذين روي عن بعضهم، ولكن ما ينتهي إليه العمل من الكلام، أي
نقص القول بالسند.

(٢) هو الحسين بن عبد الرحمن بن إدريس القاضي، توفى نحو ٥٦٠ هـ. ورحلهم من بلاد حمزستان، والقاضي
الرازي توفى في زمانه، توفى قريباً، واسم كتابه: "المحدثات المعاصرة من الرازي والثوري".

الضريح ويقول الرازي أن من صنف فيصط بذلك جهود الأئمة السابقين مثل مسلم والترمذي.
وهو مخطوط، لكنه غير مدقق. وقد صرح بحفاظه ابن حجر بأنه من أول التصنيف، فاصحح من يرى هذا الكلام
أهل الترمذ في تصديقه شرح عالمي الترمذي ٢٥٠١٧

وقولنا هذا ابن حجر: لم يستعمل يقول: بل أعلن بأصون مهعة كنه من علوم الحديث، حتى يرى أن علي
الترمذي الصنف أجمع خاصة من هذه الناحية.

لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري^(١)، لكنه لم يهتدب، ولم يرتب، ودلائل أبو نعيم الأصبهاني^(٢) تغلب على كتابه مستخرجا، وأبقى أشياء لم تنقب.

ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي^(٣)، فحسنت في قوانين الرواية كتابا شأه "الكفاة"، وهي آدابها كتابا شأه "الحامع لأدب الشيخ والسامع"، وفل قر من قديم الحديث إلا وقد حسنت فيه كتابا مفزعا، فكان كما قال الخطيب أبو بكر بن نقطة^(٤)؛ كل من أنصف علم أنه محدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.

ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب، فأتخذ من هذا العلم تنصيرا، فجمع القاضي عياض^(٥) كتابا

(١) هو محمد بن عبد الله بن الشيخ، المشهور بالحاكم النوراني ٢٢١هـ من حوط الحديث الألفه الكبار، وسد العثرين وإمامهم في وقته، توفي سنة ٤٠٥هـ له "المستدرک علی الصحيحین" (ط)، والمجلد (ط)، وكتابه هو "معرفة علوم الحديث"، قال فيه الحافظ: "تم بهند وفي برت"، لقول: لكنه مرجع مهم في هذا الفن لا يسعني حده.

(٢) أحمد بن عبد الله الأصبهاني الصوفي، أبو نعيم، ولد ٣٣٦هـ فقيه حنط كبير، محدث عصره ومؤرخه، له مناصب في الرواية بالحدرة، توفي ٤٢٠هـ من كتبه: حلية الأولياء، (ط)، ودلائل النبوة (ط)، قوله: "تغلب على كتبه مستخرجا" بكسر الزاء، أي زاع عليه زيادات ليست فيه. تراج الفهرج ١٣٨، ونقط الضرر: ١٩.

(٣) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، ولد ٣٩٢هـ محدث حنط زاهد، وفقيه شافعي وأصولي، رل دمشق مدة طويلة، حدث بها مكنه، ثم رجع إلى بغداد، وتوفي ٤٦٣هـ، بلغت مصنفاته ثمانين.

وكتابه: "الكفاة في غم الرواة"، والجمع لأحاديث الراوي، وآداب السامع، مصدران أساسيان، ولا سيما الأول مهمان، وهما مطبوعان.

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن شجاع معروف من حطة، ولد ٥٧٩هـ وعي بالحنط زرحله وانتشر بخطه، مات ٦٢٩هـ. من مؤلفاته: مخبر في روافد الكتب، ونسابة: بتكليف الإكمال (ج) دبل على إكمال ابن ماكولا.

(٥) عياض بن موسى بن عياض الحمصي السبئي المشهور بالقاضي عياض، ولد ٤٧٦هـ، وكان إماما في التفسير والحديث والفقه وعلمه عصره، أنما له المصنفات الفقه، توفي ٥٤٤هـ.

من كتبه: "تنقيح في تعريف بحقوق المصطفى" (ط)، و"الإلغاف في أصول الرواية وتفيد السماع" (ط)، وهو مفيد جدا في باب.

أطلقه اسماءه "الإمام"، وأبو حفص المصباحي^(١) "أخيراً باسمه" مما لا يسع المحدث حمله.

وأما ذلك من التصنيف التي اشتهرت، وتبسطت، وتكثرت علمها، واختصرت، كتبشر فهمها، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهير "زوي" (١) بريل دمشق، فجمع - كما ولو تدريس الحديث بالدراسة الأشرفية - كتابه المشهور، فهدب قلوبه، وأملأه شيئاً بعد شيء، فهذا لم يحصل تربيته على الوصف المناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفارقة، فجميع شتات مقاصدها، وحسن إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسننه، فلا يخصى كم ناظم له ومختصر، ومستند إليه عليه ومقتصر، ومعاصي له ومقتصر^(٢).

(١) عمر بن عبد الحميد بن الحسن المياثني، نسبة إلى "مياث" قرية بخرملة، بريل مكة شيع الحرم، وكان عظيماً وعالمًا ورعاً، توفي سنة ٥٨١ هـ.

وكتابه "مما لا يسع المحدث جهته" رسالة صغيرة في هو سبع صفحات، فيها نذير الصحيح والحسن، وبعض أنواع الحديث، لكنها مختصرة بما لا طائل منه مما يسع كل محدث جهته، وليس المصنف بمجد الخلد بمواد الكتاب. وانظر التوسع في كتاب "الحافظ خطيب" للذكر محمود الطحان: ٤٤٦ و ٤٧٢.

وكان الأول من هذا الحرف أن يذكر واسطة بعد عباس قسم علوم الحديث في مطلع جامع الأصول لأن الأثر، توفي (٦٠٦) فبه عنت جامع لا يستغنى عنه في علوم الحديث.

(٢) عثمان بن عبد الرحمن الشافعي بالصلاح - بن عثمان الشهير زوي نفي الدين. ولد ٥٥٧ هـ، شأ في بيت علم ورياسة وحصل العلوم بأوقافها، وعنى بالحديث وعلومه، وتولى التدريس بدار الحديث الأخيرة وغيرها، وطار حسبه في تعلمه وفي أحدث خاصة. قال الذهبي فيه: "الإمام المصنف شيخ الإسلام"، وكانت غنوه مسندة، توفي (٦٤٢)، له كتب كثيرة أشهرها "علوم الحديث"، الذي شهر به، وقيل له: مقدمة ابن الصلاح. (وتار إمارة إلى ما ذكر للصف بمرس مهيمن: ٦ - صط التعاريف، ووضع تعاريف لم يسبق له. ٢ - الامتياز والتحقيق في مسائل العلم بدقة.

(٣) انظر حمله مما صنف على "علوم الحديث" لأن الصلاح في تصديقه لتدقيقه: ٢٤٦٢. ونود الإشارة هنا إلى مختصره إرشاد طلاب الحقائق للزوي، فإنه أحسن مختصر مع وضوح عبارته، وقد حققناه بدقة وفقه أحمد.

[سبب تصنيف الكتاب وشرح]

فما شئت بعض الإخوان أن أخص له المذهب من ذلك، فدرسته في أوراق لطيفة، سميتها **شحنة الفكر** في مصطلح أهل الأثر، على ترتيب تكرهته، وسبل انتهجه، مع ما ضمنت إليه من شواهد الفرائد، وزوائد القوائد، فرغيت إليّ ثانياً أن أضغ عليها شرحاً يحلّ رموزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المتدبّر من ذلك، وأحبته إلى المؤبد، وحاش الأبدان من تلك المسائل، فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوجيه، ونهيت على خفايا زواياها، لأن صاحب السبّ أقرى بساقيه، وظاهر لي أن زيادة على صورة الشطّ ثلثي^{١١}، ودخها ضمن توضيحها زوف، فلكت هذه الطريقة لفيلة المسائل، فاقول طالباً من الله التوفيق فيما هالت،

[الخبرة، الحديث، السنن، الأثر]

الحبر: عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالشوايح وما شاكلها، **الإخباري**، ولعن يشتغل بالسنة النبوية: **المحدث**^{١٢}.

١١ صورة السط في الشرح: هي أن يسط اثنين مع الشرح، أي يسكه منه كتاب نص واحد، وهذه الطريقة أبصر على كذا من

١٢ ههنا تعريفات لمصطلحات مهمة تقدمها عبد يلق:

الحديث لغة: حد تقدم، ويستعمل أيضاً بمعنى الخبر، وفي اصطلاح المحققين: ما أنصف إلى شيء يقف من قول أو فعل أو تقرير أو وصف حقيقي أو حتمّي، وكذا ما أنصف إلى قصص أو التلمي، والفراد من قوله: "أنصف" نسب. والخبر مرادف الحديث هذا المعنى الواسع، كما سيأتي في كلام المصنف. وبعد جماعة من المحققين الحديث: ما أنصف إلى شيء يقف، وأخيرهم منه: وكذا السنة والأثر غير الحديث أيضاً.

لكن الأصوليين يعرفون السنة بأنها ما أنصف إلى شيء يقف من قول أو فعل أو تقرير، وسطر القضاة، وهم المراسيون - يظنون لأثر معنى لتوقّف أي ما نسب إلى الصحابي.

وقيل: بينهما عموم وعصوم مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس، وعبر هنا بـ "لحصر" ليكون أتمسك.

[الخبر من حيث تعدد طرقه وتبرده]

فهو باعتبار وصوله إلى...

إما أن يكون له طرق، أي أسانيد كثيرة، لأن طرقاً جمیع طریق، و"فعل" هي كثرة يجمع على "فعل" ضمتين، وفي النقلة على "فعل"، المراد بالطرق الأسانيد، والإسانيد: حكاية طرق الخبر (١٢).

[المتمم]

وبذلك... الحكمة أنه شروط الثواتر، إذا زادت بلا حصر عدد معين، بل تكون العادة قد انحلت تواضعهم على الكذب، وكذا وقوعه منهم اتفاقاً غير قصد، فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح، ومنهم من علقه في الأربعة، وقيل: في الخمسة، وقيل: في السبعة، وقيل: في العشر، وقيل: في الـ (١٣) عشر. وقيل: في الأربعين، وقيل: في التسعين، وقيل غير ذلك.

(١٢) وهو أن يكون أحد الثقاتين إلا على كل معنى الآخر، وبلاذغيا من كلفه إسناد، وحسن، فإدانة خبر المراسم وعموم، مطلق، بينهما عموم وعصوم مطلق، فكل ذلك نفي "عم" تفعل الخديث السوي وصحة.

(١٣) أي يشمل تحت أصل التاريخ، ولا يصر أن هذه القواعد خاصة بالثقات، بل هو يشمل التاريخ، وكل ما سلفه الثقات، كالتحريم والتبر والمخطب والمؤلفات، فكل القول من سائر العلوم خاصة في تدلي ثقلها إلى أصحابها لأصول هذا الخبر.

(١٤) يشرح الحفاظ ما تحت قسم الأخبار والأحاديث، فيقسمها بحسب تعدد إسنادها، أو عدم تعددها ثلاثة أقسام، كما سيوضح.

(١٥) سبق تعريف السند والحقن.

(١٦) هذا معطوف على قوله "أسانيد كثيرة"، وما بعدها كلام معرض، والمعنى أن الحديث إن كان له طرق كثيرة شخ مطلقاً يستحيل معها تراطمع على الكذب بأي عدد، فقد تحصل أربعة نقات أثبات، أو -

وَنَمَسَّكَ كُلُّ قَائِلٍ بِدَلِيلٍ جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ ذَلِكَ الْعَدَدِ، فَأَمَادَ الْعَصَمَةُ^(١)، وَلَيْسَ يَلَزِمُ أَنْ يَنْظَرُ فِي شَيْءٍ؛ لَاحْتِمَالِ الْإِعْتِصَاصِ.

هَذَا وَرَدَ الْخَرَجُ كَذَلِكَ^(٢). وَنُضَافَ إِلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِيَ الْأَمْرُ فِيهِ فِي الْكثْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ إِشْدَادِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ، وَالسَّرَافَ بِأَلَسْتَوِيهِ أَنْ لَا تَنْقُصَ الْكثَرَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، لِأَنْ لَا تَزِيدَ بِإِذْنِ بَادَةِ مَطْلُوبَةٍ هُنَا مِنْ بَابِ الْأَوَّلِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ مَسْتَأْنَاهُ انْتِهَائِهِ الْأَمْرُ الْمُنْتَهَاهُ أَوْ الْمَسْمُوحُ، لِأَمَّا نَهْيُ بَعْضِيَّةٍ أَعْقَلِ الْمَصْرِفِ، كَالْوِاحِدِ، يَصِفُ الْإِثْنَيْنِ^(٣).

« فَحَصِلَ بِأَكْثَرِ تَوَعُّدِهِ فِي الْفَقْدِ، وَهَذَا يَرُدُّهُ الْخِفَافُ أَنْ يَحْدِثَ عَلَى بَعْضِ مِنْ عَيْنِ لِلتَّوَاتُرِ عِدَدٌ، كَالْأَرْبَعَةِ وَالثَّمَانَةِ، وَمَعْنَى التَّوَاتُرِ عَلَى الْكُتُبِ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: "وَكَلْدًا وَفَوْعَةً مِنْهُمْ إِتْفَاقًا" أَيْ عَنِ سَبِيلِ الْمَصَادِفَةِ. «: مَرَّةً مُقْصِفَةً أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عَيْنِ التَّوَاتُرِ عِدَدٌ يَسْتَدِلُّ إِلَى بَعْضِ شَرْعِي وَرَدَ فِيهِ ذِكْرُ الْعَدَدِ الَّذِي عَلَيْهِ وَرُودًا يَجْعَلُ هَذَا عَدَدًا مَقْبُولًا لِلْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ، مِثْلُ تَعْيِينِ الْأَرْبَعَةِ اسْتِغْلَالًا إِلَى أَنَّهُ الْعَدَدُ الْمَطْلُوبُ فِي السُّهُودِ (ثَمَانَاتٍ حِدَ ثَلَاثِيٍّ وَالْخَمْسَةِ؛ لِأَنَّهُ عَدَدُ الْأَمَالِ الَّتِي تَنْطَلِبُ مِنْ لُزُوجٍ بِإِزَامٍ رُوحَةٍ بِالْزُّجْرِ، وَتَطْلُبُ مِنَ الزُّوْجَةِ بِإِزَامٍ كَدَيْتٍ تَلْكَ الْهَيْمَةِ، وَالْمُسَوْرَةِ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ثَمَانَتٌ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (الشُّعْرَةُ: ١٩٦) فَقَدْ وَصَّيْنَا بِالْكَامِلِ، وَذَلِكَ يَجْعَلُهَا تَعْدَدًا لِلْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ.

وَقَدْ رَدَّ الْحَصِفُ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنَّ دَلِيلَهُمْ عَلَى تَعْيِينِ غَيْرِ كِتَابٍ لَوْ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي وَرَدَ فِي الْخُرُوجِ لَا يَكُنْ عَلَى أَنَّهُ يَمِيدُ التَّوَاتُرِ وَالْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ دَائِمًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ عَدَدٍ حُصُوصَةٌ فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي وَرَدَ بِهِ، كَقَوْلِكَ الشَّاذِلَ فِي إِقَادَةِ الْعِلْمِ الْبَقِيَّةِ قَدْ يَتَحَقَّقُ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْخِفَافِ، وَخَاجِ إِلَى عَشْرَةٍ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ غَيْرِ الْمَضْمُونِ، وَإِلَى أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةٍ سِوَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَالَةِ؛ لِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ تَعْيِينَ الْعَدَدِ لِمُسْتَوَاتٍ تَحْكُمُ قَاسِدًا.

مِثَالُ التَّوَاتُرِ: حَدِيثُ مَنْ كَتَبَ عَلَى سَعْدَةَ: فَلْيَتَوَّعَّدْ مَعْدُودٌ مِنْ أَشْيَاءٍ رَوَاهُ طَعَمٌ وَسَبْعُونَ مَصْحَابًا.

«٤» «كَمَالُكَ» أَيْ عَنِ الْخَصْفَةِ الْمُسَلِّمَةِ، وَهِيَ كَثْرَةُ الشَّرْطِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ.

«٥» أَيْ إِنْ كَثُرَ الْمُخَوِّرُونَ بِقَصِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ أَوْ اعْتِنَاجَةٍ لَا تَقْبِضُ عَيْنَ الْيَقِينِ، مِثْلُ أَنْ يَخْرُجَ تَعَالَى عَنْ أَوْهَبَةِ الْوَدَّ مِثْلًا، فَلَا نَكْ فِي أَنَّ هَذَا الْخَرَجَ يَخْلُفُ وَإِنْ كَثُرَ أَصْحَابُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَصِيَّةَ إِنَّمَا تَقْتَضِي بِالْمَدْلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْقَصِيَّةِ، وَالْعَقْلُ يَحْكُمُ حِكْمًا لَيْسَ بِأَفْعَالٍ بِإِسْتِحْجَاجِ الْوَهْمِ «وَرَدًا» أَوْ عَمْدًا مِمَّا سِوَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ بَشَرَ فِيهِمْ مِمَّاتِ الْمَخْلُوقِ، بِأَكْلُونِ وَبَشَرُونَ، وَفَتْهُ مِنْهُ عَنِ ذَلِكَ.

فيما جمع هذه الشروط الأربعة وهي :

١- عند كثير أحوال العادة توافقه أو توافقهم على الذكوب.

٢- زوايا ذلك عن مثلهم من الأبداء إلى الأبداء.

٣- وكان مستنداً إلى أنهم الحس.

٤- وانصاف إلى ذلك أن يصحح غيرهم هذه العلم سامعه، فهذا هو المعتبر.

وما تخلعت إرادة تعلم عنه كان يشبه وألفظ، فكل من لم يتبدل من غير عكس.

وهذا يعني أن الشروط الأربعة إذا حصلت، استقرت، حصول العلم، وهو كذلك في الغالب، لكن قد

يتخلل من الحس، مما لا بد. وهذه ضحى بهذا تعريف المتن.

وبالعودة إلى هذا لا يصح أيضاً، لكن مع فقه بعض الشروط، أو مع حصرها فوق الشيء، أي

بلاجه، فباعتداله، فإنه يجمع شروط المتن، أو بعضها، أي بشئ فقط، أو بواحد، والمراد بقوله :

أن يرد الشيء أن لا يرد بأقل منهم، فإن ورد بأكثر من بعض المواضع من الشئ، لم يجد لا صراً،

بالأقل في هذا يقتضي على الأكثر.

١١- قوله : أنه يتحقق عن بعض ما لا يعمل العلم الحقيقي بهذه الشروط سبع، وهذا هو ما

في إدام بكل علما بعض شروط العلم، وبما لا يحصل له العلم، ومن هو ما لا يشترط في شرح الشرح : (١٢) أن

كل ما قبل لا يثبت له مع الشروط المذكورة، ولا يوجد لها لا حصر.

(١٣) تعريف المتن، هو ما ثبت لدى زوايا جمع يستحق توافقهم على الذكوب، غير منهم إلى منها، وكان

مستند الحس.

(١٤) في غير المتن، وهو ما لا بد من غير فهم بعدو مع، أو من غير شروط عدد، لكن مع فقد بعض

الشروط، مثل أن تدركه بعدد لا يقيد حبه الحس، فلا يمكن متواتر من يكون مشهور.

(١٥) لا بعد أن لا يترجى الخلف من حكم لزوي بانين فقط وهو بغيره لأن وجود غير صف في بعض

حلقه، إلا أن قصص علم، لا أكثر، أنه يلحق حكم لا أكثر في الحلقه، الأخرى من السط.

في الأول: التمييز بين العلم التجريبي وهو المتشبه للعلم الطبيعي - فالعلم التجريبي، على ما يأتي تقريره - اشتراكه التي تقدمت.

[التيقن]

والتيقن: هو الاعتقاد الجازم المطابق.

[العلم الضروري]

وهذا هو المعتقد أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي يُضطر الإنسان إلى بحث لا يمكنه دفعه.

وقيل: لا يميز العلم إلا نظرياً، وليس شئياً؛ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهمية في النظر كالعامة؛ إذ لا ينظر ترتب أمور معلومة أو مضمونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس في العامة أهمية ذلك، فلو كان نظرياً لكان حصل لهم.

ولاح هذا، فنقرر الفرق بين العلم الضروري والعلم التجريبي؛ إذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال.

(١) هذا هو الأول، وهو التواتر. والثاني: عدد أكثر الأصوليين الذي لا يجد اليقين، وهو حجر الأحاد. ويسمى الحنفية الحجر من حيث عدد منبه وقدم تعدده ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور، وأحاد. فالتواتر كما عرفه بالأحاد: الذي لا يبلغ حوزة التواتر لا يؤوله ولا يحرم. والمشهور: هو الذي كان احتجاً بما لم يتم أما عند المتقدمين: فيفسم اختلفت حسب تعدد رواته فليسما تعصيا إلى أربعة أقسام: وهي التواتر الذي عرفته والمشهور الذي ذكر رواته وأما غيره: والعرب: ما روي عنه. والعرب: أو الفرد.

(٢) العلم التجريبي: هو علم ينفي، لكن لا يتوصل إليه إلا بالبحث والاستدلال، وهو هذا النظر في أحوال الزمان، والدلائل والعرض التي تفيد الباحث اسم فييقن بذلك لا يحصل إلا لمن فيه أهمية، أي البحث في الأمكنة واستخراج النتائج منها.

والعلم الضروري: هو الذي يحصل دون حاجة بذلك كما سبق، لذلك فالعلم في التواتر: ليس من مباحث علم الاستدلال، بل هو من مباحث أصول الفقه.

[العلم النظري]

والنظري يُعْمَدُ، ولكن مع الاستدلال على الإفادة، وأن الضروري يُحْصَلُ لِكُلِّ سامعٍ، والنظري لا يُحْصَلُ إلا لمن فيه أهلية النظر.

وإِذَا أُتْبِهَتْ شروط النواظر في الأصل^(١)، لَأَنَّ عَلَى هَذِهِ الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يُبحث فيه عن صحة الحديث ثم يضعفه؛ لِيُعْمَلَ بِهِ أو يُتْرَكَ من حيث صفات الرجال وصيغ الأدب^(٢)، والنواظر لا تُبْحَثُ عَنْ رِجَالِهَا، بل يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ.

فائدة: ذَكَرَ ابن الصلاح أَنَّهُ بَيَّنَّ النواظر عَلَى التفسير المُتَقَدِّمِ بِحَرْفِ جُودِهِ، بِأَنَّهُ يُدْعَى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ مِنْ كَذَبٍ عَلَيْهِ^(٣). وَمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْبَعْدِ مَعْنُوعٌ، وَكَذَا مَا ادَّعَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَدَمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَأَلَ عَنْ قِلَّةِ أَصْلَاحٍ عَلَى كَثَرَةِ الطَّرِيقِ وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ وَصِفَاتِهِمْ الْمُفْتَضِيَةِ لِإِعَادَةِ الْعَادَةِ أَنْ يَنْوَظِرُوا عَلَى الْكَذِبِ، أَوْ يَخْصِيَهُ مِنْهُمْ أَنْفَادًا.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُفَرَّقُ بِهِ كَوْنُ النواظر مُوَحَّدًا وَحَوْذُ كَثْرَةٍ فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْكُتُبَ الْمَشْهُورَةَ الْمُتَنَاوِلَةَ بَأَيْدِي أَهْلِ الْعِلْمِ مُتَرَفِّقًا وَغَرْدًا، الْمَقْطُوعَ عَنْهُمْ بِصَحَّةِ سَيِّئِهَا إِلَى مُصَنِّبِهَا، إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى إِبْرَاجِ حَدِيثٍ، وَتَعَدَّدَتْ مَرْقُوعَةً مُعَادًا لِحِيلِ الْعَادَةِ فَوَظَّوْهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، إِلَى تَجَرُّبِ الشُّرُوبِ^(٤)، أَفَادَ الْعَلَمَةُ الْيَقِينِيَّ، وَصَحَّحُوهُ إِلَى قَائِلِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ كَثِيرٌ^(٥).

(١) أي متن عبد الفكر.

(٢) مثل قول الرازي: حاشا فلاي أو أخيرا.

(٣) أي شروط النواظر.

(٤) ومن أمثلة الحديث: إِبْرَاجُ الْحَوْضِ الَّذِي كَلَّاهُ يَوْمَ الْقَادِةِ. رواه أكثر من خمسين صحابيا. وحديث انسج على الخفين في الوضوء. رواه سبعون صحابيا. وحديث: من أقرأ القرآن عليه سبعة أحرم، رواه سبع وعشرون، وعمرها أكثر.

[أقسام الأحاد]

والثاني - وهو أول أقسام الأحاد - ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو المشهور عند المحدثين.

ثالثي - إنك، لأخبرك، وغير المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سئلي بذلك؛ لاستشاره، من فاضل الماء، يخص فضلاً، ومنهم من عاين بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في عدده وإنهائه سواء، والمشهور أعظم من ذلك.

- وينقسم الخبر إلى قسمين، متواتر قطعي، ومتواتر معي، أما التواتر القطعي فهو ما تواترت روايته على لفظ واحد، برواية كل فرد، من حديث من كتب على سبعة أشتات، مقبولة من آثار وأما التواتر المعني فهو أن يثق جماعة، من أجل تواترهم عن الكذب، ويثق بحقيقة لشرك كذا، في أمر معين، فيكون هذا الأمر متواتراً على نوع البين في العدد، وقد روي عنه ثقات، وله نحو مائة حديث، أنكره جماعة الأئمة في وفاء بمختلفه.

١٠ - الأقسام التي لا يدخل فيها ما ذكرناه من طرق، وهم ثلاثة أقسام: ١ - المشهور، ٢ - المبرور، ٣ - المبرور أو المبرور، هذا عند المحدثين، أما عند غيره فقد سبق ما جاء به علماء.

١١ - قوله أقدم من ذلك، أي إن المشهور أصح من المستفيض، وهو ما يكون عدمه سبباً في إسناده وإنهائه سواء، ويشمل ما ليس كذلك، كإني يكون أحادي في أوله ثم يثقل به شواهد.

وهناك من فرق بين المشهور والمستفيض حكماً، برب، فجعل المشهور نوعاً من الأقسام، وخصصه في المصنفين، بينما ليس من صاحب علم المصنفين، إذ هو علم الأصحاب، كما أشار إليه.

كما اعتدلت فصولاً الحديث حسب تعدد روايته إلى الأقسام التي هي:

وحكم الحديث المشهور يختلف حسب الشهادة، فبعض القبول، أو إسناده، فيستحب إلى صحيح وحسن وإصحيح، مثال المشهور الصحيح، حيث لا يخلو إلا ظاهر روي، من حديث غيره من طرق، أو من طرق، وحكمهم من طرق، وعندهم من أني الغرض من ذلك، خبر جرحاً في حسب الزيادة، ١٩٦٠-١٩٦١، وآخر كتاباً "إسلام الأئمة" ص ٢٩٩-٢٩٠، مثال المستفيض، وهو حسن، لا يصر ولا يصر، روي من واحد أو اثنين، يرضى ما إلى الحسن أو الضعيف، وعنده المروي في الأدب.

ومثال المشهور وهو ضعيف، حديث، أطلقوا عليه "و" بالضم، روي من عدة لأوجه، "و" يخل من فلاح سبب، كما حققه قوماً، التعليق على كتاب إرواح في طب الحديث.

الحدث إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة، وصرح القاضي أبو بكر بن العربي^١ في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، وأجاب عما يورد فيه من ذلك بحراب فيه خطأ، لأنه قال: فإن قيل: حديث الأسمان بالثبات فزاد له يزوي، عن غير إلا علقمة^٢ قال: قلنا: قد حدثت به عبد الله بن عمر بن الخطاب، فلو لا أنهم يعرفونه لأنكم... كذا قال.

وتعقب بأنه لا يلزم من كونهم سمعوا أن يكونوا سمعوه من غيره، وأن ذلك لا ينافي في عامر ما في في ترمذ علقمة ثم ترمذ محمد بن إبراهيم بن عثمان، ثم ترمذ يحيى بن سعيد بن علي محمد بن علي ما في الصحيح المعروف بحديث السجستاني، وقد وردت لهم متابعتنا^٣ إلا يعتبر بها، وكذا لا ينافي حديثه في غير حديث غيره.

قال ابن كثير^٤: ولقد كان يكفي المصنف في إطلاق ما ادعى أنه شرط البخاري أن يروي حديث المذكور فيه.

١- محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، أبو بكر بن العربي، الحارثي، ولد ٤٦٠هـ، روى إلى القرن ٥هـ، كان حرا في العلم، تألف ما هو في ترمذ، وفي فقه، في اللغة، وأما السيرة، واشتهر علمه بخلق وكلامه، وهو من ترمذ، روى عنه محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، وأما في فقه، فله إسهامات، وفي ٥٥٢هـ.

٢- عبد الله بن عبد الله بن عبد العزيز، (٥٠٠هـ) وعلمه الأخواني، شرح ترمذي، روى عنه، وأما في فقه، فله إسهامات، وفي ٥٥٢هـ.

٣- روى عنه في السيرة، روى عنه محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، وأما في فقه، فله إسهامات، وفي ٥٥٢هـ.

٤- محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، (٥٠٠هـ) وعلمه الأخواني، شرح ترمذي، روى عنه، وأما في فقه، فله إسهامات، وفي ٥٥٢هـ.

٥- محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، (٥٠٠هـ) وعلمه الأخواني، شرح ترمذي، روى عنه، وأما في فقه، فله إسهامات، وفي ٥٥٢هـ.

وَأَعَى ابْنَ جَبَانَ^(١) تَقْبِضْ دَعْوَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ رِوَايَةَ أَشْثَيْنِ عَنِ النَّسَبِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِي لَا يُوْجِدُ أَصْلًا. قَالَتْ: إِنْ أَرَادَ أَنَّ رِوَايَةَ النَّسَبِ فَقَطْ عَنِ أَشْثَيْنِ فَقَطْ لَا يُوْجِدُ أَصْلًا فَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَنْمُ، وَأَمَّا صُورَةُ التَّعْزِيزِ الَّتِي حَرَّزَهَا فَهُوَ جُودَةُ بَأْدَ لَا يَرُودُهُ لَقْلُ مِنْ أَتَيْنِ عَنْ أَقْلٍ مِنْ أَشْثَيْنِ.

مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ الشُّبَّاعَانِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَالْبَحَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدَيْهِ وَوَلَدَيْهِ" الْحَدِيثُ، وَرَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ قَتَادَةُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، وَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ ثَعْبَةُ وَسَعِيدٌ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَرَوَاهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ^(٢).

[الغريب]

وَالرَّابِعُ: الْغَرِيبُ، وَهُوَ مَا يَفْتَرِدُ بِرِوَايَةٍ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي أَمْرٍ مَوْضِعٍ رَفَعَ الْفَرْدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ جَبَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَسْمِي، أَبُو حَامٍ، الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ الْحَافِظُ الْيَهُودِي شَيْخُ خُرَّاسَانَ، وَلَدَ ٢٧٠هـ، وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ الدِّينِ، وَصَافِيَا الْحَدِيثِ وَالْإِتَارِ، عَلَمًا مَالِكًا وَبِالْقُرْآنِ وَبِالْعِلْمِ وَبِالْعِلْمِ زَمَانَهُ كُلِّهَا، وَكَانَ مَصْدَرُ الْفَقْهِ فِي مَرْقَةِ، رَدَّ عِدَّةَ شَيْئَةٍ عَلَى الْأَلْفَيْنِ، أُنْكَرَ قَوْلُ مَنْتَهَى بَيِّنَاتِ الْحَدِّ قَدْ تَعَانَى، فَأَعْرَضَهُ عَنْ بَأْدِهِ فَقَالَ الْعُلَمَاءُ: كَانَ هَذَا أَوَّلَ بِالْإِحْرَاجِ، تَوَفَّى ٣٥٤هـ، لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ أَتَمَّهَا: كِتَابُهُ الْمُسَدُّ الْمَصْحُوحُ عَلَى الْقِسْمِ وَالْأَنْوَاعِ، وَهُوَ مَرْتَبٌ عَلَى طَرِيقَةِ فَرِيدَةِ (ط)، وَثَلَاثَاتِ (ط)، وَالضَّمْنَاءِ (ط).

(٢) الْبَحَارِيُّ فِي الْإِتْمَانِ: ١: ٨، وَمُسْلِمٌ: ٤٩: ١، وَلِلْعَقْطِ رَوَايَةٌ عَنْ أَنَسٍ.

أَنَسٌ: هُوَ ابْنُ مَالِكٍ خَدَامِ النَّبِيِّ ﷺ، تَوَفَّى ٩٣.

أَبُو هُرَيْرَةَ: مَشْهُورٌ بِكُتُبِهِ، اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ الدُّوسِيُّ، كَانَ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ رِوَايَةً، تَوَفَّى ٥٩هـ.

قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ السُّدُوسِيُّ الْهَمْرِيُّ ثُمَّ أَحْفَظُ أَهْلُ الْبَهْرَةِ، تَوَفَّى ١١٨هـ، حَدِيثُهُ فِي الْكُتُبِ الثَّمَنِيَّةِ.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ لَقْدَ، تَوَفَّى ١٢٠هـ، لَهُ فِي السَّنَةِ.

ثَعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ: أَبُو مُسْلِمٍ، الْإِمَامُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ تَوَفَّى ١٦٠هـ، لَهُ فِي السَّنَةِ.

سَعِيدُ بْنُ أَبِي سُرُوبَةَ: ثَقَّةٌ حَافِظٌ، مَدَنِيٌّ وَاعْتَقَلَهُ، هُوَ أَهْلُ النَّسَبِ فِي قَتَادَةَ، تَوَفَّى ١٥٦هـ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: ثَقَّةٌ حَافِظٌ، تَوَفَّى ١٩٣هـ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ: ثَقَّةٌ ثَبَتَ، تَوَفَّى ١٨٠هـ، رَوَاهُ لَهُ أَيْضًا.

على ما سبهم إليه العريب المطلق، والعريب المسمى.

وكلمة أي الأشخاص لا بعد المذكورة سوى الأولى وهو شئونه أعاني ويقال لكل منها: جبر واحده.

[العريب لأحاد وانسائها وحكمها]

وأحرز الواحد في اللغة ما يبروه شخصاً م حلاً، وفي الاصطلاح: ما م يجمع شروط التواتر.

وبما أي لأحاد تفصيل وهو ما يجب الفعل به عند طبعه.

وفيها التردد وهو الذي لم يأتج صدق الخبر به لتوقف الاستدلال على البحث عن أصول رواتبها دون الأولى وهو التواتر فكأنه مقبول، لإفادته انقطاع بعضه بالخبر، بخلاف غيره من أخبار الاحاد.

لكن إنما وجب العمل بالتفصيل منها لأنها إما أن تكون فيها أصل صحة القول، وهو نبوت صديق الله، أو أصل صحة الرد، وهو نبوت كذب الساطي، أو أن يكون في الأول يقبل على الظن صدق الخبر، فيثبت صدق زائدة فيجوز به. والثاني يقبل على الظن كذب الخبر.

١٠ قوله: "سواء صدق الساطي" أي لاتصافه بالعدالة والفضل.

١١ قوله: "أو لا" أي أو لاتصافه بصدق الخبر ولا بأصل صحة الرد فيكون محتملاً للتفويض والتردد، مثل سمي، اعطى واليهول.

١٢ قوله: "طلب على" المراد أنه يثبت في العلم ثبوتاً محتملاً لأن يكون فيه حصلاً لزمناً، لكن هذا الاحتمال ضعيف، فلا يوجد ما يوجب النزاع من جميع تلك المدة هناك، وقد يعجب بعض المتأخرين أو بعض العلماء بهذا، يعترض عليهم، أقول على أنه لا يبرر تقدم التفسير المطلق في عدم خلاف ذلك بعده عن أصل العلم وموارس المعرفة ومراهم، وأصح من ذلك، استدلال بعض المعصومين بالاثبات لشيء قدم الحاج الظلي وهذا حصل من المعنى الذي قصدته لقراءته، وهو اتباع الوجه والحدس فلا حجة ولا برهان، وجزئ نعمي لشيء نفسه الجماء، وهو معنى اصطلاحى لم يخرج من عمله الفاضل عن التأثيل، لكن هو احتمال ضعيف، فلا قيمة هذا الاحتمال تأييد ذلك عليه منهم.

لنوب كذب نافله، فطرح. وثابت: إن وجدت قريباً^(١) نلحقه بأحد القسمين النحر، ولا يثبوت فيه، فإن توقف عن الفعل به صار كالوجود، لا لثبوت صفة الرق، بل لكونه لم يؤخذ فيه صفة نوح لغيره، والله أعلم.

[الخبر المختلف بالقرائن وبيانها]

وقد بلغ منها أي في اختيار الآحاد المنقبة إلى مشهور، وعزيز وعريب ما يعيد العلم النظري بالقرائن على المحذور. علماً بأن أي ذلك، والخلاف في التحقيق لفظي؛ لأن من خول إطلاقاً لعدم قيده بكونه نظرياً، وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أي الإطلاق خسر لفظ العلم بالتواتر، وما عداه عنه ظني، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما حلا عنها.

والخبر المختلف بالقرائن^(٢) أي: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مثله يبلغ التواتر، فإنه احتف به قرائن، منها:

١ - جلالتهما في هذا الشأن.

٢ - وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

٣ - ونلقي العلماء لكتائيهما بالقول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القصيرة غير التواتر، إلا أن هذا يختص بما لم يتفق أحد من الحفاظ^(٣) وبما في الكتابين^(٤).

(١) قريبة أي صفة أو حالة.

(٢) الخلف، بالقرائن أي الذي حدث له صواب أو أصول نظرية، وتعي احتمال الخطأ والكذب عنه.

(٣) وعده ذلك مثلاً وعنده أحدث، انظر كما في النور واللائل، وانحص البخاري ثمانية وسبعين ومستم عامة.

قال الحفاظ اس حصر في "هدي الساري" مقدمة "فتح الباري" ٢١٥: "المؤيد عنه على سبيل الإجمال أن يقول: لا ريب في تقدم البخاري ثم مستم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والاحكام؛ فإنهم لا يخلطون في أد على من الدين كان أعلاه أقر به مطلقاً أحدث، وعده أحد البخاري ذلك، حتى -

وسمى لم يقع التحالُّف بين مدلوليه مِمَّا وَقَعَ فِي الْكُتَابِ، حَيْثُ لَا تَرْجَحُ النَّاسُ دَلَالَةَ أَنْ يُعْبَدَ
الْمُتَنَافِضَانِ الْعِلْمَ بَعْدَهُمَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَمَا شَاءَ ذَلِكَ فَلَا جَمَاعَ حَاصِلٌ
عِلْمُ تَأْثِيمِ صَحِيحِهِ.

فَالْقَوْلُ: إِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى وَجوب الْعَمَلِ بِهِ لَا عَلَى صَحِيحِهِ، مُعَادٍ، وَاسْمُ الْمُنْعَى أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى
وُجوب الْعَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ، وَلِئِنْ لَمْ يُعْبَرْ عَنْ التَّيَيُّنِ، لَعَلَّ الْعِلْمَ بِكُلِّ التَّصْحِيحِ فِي هَذَا مَرْفُوعٌ، وَالْإِجْمَاعُ
حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ مَرْفُوعَةٍ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحِيحِ، وَمِمَّنْ فُتِحَ بِإِثْبَاتِ مَا عَرَّضَهُ التَّيَيُّنُ لِنَفْسِ
النَّظَرِ الْأَشَدُّ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ^(١)، وَمِنْ أَلْفَبَةِ الْحَدِيثِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْبَلِيُّ^(٢)، وَأَبُو
الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ^(٣)، وَغَيْرُهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعَالَى: النَّبَرَةُ الْحَذُّوْرُ^(٤)، دُونَ أَحَادٍ بَيْنَهُمَا أَصَحُّ النَّصِيحِ.

١- كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَصْرَحَ سَلْبِي عَنْ أَحَدٍ، وَلَا عَدَّ عَلَيَّ فِي كِتَابِي، وَمَعَ ذَلِكَ مَكَانٌ عَلَى مِنَ الْمَذْهَبِ فِي الْعِلْمِ
ذَلِكَ مِنَ الْحَادِي بِغَيْرِ عَدْوٍ فَوَهِ قَوْلُهُ هَذَا، أَنْ يَمْلِكَ تَعْدِيهِ، وَأَنَّ لَوَدِدَ مِنْ بَيْنِ الْقَضِيَّ أَسْلَمُوا أَمْرَ عَصْرِهِ عَنِ
حَدِيثِ الرَّحْمَنِ، بِقَدْ اسْتَفَادَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحِيحِ جَمْعًا، وَبِزِيَادَةِ تَرْجِيحِهِ عَنِ الْحَادِي الْإِثْبَاتِ مَا كُنْتُ فِي
النَّصِيحِ عِنْدَمَا لَا يَدْعُو أَنْ يَتَحَرَّجَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِثْبَاتِ صَحِيحِهِ، وَإِنْ مَكَانِي مِنْ عِدَالِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي الْحَدِيثِ
يَقُولُ عَنْ صَدْرِ كِتَابِي هَذَا عَلَيَّ فِي رِوَاةِ الْمَرْفُوعِ، فَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ لَهُ عَدُّ تَرْكِهِ
وَإِذَا عَرِضَ رَدُّهُ، وَغَرِبَ أَهْلُهُ لَا يَدْعُو مِنْ الْحَدِيثِ إِلَّا مَا لَا عَلَيْهِ لَمْ يَقُولْ عَلَيْهِ عَرِضَ مَرْفُوعُهُ، عِنْدَهُمَا، فَتَقَدَّرَ أَنْ يَحْدِثَ
تَكْلَامٌ مِنْ شَفَاةٍ عَلَيْهِمَا، يَكُونُ قَوْلُهُ مَعْدِيهَا بِصَحِيحِهِمَا، وَلَا يَدْعُو فِي تَقْدِيرِهِ، فِي ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِمَا، فَيَدْفَعُ
الْإِخْتِلَافَ مِنْ حَيْثُ الْحَسَنَةِ.

٢- وَالتَّحَالُفُ: أَنْ يَجْعَلَ الْحَدِيثَ مَعِينًا فَالْكَفَرُ، وَلَا تَرْجَحُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي مَعْنَى السَّجِّ التَّحَالُفُ، وَفِي الْعِلْمِ وَاحِدٌ.
٣- أَمَّا أَمْرُهُ فَأَيُّ رَدِّهِ قَوْلُهُ: وَاسْمُ الْمُنْعَى أَنَّهُ دَلِيلُ هَذَا الرَّجْحِ
٤- وَابْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ يَرْفَعُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُو فِي عِلْمِ التَّكْلَامِ فِي الْعِلْمِ
أَيُّ تَرْكِهِ الْأَحْكَامَ، قَوْلُهُ: (١٧٩) هـ، لَمْ يَكُنْ سَبِيحًا، الرَّدَالَةُ: التَّحَالُفُ
٥- أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ، وَابْنُ هَاشِمٍ (٢٦٧) هـ، وَكَثَرُ التَّحَالُفِ، تَحَالُفُ الْقُلُوبِ فِي رَأْيِهِ، وَبَعَثَهُ وَبَرَعَهُ، طَاهِرًا،
بِمَا فِي الْحَدِيثِ، وَخَلَعَهُ قَوْلُهُ (٢٦٧) هـ، أَمْعَ وَارِثُ الصَّحَابَةِ (ص)، وَتَرْجَحُ الْأَمْرُ، وَخَلَعَ تَرْجَحُ الْأَمْرُ،
وَبِهِ مَعْنَى مِنْ طَاهِرٍ مِنْ عَلِيٍّ مِنْ أَحَدٍ لِعَدْوِيَّ التَّيَيُّنِ، أَبُو الْفَضْلِ، يَحْتَمِلُ فِي وَقْدِ بَابِ التَّيَيُّنِ، -

يقوم مقام العدد الكثير به، غيرهم، ولا تقتضك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا مثلاً لو شافهه بحبر أنه صادق فيه، فإذا تضاد، إليه من هو في تلك العزلة ازداد قوة، وبعد ما يُخشي عليه من السهو.

وهذه الأنواع^{١١} التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة، المطّيع على البطل، وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك - تقصيره عن الأوصاف المذكورة التي ذكرناها - لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذکور.

ومحصل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أن

الأول يختص بالصحابين.

والثاني بما له طرق متعددة.

والثالث بما رواه الأئمة.

وهنكي اجتماع ثلاثة في حديث واحد، ولا يتعد حينئذ القطع بصدقه، والله أعلم^{١٢}.

[أقسام العرب والعرف]

ثم العرف^{١٣} إما أن يكون في أصل استنباط أي في الموضوع الذي تصور الإساءة عليه ويُرْجَع، ولو تعددت

١١: لأنواع: أي أنواع الحديث الذي احتج به، وسعيد الصفد ذكرها بإيجاز اعتماداً على ما سبق من الشرح فانهم تلك.

١٢: جمعت كتب في الصحيح للفق على بين الحارثي ومسلم، ولم يجمع شيء من القسمين الآخرين مع سهولة ذلك، فعمل من يطالع كلامنا هذا يتحقق العمل المهم الحسني، وبالله العون والتوفيق.

١٣: قوله: "ثم العرف": عند نفسه الرابع الغريب السابق ص ٥٠، وأرد بالفرقة: المفرد، والحديث الغريب هو الذي تفرد به راويه بأي وجه من وجهه التفرد، وفارقه نسوية انصف الفرد بالغريب مع أفراد القبائل والبلدان في اس الصلاح ٨٩ وعده، وقوله: "في أصل استنباط أي الثامس"، فإذا تفرد التابعي بالحديث ففراته في أصل استنباط كما يتبين من كلام انصف الأتي.

ومنها^(١)، المشهور إذا كانت له طرق مباحة سالمة من ضعف الرواية والعلل، وممن صرح بإعادته العلم النظري الأستاذ أبو منصور البغدادي^(٢)، والأستاذ أبو بكر بن فورك^(٣) وغيرهما.

ومنها: المسلسل^(٤) بالأئمة المحفاظ العتقيين، حيث لا يكون غرضه كالحديث الذي يزويه أحمد بن حنبل^(٥) مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي^(٦)، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه بعد العلم عند سامعيه بالاستدلال من جهة خلاصة روايته، وأن فيهم من اعطاه الملافة السوجبة للقبول ما

١- و٢٤٧هـ، محدث حافظ رحالة صربي متكلم، انضمت عليه مسائل تساهل فيها، توفي ٥٠٧هـ.

له: شرح الأئمة الستة (ط)، وكتب أخرى.

(١) قوله "ومنها" أي ومن أنواع الخبر الذي احتج به في حديثه لعلمه اليقيني النظري الحديث، المشهور والمراد المشهور في اصطلاح الحديث، وهو ما رواه ثلاثة فأكبر، ولم يبلغ درجة التواتر. وهذا امتناع، لا سق في حكمه المشهور.

(٢) عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسماعيلي البغدادي الشافعي، تلميذ أبي إسحاق الإسفرائيني، له اصطلاح في علوم كثيرة، منها: الفقه والأصول والحديث، درس -سبعة عشر نوعاً من العلوم، توفي ١٢٩هـ، ودفن إلى حب شيعه، له مؤلفات كثيرة، منها: الفرق بين الفرق (ط)، والتحصيل في أصول الفقه.

(٣) محمد بن الحسن بن فورك الأعرجي، أبو بكر المشهور بابن فورك، الأستاذ للتكلم الأصولي الأديب الجري الواعظ، أحياناً له أثره من العلوم في بستانه، وكان سديد الرد على الكرامية الخمسة والنسبية، توفي ٤٠٩هـ مسجوناً، تقارب مؤامراته الأئمة.

(٤) المسلسل: الذي يتابع روايته على صفة واحدة أو حال واحدة أو محل، يسألني ص ١٦٢. والمراد هنا نوع منه، وهو الذي يتابع روايته بكثرة جميعهم من الأئمة الحفاظ، أو رجال أصح الأسانيد، ولا يفتر هذا الإسناد ما أحدث.

(٥) الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشافعي أبو عبد الله، ولد ١٦٤هـ، ونسب في العلم، وصار صاحب المذهب الفقهي، انتصر لفلسفة ومذهب السلف، ومتمسك بحجة شديدة، توفي ٢٤١هـ، روى له الشيخان والمهرما من كتبه: للسند (ط)، والمسائل المصنوعة (ص).

(٦) الإمام العلم محمد بن إدريس بن العباس الشافعي نطنزي، ولد ١٥٠هـ، وطار صيته في الأفاق بإمامته للمذهب السويب فيه. فخص به حجج الحديث وانتصر له، وأرسى قواعد مهمة في فوائده ورجحته، توفي ٢٠٤هـ، عد محمد رأس المتن، له الرسالة "والأم" مطبوعان.

الطَّرْقُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَزَّوَجَلَّ الَّذِي فِيهِ انْصَحَابِي، أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، بَأَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي انْتِزَاعِهِ، كَمَا يَرَوِيهِ عَنْ لُصْحَائِيٍّ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، نَحْوُ تَفَرُّدِهِ بِرِوَايَتِهِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَخْصًا وَاحِدًا.

[الفرد المطلق]

فَالْأَوَّلُ: الْفَرْدُ الْمَطْلُوقُ^(١)، كَحَدِيثِ النَّبِيِّ عَنْ يَحْيَى الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةَ^(٢): تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ بَيْهَقٍ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ وَارٍ عَنْ ذَلِكَ التَّفَرُّدِ، كَحَدِيثِ شُعْبَةَ الْإِيمَانِ^(٣)، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ يُسْتَعْمَرُ التَّفَرُّدُ فِي جَمِيعِ رِوَايَاتِهِ أَوْ أَكْثَرِهَا، وَفِي "مَعْنَدِ الْبَزَارِ"^(٤) وَ"الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ" لِلطَّرِيقِيِّ^(٥) أَمْتِنَةُ كَثِيرَةٌ ذَلِكِ.

[الفرد النسبي]

(١) وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمُخْدَتُونَ: الْعَرَبُ سِوَا بَنِي إِسْرَءِيلَ، وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ رِوَايَةً لَا يَرَوِيهِ أَحَدٌ غَيْرَهُ.
(٢) هُوَ حَدِيثٌ نَحْوُ رِسْوَانِ^(٦) عَنْ سَمِيعِ الْوَلَاءِ وَهِيَ هَيْبَةُ الشَّعْبَانِيِّ فِي فَهْمِهِ: ٣: ١٤٧، وَمُسْلِمٌ: ٢١٦٠٤، وَابْنُ مَرْذِيٍّ: ٣: ٥٢٧-٥٣٨، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى خَطَأِ غَيْرِ حَرْبِيِّ بْنِ دِينَارٍ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْفَرَاغِصِ: ٣: ١٢٧، وَاسْمَانِي فِي الْبُيُوعِ: ٧: ١٦٩. قَالَ مُسْلِمٌ: "لَيْسَ كُلُّهُمْ مِثَالٌ عَلَى حَدِّ اللَّهِ مِنْ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ". وَيُظْهِرُ زَيْنًا: الشَّعْبَانِيُّ تَرْجَمَ الشَّعْبَانِيَّ لِنَقِصِطَلَانِي. ١٤: ٢٧٨، وَابْنُ بَلَاءٍ صَنَّفَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ الَّذِي أَسْتَفْتَى، وَهُوَ كَحَدِيثِ الشَّعْبِ: أَبِي الْقُرْبَاءِ فِي الْوَلَدَةِ وَشَبَرَفَ.

عَبْدُ اللَّهِ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْمُطَّلِبِ: الْمُصْحَابِيُّ الْحَلِيلُ لِإِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ^(٧).

وَأَمَّا دِينَرٌ: هُوَ مَوْلَى أَبِي عُمَرَ، تَفَرَّدَ فِي ١٢٧ هـ، وَرَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(٣) هُوَ حَدِيثٌ: "إِيمَانٌ بَضْعٌ وَسِتْرُونَ شَيْئًا...". الشَّعْبَانِيُّ: ٦: ١٧، وَمُسْلِمٌ: ١: ١٤٤. وَأَبُو صَالِحٍ هُوَ الشَّعْبَانِيُّ الْبَزَارِيُّ: أَصَحُّ ذِكْرٍ، تَفَرَّدَ فِي ١٠١ هـ، وَرَوَى لَهُ السُّنَنُ.

(٤) أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْحَقِّ الْبَصْرِيِّ، أَبُو حَكِيمٍ الْبَزَارِيُّ، حَافِظٌ ثِقَةٌ، رَوَى وَحْدَهُ مِنْ حَفْظِهِ، فَوَلَّجَ لَهُ وَحْدَهُ، تَوَلَّى ١٩٦ هـ، لَهُ مَسْنَدَانِ: كَبِيرٌ، وَصَغِيرٌ.

(٥) عَمْرِيَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، مَشْهُورٌ بِإِسْبَاطِهِ إِلَى مُنْبَغِهِ. وَابْنُ ٩٦٠ هـ، رَوَى إِلَى الْبَلَاءِ، كَانَ حَافِظًا عَمِيرًا تَوَلَّى ٣٦٠ هـ، لَهُ لِلطَّعَامِ الثَّلَاثَةُ: الْكَبِيرُ وَالْأَوْسَطُ وَالصَّغِيرُ، مَطْبُوعَةٌ، وَالْمَعْجَمُ: كِتَابُ حَدِيثِ مُرَيْتَةَ عَلَى أَسْمَاءِ فَرَوَاتِهِ حَسَبَ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ، لَكِنِ "الْكَبِيرُ" مُرْتَبَ عَلَى أَحْمَدَ الصَّعْدَانِي.

والثاني: الفرد التسمي^(١) سُمِّيَ بذلك؛ لكونه التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص مُعيَّن، وإن كان تحدث في نفسه مشهوراً، ويغلُّ إطلاق الفرد عليه؛ لأن الغريب والتفرد مترادفان لعمدة اصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح عابوا بهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، والتفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهما الفعل المشتق ولا يُفَرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي: فَرَّدَ به فلان، أو غَرَّبَ به فلان.

وغريب بين هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحققين على التغاير^(٢)، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق يستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلًا أم منقطعاً، ومن ثمة أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من السحذيين أنهم لا يغاibرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حرَّراه، وفل من ثمة على الشك في ذلك، والله أعلم.

[الصحيح لذاته]

وحرر الأحاد بغير عدل في المنقطع، متصل المسند، غير متعلٍّ ولا شاذهم الصحيح لذاته

(١) يسمى لغريب مسدداً لا متناً، وهو الحديث الذي اشتبه بمرورده من عدة طرق عن رواته أو رواته، ثم قد روي عنه مراد من وجه آخر غير الروي أو الرواة الذي أشهر منهم الحديث. ويعبر فيه بالمراد الذي غريب من هذا الوجه.

(٢) فيقولون المرسل على الحديث الذي روي لثاني عن النبي ﷺ، ولم يذكر الوسطة، وإن قطع بحديث ما سفل منه روي أو أكثر قبل الصحابي. أما إذا قالوا: أرسله فلان فيصالح لأكثر من كما أوضحه المنقطع.

وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنه لما أن وشتمل من صفات القبول على أملا ما أو لا^(١).
الأول: الصحيح لذاته. والثاني: إن وجد ما يجزئ ذلك القصور ككثرة الطرق^(٢)، فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته، وحيث لا يجزئان فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه، فهو الحسن أيضاً لا لذاته. وقدم الكلام على الصحيح لذاته؛ لعل رتبة.

إعداد العدل والعدالة

والسراد بالعدل: من له ملكة تحببه على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

الضبط والضابط

والضبط^(٣)

- ١- ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سميعة بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.
 - ٢- ضبط كتاب: وهو جيلته لديه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤذي منه. وقيد بالتمام^(٤).
- إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك.

(١) قوله: "أو لا": أي أو لا يشتمل الحرف على أعلى شروط القبول، ويتحقق ذلك في الأحوال الآتية: أن توجد شروط القبول في الحد الأدنى في الخبر، وهو الخسر. أن يتقوى هذا بطريق آخر مثله أو أقوى منه، فيصير صحيحاً لغيره. أن يكون مقدماً بعض شروط القبول، بحيث يكون ضعيفاً ضعفاً غير شديد، لم يتقوى من طريق آخر مثله أو أقوى منه، فيصح حساً لغيره.

(٢) وكذا إذا تقوى بظني العلماء له بالقول، كما ذكر الشافعي في المرسل، وسأني من ٨٢.

(٣) ضبط: ملكة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه.

(٤) أي شرط في الضبط أن يكون تماماً للدلالة على أن المراد الرتبة العليا من الغضد، وهذه المرنة هي شرط من شروط الحديث الصحيح، أما الحسن رواه حيف ضبطه، أي مستوف شروط الضبط، لكن في الحد الأدنى من الغضد المقبول.

[المتصل]

وَالْمُتَّصِلُ: مَا سَلِمَ إِسْنَادُهُ مِنْ سَبْطٍ فِيهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ مَنْ رَوَاهُ سَمِعَ ذَلِكَ الْعَرُوفِيَّ مِنْ شَيْخِهِ. وَاسْتَدْلَاهُ بِمَعْرِفَةٍ^(١)

[المتصل]

وَالْمُتَّصِلُ أَيْضًا: مَا فِيهِ بَيِّنَةٌ. وَاصْطِلَاحًا: مَا فِيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قَادِحَةٌ.

[الاستاذ]

وَالْعِلَّةُ أَيْضًا: الْمُتَعَرِّضُ، وَاصْطِلَاحًا: مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّوَايَةُ مِنْ قَوْلِ رَاجِحٍ مَعَهُ. وَلَهُ تَفْسِيرٌ آخَرٌ سَيَأْتِي^(٢).
نَبه: قَوْلُهُ: "وَحَرَّ الْأَحَادُ" كَالْحَسَنِ، وَبِأَنِّي قُبُوهُ كَالْمُفَصَّلِ. وَقَوْلُهُ: "سَقَلِ عَدَنِي" إِحْزَانًا عَمَّا
نَقَلَهُ غَيْرُ الْعَدَنِيِّ. وَقَوْلُهُ: "فَر" تَسْمَعِي فَضْلًا بَيْنَ سَطْرَيْنِ الْمُبِينِ وَالْحَبِيرِ، يُؤَيِّدُ، بَأَنَّ مَا بَعْدَهُ حَرٌّ عَمَّا
قَبْلَهُ، وَنَبه: نَعْبَتُ لَهُ. وَقَوْلُهُ: "الْقَدَمُ" يُعْرَجُ مَا يُسَمَّى صَحِيحًا بِأَمْرِ جَارِحٍ عَمَهُ، كَمَا تَقْدَرُ.

[أمراتب الصحيح]

وَتَعْدَاوَاتُ بَنَاهُ أَيْ الصَّحِيحِ، سَبَبُ تَعْدَاوَاتِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَقْتَضِيَةِ لِلصَّحِيحِ مِنَ الْقَرِيْبَةِ وَلِأَنَّهَا
كَانَتْ مُفِيدَةً لَعِلَّةِ الظَّنِّ الَّذِي عَلَيْهِ مِلَادُ الصَّحْحَةِ، ائْتَصَتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا دَرَجَاتٌ، بَعْضُهَا قَرِيبٌ مِنْ بَعْضٍ،
بِحَسَبِ الْأُمُورِ الْمَقْتَضِيَةِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهِيَ تَكُونُ رُؤُوسَةً فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْوَى مِنَ الْعَدَلَةِ، وَالصُّبُطِ
وَسَائِرِ التَّصَنُّفَاتِ الَّتِي تَوْجِبُ الشَّرْحَ كَمَا أَمْسَحَ مِمَّا دُونَهُ.

(١) في مخطويع الكتاب من ٤٠ وانظر من ٣٧ تعريفا.

(٢) عَرَفَ إِسْنَادُ بِنَاهُ مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّوَايَةُ مِنْ قَوْلِ رَاجِحٍ مَعَهُ، وَلَمْ يَشْهَدِ بِإِسْنَادِهِ مَا يَخْلُفُهُ. فِيهِ أَرُوَيْ عِلَّةً
مِنْ هُوَ أَرَجَحَ مَعَهُ، وَاضْطَرَّ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ سَأَلَنِي.

[أصح الأسانيد]

فَمِنْ الرِّثْبَةِ الْقَبِيْهِ فِي ذَلِكَ مَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَثَمَةِ أَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ^(١).

كَالْزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَكَمِثْلِهِ مِنْ سِرِّينَ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَلِيٍّ.

وَكِتَابُ إِبْرَاهِيمَ السَّجْعِيِّ، عَنْ عُلُقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢).

وَدُونَهَا فِي الرِّثْبَةِ

كَبُرَ وَإِيْزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نُودَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى.

وَكَمِثَالِهِ مِنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ^(٣).

وَدُونَهَا فِي الرِّثْبَةِ

(١) أي أصح الأسانيد كلها.

(٢) ومثل: مالك عن مافع عن ابن عمر، المروفة سلسلة الذهب، مطبوع ١٦٥ (توضيح أسماء هؤلاء الحفاظ الأعلام رجال هذه الأسانيد الأثمة فيما يأتي).

الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ مِنْ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ أَعْلَمُ الْحَفَظِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ لُحْطَاتِ الْإِمَامِ مِنَ لَفَقَهَاءِ السُّنَّةِ، عَنْ أَبِيهِ الصَّحَابِيِّ جَلِيلِ.

مُحَمَّدُ بْنُ سُوَيْبٍ الْإِمَامُ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو السَّلْمَانِيِّ النَّبَاطِيِّ، وَأَبُو نُودَةَ الزُّوْلَجِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي غَالِبٍ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدِيَّةُ إِمَامُ الْهَدْيِ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَرِيدٍ الشَّيْخِيُّ ثِقَةٌ الْحَفَظِ، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ فَيْسٍ الشَّيْخِيِّ ثِقَةٌ التَّمِيزِ لَعُقِبَهُ لِعَالِدِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الصَّحَابِيِّ السَّابِقِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِمَامُ الْأَثَرِ، عَنْ مَافِعِ الثَّقَةِ ثَقِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَمَافِعٍ هُوَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَمُلاَزِمٌ لَهُ، مِمَّنْ عَلَى هَذَا أَقْوَى فِيهِ.

(٣) بَرِيدُ ثَمَّةٍ بَطْنِي فَلْبَلَاءِ، وَحَدَّثَهُ ثَقَّةً، وَوَالِدُ هَذِهِ الصَّحَابِيِّ أَبُو مُوسَى الْأَعْرَابِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْسٍ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَةَ ثَقَّةٌ عَالِمٌ أَثَمٌ النَّاسِ فِي ثَابِتٍ، وَثَابِتٌ هُوَ ابْنُ أُسَيْمٍ السَّابِقِ، عَنْ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ الصَّحَابِيِّ.

كسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وكالثلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة^(١).

فإن الجميع سَمَلُهم اسم العدالة والضيعة، إلا أن المرتبة الأولى فيهم من الصفات المرتفعة ما

يقضي تقديم رواتبهم على التي تنبأها، وفي التي تنبأها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة،

وهي - أي الثالثة - مقدمة على رواتب من بعد ما ينفرد به حسناً

كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر.

وعمر بن شعيب، عن أبيه عن جذبة^(٢).

وقس على هذه المراتب ما يشبهها.

والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصح الأسانيد.

والسنة عدم الإطلاق لترجمة معينة منها^(٣).

(١) سهيل بن أبي صالح، وثقه الذهبي. وقال ابن حجر: مدرك، وأبوه دكاوان ثقة، وكان - سهيل - عمر ما سمعه من أبيه، وما سمعه من جماعة عن أبيه. تهذيب: ٤: ٢٦٤.

والثلاء بن عبد الرحمن، قال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث، وقال أبو حاتم: أنكر عليه أنباء، وأبو عبد الرحمن بن منصور ثقة.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار إمام البخاري، وثقه بعض الأئمة، إنكلم فيه بعضهم، وحسن بعضهم حديثه. وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة ثقة عالم بالبخاري، عن جابر بن عبد الله الصنعائي قسهم.

وعمر بن شعيب وثقه كثير من المحدثين، وإنكلم بعضهم فيه. وقال الذهبي: حديثه يرق الحسن، وأبو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، وثقه ابن حبان. وقال ابن حجر: حديثه صحيح من حديث عبد الله، وحيد الله بن عمرو بن العاص صحيح مكثر من الرواية. كان يكتب كل ما يسمع من النبي ﷺ.

وهذان الأسانيد صحيحان عند طائفة من المحدثين، ومن في أعلى رتبة الحديث الحسن.

(٣) التمسد ألا يحكم لترجمة معينة، أي سلسلة سند معينة ألما أصبح الأحاديث كلها، لأنه يز وجود أهل درجات لقول في كل واحد من رجال السند الواحد، لذلك أخذ الشافعيون بالأحاديث، وحكموا بأصحبه للأسانيد بالصيغة لجلد معين، أو صحيح معين، لم يرو معين.

بعد استنفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة ذلك أو حجبته عنى ما لم يُطلقوه.

ونشأت بهذا التفاضل، اتفق الشرحان على تحريمه^(١) بالنسبة إلى ما انفرد به أحدكما، وما انفرد به الآخر بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم؛ لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابهما بالقبول، واختلاف بعضهم في أيهما أرجح، فم اتفقا عليه أرجح من هذه النجاسة مما لم يتفقا عليه.

[التفاضل بين الصحيحين]

وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة، ولم يرخد غير أحد التصریح بتفضيله. وما ما يقول عن أبي علي^(٢) الثيسابوري^(٣) أنه قال: ما تحت أديم السماء، أصح من كتاب مسلم، قدم بصرح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم؛ إذ المنعني إنما هو ما يقتضيه صفة "أفعل" من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة، يشارك بذلك الزيادة عليه، ولم ينف المسألة.

وكذلك ما يُعبر عن بعض المتعارفة أنه فضل صحيح مسلم عن صحيح البخاري، فذلك فيما يرجع إلى حسن السباق وحوذوا الوضع والنزيب، ولم يمتصغ أحد منهما بأن ذلك يرجع إلى الأصحّة، ولو تفحصوا لردّه عليها شاهد بوجود.

فالأصناف التي تدرج عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم، وشدة، وشرطه فيها أقوى وأشد.

(١) هذا تفصيل بحسب المرجع الذي خرج الحديث، أما التفصيل لسانه فهو حسب نزه وإساده، والتفصيل بحسب قوة الإسناد أهلى ولا شك.

(٢) الحسين بن علي بن يزيد الثيسابوري، أبو علي، ولد ٢٧٧هـ، ورغل وعطمت شهرته، كان أحد زعماء في الخط والفتن والنوع والمذكرة والمصنف توفي ٣٤٩هـ.

أما رُحاحه من حيث الاتصال فلا يشترطه أن يكون الراوي قد نُسب له لقائه من روى عنه ولو مرَّقا،
 واشتفى مسلم بمطالع البعاصرة، وأرم السحرى^{١٠} لأنه يحتاج أن لا يقتل الصعنة أصلاً، وما أُلزِم به
 ليس بلازم؛ لأن الراوي إذا نُسب له اللقاء مرَّة لا يخفى في وروايته احتمال أن لا يكون منبع؛ لأنه
 يلزم من جرَّاه أن يكون مدلساً^{١١}، والمسألة معروضة في غير المدلس. وأما رُحاحه من حيث
 العدالة والنسب؛ فالأثر الرجال الذين تكلم بهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم
 فيهم من رجال البخاري^{١٢}، مع أن البخاري لم يُكثِر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من تبعه الذين
 أخذ عنهم، وقارن حديثهم بغلاف مسلم في الأمرين.

وأما رُحاحه من حيث عدم التمسك بالإعلاية فالأثر ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً
 مما انتقد على مسلم^{١٣}.

هذا مع أفضلية العلماء على أن البخاري كان أهل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث
 منه، وأن مسلماً بأتمهده وجرَّيحه، ولم يزل يستفيد منه، ويُشع آثاره.

١٠ وأرم السحرى مراده أرم مسلم البخاري بأنه بحث على رأي هذا لا يقل البعض أصلاً، أي الحديث الذي به
 فلا من خلاف، لكن لا يقع أن البخاري يقل البعض، وكذا عود من لأنه أجد، مثل ذلك على ظاهر هذا المقام.
 والذي تبين تكلم السطور بالبحث أن مسلماً لا يقدسه البخاري في كلامه المنار إليه، بل يقصد عود، وقد
 وافق على ذلك بعض المحققين في هذا المقام المذكور.

١١ المدلس هو الراوي الذي يستعمل عبارة نوهه ما لم يسمع، وسأبي مفصلاً ص ٨٥.

١٢ رجال السحرى أربع مائة وضع رُحاحه رجالاً، تكلم في اثنين منهم بالضعف. أما رجال مسلم وثلاثمائة
 وعشرون، تكلم في مائة وستين، هكذا البخاري أخرج من هذه الناحية وإن كان الكثير أي انتقد الذي جاء
 على روافده غير مؤثر، وانظر لفظ السحرى ص ٤٥.

١٣ انتقد على الصحيح مائتان وعشرة أحاديث، افرغ البخاري بنحو مائتين حديثاً، وغرد مسلم منه،
 واشتركا في الباقي.

جئني لقد قال الدارقطني^(١): "الولا البخاري لسأرخ مسلم ولا جاء".

[مراتب الصحيح بحسب مصادره]

ومن ثَمَّ أي ومن هذه الحقيقة - وهي أرححُ شرط البخاري على غيره - قدَّم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث، ثم صحيح مسلم؛ لتساوئيه للبخاري في اتفاق القضاة على تلقِّي كتابه بالقبول أيضاً، سوى ما عُلِّن، ثم يُقدَّم في الأرحح، من حيث الأضحية، ما وافقه شرطهما؛ لأن المراد به روايتهما مع باقي شروط الصحيح، وروايتهما قد خصل الاتفاق على القول بتعدُّيهما بطريق الزُّوم، فهُم مُقدَّمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يُخرج عنه إلا بدليل^(٢). فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أرححه مسلم أو مثله، وإن كان على شرط أحدهما يُقدَّم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وخذهُ كذا لأصل كلِّ مهمل. فخرج لنا من هذا سنة أقسام تفنوت درجاتها في الصفحة.

وتمَّ قسمُ السابع، وهو ما ليس على شرطهما اجتماعاً وأفراداً، وهذا التفاتٌ إنا هو بالنظر إلى الجيلية المذكورة^(٣).

(١) علي بن عمر بن أحمد ثلار فطحي البغدادي، أبو الحسن، ولد ٦٠٦ هـ؛ رُكِب على طلب العلم، ورحل في الأقاليم، ودخل مصر فاستعز روايته، حتى كان علم أهل إمانه بأحدث ورجاله وعلمه، وكان فيها ومراً، توفي ٣٨٥ هـ؛ له كتب كثيرة يطول ذكرها هنا: السنن (ط)، المؤلفات واختلاف (ط)، تلمس (ط).

(٢) هذا حكم إمامي رآني فيه المصنف ابن حجر الإجماع، وهناك تفصيل في الاحتجاج بروايات رجال الصحيحين التي ليست في الصحيحين، وهو أن تلاحظ كيفية رواية كل من الصحيحين لهذا الراوي واحتجاجه به.

التدريج: ٦٢٨:١

(٣) أي إنه صحيح ليس على شرطهما ولا شرط أحدهما، فهو في مرتبة الأوسر؛ لذلك عدّه القسم السابع. ثم أشير للمصنف إلى أن هذا الترتيب في الأفضلية مجال، فقال: إنا هو بالنظر إلى احتجته المذكورة، وهي غريب الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو أن يكون على شرطهما أو شرط أحدهما.

أَمَّا لَوْ رُجِّعَ قِسْمٌ عَنِ مَا عَنِ نَوْفَهُ بِأَمْرِ أُخْرَى يُقْتَضَى التَّرْجِيحُ، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا قَوْلُهُ؛ إِذْ قَدْ يُعْرَى مِنَ الْمَعْقُولِ مَا يُحْتَمِلُهُ فَاتَّفَقَ، كَمَا بَوَّكَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مَسْمٍ، مَثَلًا، وَهُوَ مُشْهُورٌ قَاصِرٌ عَنْ ذَرْبَةِ التَّوَاتُرِ، لَكِنْ حَقَّتْ قَرِينَةُ حِسَارٍ بِهَا يُقْبَلُ الْعِلْمُ، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْحَادِثِ الَّذِي يُخَرِّجُهُ ابْتِخَارِي إِذَا كَانَ فَرْدًا مُطْلَقًا، وَكَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ مِنْ تَرْجِعَةٍ وَصِفَتْ بِكَرْنِهَا مُصَحَّحٌ لَأَسَانِدٍ، كَمَا لَبَّيْ عَمْرٍ تَنَافَعٌ عَنِ بِي عَمْرٍ؛ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ بِهِ أَحَدُهُمَا، مَثَلًا، لَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ فِي إِسَانِدِهِ مَنْ فِيهِ عِلَالٌ.

[الاحسن لذاته]

فَإِنْ خَفَّ الصَّحِيحُ أَيْ قَلَّ - يُقَالُ: خَفَّ الْقَوْمُ خُفُوفًا: قَلُّوا - وَطَمَرُوا مَعَ بَحْيَةٍ اسْتُرُوهُ لِمُتَقَدِّمَةٍ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ^(١)، لَا لِمَنْ شَاءَ خَارِجٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ حُسْنُهُ سَبَبَ الْاعْتِضَادِ لِحَدِّ حَدِيثٍ الْمُسْتَوْر إِذَا تَقَرَّرَتْ طَرَفُهُ، وَخَرَجَ بِاسْتِثْنَاءٍ فِي الْأَوْصَافِ الضَّعِيفِ.

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْخُسْنِ مَشَارِكٌ لِلصَّحِيحِ فِي الْإِحْتِجَاحِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ، وَمَنْبَاهِي لَهُ فِي التَّنْقِيسِ إِلَى مَرَاتِبٍ بَعْضُهَا نَوَاقٍ بَعْضٍ.

[الصحيح لغيره]

وَبِكَرَّةٍ طَرَفُهُ مُصَحَّحٌ.....

١- وهذا التفضيل إجماعي، أي إن جملة أحداث البحاري أصح من جملة أحاديث مسمٍ وهكذا... ولا يبره من ذلك أن كل حديث في البحاري أصح من كل حديث في مسمٍ، وقد عرخص النصف لذلك فيما يأتي عليه (١) الحسن لذاته: هو الحديث الذي انصرف إليه بفعل عدل حاف خطئه ولم يكن شاذ ولا مطلقاً، فهو كالصحيح، لكن بخلاف واحد وهو أنه حاف خطئه، أي استوفى شروط نفسه المقبول في أخذ الأدل. وقوله بعد ذلك: لا لِمَنْ شَاءَ خَارِجٌ، عرخص للحسن لذاته، وقوله: 'أوه الذي يكون حسنه سبب الاعتضاد' عرخص لقوله: 'لمَنْ شَاءَ خَارِجٌ'، فالحسن لِمَنْ شَاءَ خَارِجٌ هو الذي يكون حسنه سبب الاعتضاد في الشبهة، وهو الحسن لغيره. وعبر له مثلاً حديث المستور إذا تعددت طرفه، والمستور هو الذي روى عنه ثقات، ولم يعدل ولم يخرج.

وإنما نحكم له بالصحة عند تعدد الظرف؛ لأن الضرورة المجموعة قوة تحير القدر الذي قُصِرَ به
 صغر راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً له
 - لو تعدد - إذا تعدد^(١). وهذا حيث يفرد الوصف^(٢).

الحسن صحيح

فيه جمعا، أي الصحيح والحسن في وصف واحد، كقول الترمذي وغيره: "حدث حسن
 صحيح"، التردد الحاصل من المتجهد في التأني، هل اتهمت فيه شروط الصحة أو قصر عنها،
 وهذا حيث يحصل منه التردد بظاننا وإثباته. ونعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين،
 فقال: الحسن قاصر عن الصحيح؛ ففي الجمع بين الوصفين إثبات لثلاث مقصور ونقبة^(٣).

ومحصل الجواب: أن تردد أئمة الحديث في حال ما قبله اقتضى للمتجهد أن لا يصفه بأحد
 الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار ما يقع عند قومه، صحيح باعتبار ما يقع عند قومه، وغاية ما فيه أنه
 خالف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: "حسن أو صحيح"، وهذا كما حذف حرف العطف
 من الذي بعده^(٤). وعلى هذا ما قيل فيه: "حسن صحيح" قول ما قيل فيه: صحيح؛ لأن العزم

(١) أي إن الصحة تطلق على الحديث المتعدد الإسناد الذي يوصف بالحسن ثمرة من غير تعدد.

(٢) قوله: "هذا حيث يفرد الوصف" أي وهذا المعنى الذي شرحه للصحيح والحسن حيث يفرد الوصف، أي
 حيث يوصف الحديث بصف صحيح فقط أو حسن فقط، من غير جمعة آخرى. فإن وصف بكلمة "حسن" مع
 صفة أخرى: "حسن صحيح" أو "حسن غريب" أو "حسن صحيح غريب"، فله تسمية آخر بأن عند المتخصصين
 وقد عاينا نفس الصحيح.

(٣) أي من حذف حرف و"و" العطف من الحديث الذي رواه بإسنادين، وكان الترمذي عن "حسن صحيح"،
 لأن الأصل فيه "حسن وصحيح" فحذف الواو، وبمباعدة عنه احتفظ به، هذا في قوله: "والأصل...".

أعبري من التردد، وهذا حيث التردد^١، وإلا إذا لم يُحسَّ التردد مسيطراً في الراغبين معا نسي الحديث يكون باعتماد إسناده أحدهما صحيحاً والآخر حسناً، وعلى هذا فما قيل في: "حسن صحيح" وفي ما قيل فيه: "الصحيح" فقط إذا كان تردده لأن كثرة نظري لغوي.

| حسن غريب |

فإن قيل: قد عرَّج الترمذي بأن شرط الحسن أن يُروى بن عبد الله، فكيف يقول في بعض الأحاديث: "حسن غريب"، لا يعرفه إلا من هذا الوجه؟

| الحسن عند الترمذي وهو الحسن غيره |

والجواب: أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً، وإنما عرف به خاصاً منه، فنفى في كتابه، وهو ما يقول فيه: "حسن من غير ضيق أعبري، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: "حسن"، وفي بعضها "صحيح"، وفي بعضها "غريب"، وفي بعضها: "حسن صحيح"، وفي بعضها: "حسن غريب"، وفي بعضها: "صحيح غريب"، وفي بعضها: "حسن صحيح غريب". وتعرفه به، ورفع على الأول فقط، وعبارته تُؤيد ذلك، حيث قال في آخر كتابه: "وما قلنا من كتاب حديث حسن، وأما الذي به حسن إسناده عندنا، وكل حديث يُروى، لا يَكُنْ له رواية منهما يكذب، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون ثباتاً، فهو عندنا حديث حسن".

١- في هذا التعبير أن الكلام على اعتبار "حسن أو صحيح" حيث تردد منه واحد، ولا يكون له ضد آخر، وإذا لم يكن هذا هو المعنى للقول، من تعدد إسناده، فيكون الكلام على تقدير حسن وصحيح.

٢- في كتاب العلي ١: ٢٢٠ من شرح ابن أبي عمير، وأما قوله: "وإنما به حسن إسناده عندنا"، لا يَكُنْ له رواية منهما يكذب، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون ثباتاً، فهو عندنا حديث حسن".

فَعَرِفَ بهذا أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَفَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ، فَقَطْ، أَنَّمَا يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، أَوْ حَسَنٌ عَرِيبٌ، أَوْ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَرِيبٌ، فَلَمْ يُعْرَخْ عَلَى تَعْرِيفِهِ، كَمَا لَمْ يُعْرَخْ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ: صَحِيحٌ، فَقَطْ، أَوْ عَرِيبٌ فَقَطْ، وَكَانَ تَرْكُ ذَلِكَ اسْتِغْنَاءً لِمُشَاهَرَةِ عِدَا أَهْلِ الْفَنِّ، وَانْتِصَارَ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ فِي كِتَابِهِ "حَسَنٌ" فَقَطْ إِنَّمَا لَقَبُوهُ بِهِ، وَإِنَّمَا لَهُ اصْطِلَاحٌ جَدِيدٌ، وَبِذَلِكَ قَبْلُهُ يَقُولُهُ: "عَبْدُنَا"، وَنَمَّ يَدِيهِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ كَمَا فَعَلَ الْخَطَّابِيُّ^(١)، وَبِهِذَا التَّقْرِيبِ يَدْفَعُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِبْرَادَاتِ الَّتِي طَالَ الْبَحْثُ فِيهَا، وَلَمْ يُتِمَّرْ وَجْهُ تَوْجِيهِهَا، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلْهِمَ بِهِ عَمَلِي.

[زيادة الثقة]

وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ - أَبِي الصَّحِيحِ وَالْخَمْسِ - سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَنَّهُ تَوَقَّعَ مُنَافَاةَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي مَا قَوْلُهُ مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الزِّيَادَةَ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ لَا تَقَابِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَوَاهِ مِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، فَهَذِهِ تُقَابِلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَفْتَلِ الَّذِي يَعْرِدُ بِهِ الثَّقَفُ، وَلَا يَرُوبُ عَنْ شِبْهِهِ غَيْرُهُ. وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مُنَافِيَةً.....

(١) محمد (عمر بن عبد العزيز) من محمد بن إبراهيم بن الخطاب البجلي الخطاط أبو سليمان، ولد ٣٦٩ هـ في بسط من بلاد كابل في أفغانستان، فقيه حنبلي ومحدث حافظ، شاعري للذهب توفي ٤٨٨ هـ كتب كتبه في ناعة منها: مقام "السنن" (١٤)، وعريب الحديث (١٥)، وإصلاح سلب الخاتين (١٦).

والذي فعله الخطاطي أنه ذكر تعريف الحديث الحسن، ولعب تعريفه في أهل الحديث، فانظر ما لم أفسر شرح محضر حسن أبي قارو: ١١٤١.

فعل. فتبعه على أنه يعرف الحسن عند المحققين عامة، أما الترمذي فقد صرح بقوله: "وما قصد في كتابنا، ثم قال: "فهو عندنا حديث حسن"، فدل على أنه يعرف الحسن في كتابه وحسب اصطلاحه هو، والله أعلم.

(١٦) هذا المشروع في زيادة الثقة، وهي ما يفرد به نسخة في رواية الخليل، من لفظة أو جملة في النص أو السند، والكلام الآتي عند المصنف في زيادة النص.

سجدت. ولم من قبحها رداً ورواية الأخرى^{١٢}، فبعضه التي يقع ترحيح بينها وبين معنى ضرب، فيلحق
بمواضع. وثمرة المبرحوخ.

واشبهه عن حجب من العلماء القول بعدم الزيادة قطعا من غير اتصال، ولا يفتى حدث على طريق المحدثين
الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم ينسردون لشدة الاعتناء بالثقة من غير أن يفتوا.

والعجيب بمن أنفق ثلث مئله، مع اشتراكه ما يفرط في الاعتناء بالثقة في هذا الحديث المصحح
وكما انحصر^{١٣}.

(١) ذكر مسجون لزيادة الثقة بمسجون مسما، ثانياً، وهذه الأقاويل هي:

١- أن تكون الزيادة عن رواية المحدث تحدث بعد هذه بقوله لا خلاف في حكم حديث مسجون ثم لا يفتى به بعده. فإما
بغيره

٢- أن حذف الزيادة ما روى المحدث، فلهذا يروى: لأنه من روح السناد، وإن شئت عدمه فيسجد في
الصحيح والمحسن.

٣- ما يقع بين هاتين الروايتين زيادة كلمة فقد، يطلق المحدث، أو يختصر عمومها، وفيها خلاص، كما
يلاحظ من أنها نقل، وأنه قال في زيادة طرف هذه نسخة جيدة يروى من رواية زيادة رواية الأخرى، وهذا منضم
نقلت لا يروى من رواية الأخرى، فيقال: وهو منضم لتمامه، وذلك وأما ما لا يبين أو حيفة هذا
المسند أن الزيادة لم يثبت تحكيم الأسلي، فصحت من نوع الزيادة المتعارضة

مقابل ذلك حديث اسم اعتراف المسند، وإن في هزيمة فقرأت في نسخة الرعي، ثم فقرأت في نسخة...
أخذت الزيادة الثاني (٢: ٣٣٩)، وبسببها من نسخة (١: ٢٥١)، فقرأت في نسخة الرعي، فقرأت في نسخة...
وفي نسخة، ومورد في ذكره أحمد

وبعد نريد من هذا القول، من تصحيح أنه شبه الأول، لوالده على زيادة المسند، وبسبب الثاني، الزيادة الجهر، قال
في مواضع مختلفة أن في حكمه، فقال في نسخة: ليس المسند، وحال في المصنف، ومورد: قال في نسخة...
فقرأ في نسخة الرعي، فقرأ في نسخة...

٤- وأما ذلك من بعض المذاخير المفسرين في هذا المعنى، كما يفتى في نسخة الرعي، فقرأ في نسخة...
فقرأ في نسخة الرعي، فقرأ في نسخة...
لا بدري ما يفسر عنه

والصفور عن أئمة الحديث المقدس كعبد الرحمن بن مهدي^(١)، ويحيى القطان^(٢)، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين^(٣)، وعلي بن المديني^(٤)، والبخاري^(٥)، وأبي زرعة^(٦)، وأبي حاتم^(٧)، والثاني^(٨)، والدارقطني، وغيرهم، اعتباراً بشرحهم يتعلق بالزيادة وغيره، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاقاً لقبول الزيادة.

وأغضب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن حص الشافعي يدل على غير ذلك فإنه قال -في أثناء كلامه على ما يقتضيه حال الزلوي في الضبط مانعه- ويكون إذا شربنا

(١) عبد الرحمن بن مهدي من علماء المصري، ولد ١٢٥هـ، وكان من الزائدين في العلم، أحد المشهورين بالحفظ ومعرفة الأثر وطرق الروايات، توفي ١٩١هـ، حديثه في الكتب الستة.

(٢) يحيى بن سعيد بن فروج، أبو سعيد الفطاني المصري، ولد ١٢٠هـ، وإليه انتهى في الفتى بالعصر، ثقة سقى حافظ إمام فقه ورع حاشع متواضع، توفى ١٩٨هـ، حديثه في الكتب الستة.

(٣) يحيى بن معين بن عون أبو زكريا البغدادي، الإمام الفرد سيد الحفاظ، يرم أهل الجرح والتهديد، توفي ٢٣٣هـ، حديثه في الستة. من كتبه: التاريخ والعقل (ط)، ومعرفة الرجال (ط).

(٤) علي بن عبد الله جعفر ابن المديني المصري أبو الحسن الإمام، أهم أهل عصره بالحديث وعلمه، توفي ٢٣٣هـ. روى له ثقة إلا سلباً وإلا من ماله، فإنه روى له تفسير. كتبه كثيرة جداً في فروع الحديث، سبق إلى كثير منها، بنى عليها اللاحقون.

(٥) البخاري هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجمعي، أبو عبد الله، جليل الحفظ، وإمام الحديث في فقه الحديث، توفي ٢٥٦هـ في شوال. وله الثمان وستون سنة، روى له شرمزي والبستاني.

(٦) عبد الله بن عبد الكريم الرازي أبو زرعة، ولد ١٩٠هـ، وتوفى ٢١٠هـ، كان أحد الأئمة في الحديث وزجانه وعلمه، له ١٥٥ حديث، توفي ٢٦٤هـ.

(٧) محمد بن إدريس الخططي، أبو حاتم الرازي، ولد ١٩٥هـ، محدث حافظ إمام في الحديث وزجانه وعلمه من فروع البخاري ومسلم، روى عنه جماعة من الأئمة أشهرهم ابن عبد الرحمن، توفي ٢٧٧هـ.

(٨) أحمد بن شعيب بن علي بن مناد، أبو عبد الرحمن البصري، ولد ٢١٥هـ، ورخل في الأئمة، من أئمة الحديث الكبير، توفي ٣٠٣هـ. له: الحسن الكبرى (ط)، والاحتجى مختصره (ط)، والضعفاء والمتركون (ط)، ومعين اليوم واليلة (ط)، وهو جزء من السير الكبرى.

أحد من الحفاظ، ثم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنه صحيح، كان في ذلك دليل على صحة ما خرج حديثه، ومتى خالف ما وصفه خبر ذلك بحديثه، انتهى كلامه. ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أن خبر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة الحديث عنده لا يترتب قولها مطلقاً، وإنما قيل من الحفاظ، فإنه أكثر أن يكون حديث هذا المصنف ناقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وخلف نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحته: لأنه يدل على تخريبه، وجعل ما سجد ذلك مضرباً بحديثه، فذهب فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضربة بحديث صاحبها.

[المحفوظ والسناد]

فإن جازعاً نازحاً منه لم يرد ضبط، أو كثرة عديد، أو غير ذلك من وجوه الترحيل، فإن جازعاً يقال له: المحفوظ، مقابلته، وهو المراجع، يقال له: إسناد.

مثال ذلك ما رواه الترمذي في التفسير وابن ماجة في طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عوف ماجة عن ابن عباس بن عمر: "أن رجلاً توفي على عهد النبي ﷺ، ولم يترك وارثاً إلا مولوداً هو أعف، الحديث"، وتابع ابن عبيدة علي بن فضال بن خريج وعمره،

(١) ترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى، ولد ٢٠٩ هـ، ورحل، وإمام جازع ومدا وأخرج به إمام حافظ بورخ، كف نفسه في عمره: كثرة مكانة حلية من الترمذي ٢٧٩ هـ، ١: إمام المروزي، سيرة الترمذي، والشماع، وانطلق، وكلها مقلوبة.

(٢) وس ماجة هو محمد بن يزيد القروزي، ولد ٢٠٩ هـ، توفي ٢٧٣ هـ، وماجة لقب أبيه، كان إماماً حافظاً، جمع عنه الكثير، وحفظه الأصناف أشهرها: التيسر، وهو أحد الأصول الستة (ط).

(٣) تمام الحديث كالمسألة التي يتكلم فيها، أخرجه أبو داود، ومروزي، في الإصحاح ٢٤، ١٢٤، وترمذي: ٤.

وخالقهم حماد بن زيد^(١١) فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، انتهى.

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رُحِّح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه. وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو السُّنْعَدُ في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

[المعروف والمنكر]

وإن وقعت المخالفة مع الضعيف، فالراجح يُقال له المعروف، ومقابلته يُقال له: المنكر^(١٢).

مثاله ما رواه ابن أبي حاتم^(١٣) من طريق حبيب بن حبيب.....

٤٢٢ وابن ماجه (٩١٥). وقد بنى المزيدي أن عمل الفقهاء على خلاف ظاهر الحديث، وكذا ابن رجب في شرح العلل: ١: ١٤١، وابن من قنية أمثالاً في ذلك في تأويل مختلف الحديث.

(١) شرح مايجاز لأعلام رواية الحديث:

١- ابن عينة: هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ثم الكني أبو محمد، ثقة حافظ، ثقة إمام حجة، كان أعلم الناس بحديث أهل الجمار توفي ١٩٨هـ، حديث في السنة.

ب- عمرو بن دينار الكني، حدث مكة ثقة ثبت توفي ١٢٦هـ، حديث في السنة.

ج- عوسجة الكني، سولى ابن عباس، ليس بالشهود، ورواه أبو زرعة، كما في "مذهب السنن" للسننري: ٤: ١٧٥، روى له الأربعة.

د- عبد الله بن عيسى بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ حجة الأمة وزعماء القرن، توفي ٦٧هـ.

هـ- ابن جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، ثقة حافظ فقيه إمام، أول من صنف تصنيف محكمة، رحل ويلى توفي ١٥٠هـ، حديثه في السنة.

و- حماد بن زيد بن درهم المصري قال ابن معاذ: يس أسد ثبوت من حماد بن زيد توفي ١٧٩هـ، روى له السنة.

(٢) للمرووف: ما رواه غفوي علقا الضعيف، والسكر: ما رواه الضعيف علقا القوي. وأطلق أكثر من العلمين السكر على الفرد، ولو كان رايه ثقة. منهج النقد رقم ٦٩ ص ٤٣٠. وانظر ما يأتي ص ٩٢.

(٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الشيبني الحنطلي الرززي أبو محمد، ولد ٢٤٠هـ، وارتحل به أبوه أبو حاتم، فأدرك الأسانيد العالية، أخذ علم أبيه وعلم أبي زرعة، وكان إماماً بجا في العلوم، زاهداً، وكان بعد

والتابعة^(١) على مراتب

١- إِنْ حَصَلَتْ لِلرَّوَايِ نَفْسُهُ نَهَى الثَّابِتَةُ.

٢- وَإِنْ حَصَلَتْ لِمُتَّبِعِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ لَهَا فِي الْقَاصِرَةِ.
وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا الْمُنْقَرِئَةُ.

مثال السابعة: ما رواه الشافعي في "الأم"^(٢)، عن مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ".

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرَّد به عن مالك، فعدَّوه في غرأه؛ لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ: "فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ"، لكنَّ وَجْدَنَا لِلشَّافِعِيِّ مُتَابِعاً، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقُتَيْبِيُّ^(٣)، كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٤) عَنْهُ، عَنْ مَالِكٍ، وَهَذِهِ مُتَابِعَةٌ تَامَّةٌ.

وَوَجْدَنَا لَهُ، أَيْضاً مُتَابِعَةٌ قَاصِرَةٌ فِي "صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ" مِنْ رِوَايَةِ عَلَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، بِلَفْظٍ: "فَكَمِّلُوا ثَلَاثِينَ"، وَفِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"^(٥) مِنْ رِوَايَةِ عُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِلَفْظٍ: "فَأَقْدُرُوا ثَلَاثِينَ".

(١) المتابعة: هي موافقة الروي لغيره فيما رواه من طريق الصحابي نفسه، وتفيد التابعة المنقوية بنفسها الآتين.

(٢) الأم في قول الصيام: ٩٤: ٢.

(٣) عبد الله بن مسلمة بن قعس القتيبي أبو عبد الرحمن البصري، حافظ عايد زاهد، أتت التيس في "الموطأ"، توفي ٢٢٦هـ، روى له النسب إلا ابن ماجه.

(٤) في المصوم: ٣: ٢٧.

(٥) في المصوم: ٣: ١٢٢.

ولا اقتصار في هذه الشناعة - سواء كانت ناشئة أم غاصرة - على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى، لكنها محتسمة كرواها من رواية ذلك الصحابي.

[الشاهد]

وإن وجد متن يُروى من حديث صحابي آخر يُشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو الشاهد^(١).

ومثله في الحديث الذي قدمناه: ما رواه الثنائي^(٢) من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي إسحاق رضي الله عنه، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما، فهذا باللفظ.

وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري^(٣) من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: "فإن غفرت عليكم فأقبلوا عبدة لثلاثين".

وحسن قوم الشناعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقد نطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمثلة سهل^(٤).

[الاعتبار]

واعلم أن تتبع الضارب من الحوامي والسمانيي والأخزي^(٥) لذلك الحديث الذي يظن أنه فُرِد، ليعلم على أنه متابع أم لا؟ هو الاعتبار

(١) الشاهد: هو الحديث الذي يوافق حديثاً آخر في اللفظ أو المعنى من رواية صحابي آخر.

(٢) في النسخ: ٢: ١٠٩، ١: ١٠٩، وعنه بن حنين، تابعي لزيد بن عمرو بن دينار، روى له إسحاق.

(٣) الموضوع للثنائي.

(٤) لأن القصود المتفرقة، وهي حاصلة بكن منهما.

وقول ابن الصلاح « معرفة الاعتبار والمسابعات والشبهات قد يؤجرهم أن الاعتراض قبيح لهما »، وليس كذلك، بل هو شبهة اقترحت إليهما.

وجميع ما تقدم من أقسام الأقسام في قولنا « فائدة تفسيره باعتبار مراتبه عند المعارضة »، والله أعلم.

[المحكّم]

ثم العقول ينقسم أيضاً إلى معمولية وغير معمولية؛ لأنه إن ساءل من المعارضة أي أم يأتى خبراً صادقة، فهو المحكّم، وإن ساءل من المعارضة أي أم لا يكون مرشوداً، فالثاني لا أثر له؛ لأن

القوي لا يؤثر في مخالفة الضعيف.

[مختلف الحديث أو مشكك الحديث]

مختلف الحديث، وهو فرق دفع لتعارض من الحديثين المتعارضين في الظاهر وإن كانت المعارضة بعلة، فلا يخلو بما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أو لا، فإن أمكن الجمع فهو الشروع

(١) الجامع هو كتاب الحديث للرف على أبواب، والذي يضم أحاديث في كل الأبواب. مثل الجامع الصحيح للحلوي.

المسند كتاب مرتب على أسماء رؤساء حديث من فضيلة

الخز، تكليف حديثي في مسألة مرتبة، وقد يكون في حديث.

(٢) «تفسير لهما» أي قسم مخالف للمتنوعات وإشراكها، مندم لهما، وليس الاعتبار كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما، أي كيفية التوصل إليهما. وهو البحث والتفكير والمداورة.

(٣) تحكم: الحديث الذي لا يعارضه غيره ولا دليل آخر.

وقد أورد المحاكم دعوا في «معرفة علوم الحديث»: ١٢٩-١٣٠.

المسئى مختلف الحديث^(١)، ونقله ابن الصلاح^(٢) بحديث "لا عدوى ولا طيرة" مع حديث "فر من المَحْضَرِّ فِرَازَكٌ مِنَ الْأَمْنَةِ"، وكلاهما في الصحيح، وقد برهما الشَّعْرَاضُ.

ووجه الجمع بينهما: أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَ لَا يُعْدِي بِطَبْعِهِ، لَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ مُحَالِفَةَ الْعَرَبِيِّ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبْأً لِإِعْدَالِهِ مَرْصَنَهُ، ثُمَّ قَدْ يَخْلُفُ ذَلِكَ عَنْ سَبْءِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسَابِ. كَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا ابْنُ الصَّلَاحِ، تَبَعًا لِغَيْرِهِ.

وَالْأَوَّلَى فِي الْجَمْعِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ نَفْيَهُ عَنْ لِّلْعَدْوَى بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ، وَقَدْ صَحَّ قَوْلُهُ عَنْ "لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا"^(٣)، وَقَوْلُهُ عَنْ لِّسَ عَرَضُهُ أَنَّ الْبَعِيزَ الْأَعْرَبَ يَكُونُ فِي الْإِبِلِ الصَّحِيحَةِ، فَيَحَالِطُهَا فَتَحْرَبُ، حَيْثُ رَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "أَفَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَى؟" بِهِ لَنَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ائْتَدَا بِذَلِكَ فِي الثَّانِي كَمَا ابْتَدَأَ فِي الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْفِرَازِ مِنَ الْمَحْضَرِّ مِمَّنْ سَأَلَ التَّرَائِعَ؛ لِئَلَّا يُتَقَبَّزَ لِلشَّخْصِ الَّذِي بِخَالِطِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ائْتَدَا، لَا بِالْعَدْوَى السَّيِّئَةِ، فَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ مُحَالِفَتِهِ، فَيُعْتَبَدُ صَحَّةُ الْعَدْوَى، فَيُضَعُّ فِي الْحَرْجِ، فَأَمْرٌ شَبَّهَ حَسْمًا لِمَا دَفَعَهُ، وَنَفْعًا لِمَعْلَمِهِ^(٤).

(١) رِيسٌ بِضَاةٍ مُشَكَّلَةٍ الْحَدِيثُ. وَهُوَ: مَا تَعَارَفَ ظَاهِرُهُ مَعَ الْفِرَازَةِ، فَأَوَّلُهُ مَعْنَى بَاطِلًا، أَوْ تَعَارُضَ مَعَ نَحْوِ خَرَجِيٍّ آخَرٍ، وَانْطَرُ مِنْ ٩٩.

(٢) علوم الحديث: ٢٨٥، وحديث "أَلَا عَدْوَى" منقطع عليه، الحديث في نصب: ٧-١٣٧، و(١٣٩)، ومسلم في السلام: ١٧-٣٤، وحديث: "أَمْرٌ مِنَ الْمَحْضَرِّ" في فيحاري: ١٧-١٢٢ ضمن حديث "أَلَا عَدْوَى" لِقَطْعِهِ كَمَا نَحْنُ.

(٣) حديث: "أَلَا يُعْدِي شَيْءٌ" الترمذي: ١١-١٥١-١٥٢ وسكت عليه، وفيه مبهمة انظر من ٨٠٠.

(٤) جواب ابن الصلاح قدس سره، وهو أَنَّهُ لِيُصَوِّرَ الْأَمْرَ دَحَاتِ الْمَحَالِفَةِ بَيْنَ الْمُرِئِ وَالصَّحِيحِ وَقِيلَ: "لَا عَدْوَى" حَرِّ تَرِيدُهُ إِلَهِي لَا يَدَّ أَحَدٌ غَيْرَهُ.

وقد صنف في هذا النوع المصنف كتاب "اختلاف الحديث"، لكنه لم ينفيد استيعابه، وصنف فيه عدة ابن كتيبة^(١) والطحاوي^(٢) وغيرهما.

[الناسخ والمنسوخ]

ويقال له يمكن الجمع فلا يخلو، إذ أن يعرف التاريع أو لا، فإن عُرِف وثبت التناخز به أو بأصرخ منه، فهو الناسخ، والآخر المنسوخ.

والنسخ: رفع نصي حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

والناسخ: ما دل على الرفع لمذكور.

وتسميته ناسخاً مجازاً؛ لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

ويعرف النسخ بأمر، أُنزل بها ما ورث في النص، كحديث يُروى في صحيح مسلم^(٣) "كنتُ نبيئتكم عمن زيارة القبور؛ فزوروها فإنها تُذكر الآخرة". ومنها: ما يُجزم أصحابنا بأنه

(١) عبد الله بن محمد بن قيس، أبو محمد، من حملة اللغة والأدب، ومن أهل السنة، ولد ٢١٢هـ، توفي ٢٧٦هـ. كان تسان أهل السنة وعظيهم في الرد على أهل البدع، كثر تصنيفاته منها: الشعر والشعراء،

مشكل القرآن، عرب القرآن، تأويلي مختلف الحديث، وبه فيه رمود غير مقولة حياته، وكلها معروفة.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة، الأزدي الصحابي أبو جعفر، ولد ٢٢٩هـ، وتوفي: ٢٦٩هـ، إمام في الفقه الحنفي، من المحدثين الحفاظ الأئمة المهابدة، برع، وفادق أهل زمانه، توفي ٣٢٩هـ، به مصنفات قيمة، منها: أحكام القرآن، رماني الأثر (ط)، ومشكل الآثار (هـ).

(٣) ٢، ٣، ٦، ١٠، ١٢، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢

مُتَأَخِّرٌ، كقول جابر: كَانَ آخِرُ الْأُمَمِينَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: تَرَكَ الْوَضُوءَ مِمَّا قَسَبَ النَّارُ. أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ^(١).

ومنها ما يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ، وَهُوَ كَثِيرٌ^(٢).

وَيَسَّرُ مِنْهَا مَا يُرْوَى عَنْ أَصْحَابِ التَّخَاخُرِ الْإِسْلَامِ مَعَارِضاً لِمُسْتَقْدَمِ عَنْهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ سَبْعُهُ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرٍ أَقْدَمَ مِنَ الْمُسْتَقْدَمِ الْمَذْكُورِ، أَوْ مِنْهُ فَارِزُهُ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ التَّصَرُّعُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ نَسِيٍّ يَكُونُ، فَيُجْعَلُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخاً، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحْمِلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئاً قَبْلَ إِسْلَامِهِ. وَأَمَّا الْإِحْمَالُ فَيَسَّرُ بِمَا سَجَّ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^(٣).

وَبِنْ لَمْ يُعْرَفَ بِالتَّارِيخِ^(٤) فَلَا يَحِلُّ إِذَا أَنْ يُسَكَّنَ تَرْجِيحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، بِوُجُودِ مَنْ وَجَّهَهُ لَمْ يَحِجَّ مُتَعَلِّقُهُ بِالنَّسَبِ أَوْ بِالْإِسْتِدْوَالِ، وَإِنْ أُمِكنَ التَّرْجِيحُ تَغْيِيرُ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ، وَالْأَفْلا.

١. أبو داود: ١١: ٤٩، والنسائي: ١: ٩٠، وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما. وله شواهد كثيرة.
٢. ذكره مثلاً له حديث أن رسول الله ﷺ قال: أَفْعَلُ الْحَجَّ وَالْحَجُّوهُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ١: ٨-٩، وَابْنُ مَاجَةَ: ١: ٥٣٧ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ. وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ثَوَابٍ، وَابْنُ مَاجَةَ: ٣: ١٤٤ عَنْ وَائِلِ بْنِ خَدِيجٍ وَصَحَّحَهُ.
مع حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ هُمْ خَيْرُ مَنَاقِبِ الْبَخَارِيِّ فِي الْعِلْمِ ٧: ١٢٥. وَلِإِسْمَاعِيلِ: ٣: ١٤٦-١٤٧ وَصَحَّحَهُ.

٣. الشافعي أن الثاني راسخ للأول، لأنه روى في حديث خديجة أنه كان عام الفتح، وفي حديث ابن عمر عن عمر صاتم: "هَذَا كَانَ فِي حِجَّةِ الْوَدْعِ، وَهُوَ مَعْدُ الْفَتْحِ، فَكَوْنُ الثَّانِي نَاسِخاً لِلأَوَّلِ.

٤. وقد لُوحِظَ أَنَّ هَذِهِ جُمْلَةُ أَحَادِيثِ الْفَرِيقِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى عَدَمِ النِّسْبِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَمْثَلِ، وَمِنْ عَمَلِ مِثْلِ الْفَرِيقِ، وَهِيَ بِمَجْمُوعَةِ مَعْنَى، أَخْرَجَتْ فِي شَرْحِ عِلَالِ التَّرْمِذِيِّ: ١: ٩٠، وَمَا سَجَّ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ: ١: ٩٠، عَلَيْهِ الرِّجَالُ.

(١) هَذَا مَعْصُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنْ "٧٧" هُوَ عَرَفَ... أَيْ التَّارِيخِ.

فصار ما ظهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب الجمع إن أمكن. واعتبار التابيع والمنسوخ. فالترجيح إن تمكن. ثم اتوقف عن العمل بأحد الحدين، والتعبر بالتوقف الأولي من تشهير ما ساقط، لأن جملة ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالسلب للمعبر^١ في الحالة الزائدة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما يخفي عليه، ولذا أعلم^٢.

[المردود وأقسامه]

ثم المردود^٣ وموجب انه إذا ثبت أن يكون منقطعاً من إسنادي أو ضمن في رايه على اختلاف وجهه لصحة، أعني من أن يكون لأمر ترجيح بين ديانته الراوي، أو بين منقطعه.

١. تعبر أي الحدث

١) هذا وجهي على صلبه للمعبر أي يعني بدراسة ما يورد من سوان أو إشكال على الأحاديث أو أوثان التقرية. دعاء عن الدين. ولحقق اللهم في كتاب الله وحديث رسول الله. ولحقق الله في ذلك. وقد عني العلماء سائر وجهه للترجيح بين الأحاديث وأورد الخارمي منها خمسة. وحيها في "الاعتبار" ١١- ٢٧. وأوجهها العراقي أن نكتة على أن لصالح بين أكثر من مثله، ثم سقطها السيوطي بتقسيم جيد. حصرتها في سبعة أقسام رئيسية وهي:

- ١ - ترجيح محال الراوي من كثرة الروايات، أو دفع الراوي أو غير ذلك.
- ٢ - ترجيح بالمحمل كترجيح التحميل لحديث على العرض، وللمرض عن الكثرة أو سهولة أو وجوده.
- ٣ - ترجيح بكيفية الرواية كترجيح التمكن لمنعه على الصلح بمناه.
- ٤ - ترجيح وقت أوورد كترجيح الثاني على الثاني.
- ٥ - ترجيح لفظ الخبر كترجيح الغصص على العام، والحقيقة على الظاهر.
- ٦ - ترجيح بالحكم كترجيح أن الله غني التعميم على أن الله غني [إضافة]
- ٧ - ترجيح بأمر خاص كترجيح ما يفضله ظاهر القرآن أو حديث آخر. انظر لتدريب الراوي ص ٣٨٨- ٣٩١.

٣) قوله "ثم المردود" عطف على قوله "ثم المقتبون". إن سلم: (ومن ٧٦).

والعقل إلى الحديث المردود بعد أن مرع من أنواع الحديث المقبول.

[المرود للسقط]

فالسَّقَطُ إما أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ تَصَرُّفٍ مُصَنَّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ أَيْ الْإِسْنَادِ، بَعْدَ التَّابِعِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

[المُعَلَّق]

فَالْأَوَّلُ - الْمُعَلَّقُ - سَوَاءٌ كَانَ الْمُسَاقِطُ وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرَ^(١). وَتَبَيَّنَ وَبَيَّنَ الْمُعْضَلُ الْأَنِّي ذَكَرَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي وَجْهِ فِيمَنْ حَيْثُ تَعْرِيفُ الْمُعْضَلِ بِأَنَّهُ - سَقَطَ مِنْهُ الثَّانِي فَمَا بَعْدَهُ - بِحُتْمٍ مَعَ بَعْضِ صُورِ الْمُعَلَّقِ، وَمِنْ حَيْثُ تَقْيِيدُ الْمُعَلَّقِ بِأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفٍ مُصَنَّفٍ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ يُعْتَرَقُ مِنْهُ إِذَا هُوَ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وَمِنْ صُورِ الْمُعَلَّقِ: أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُ السَّنَدِ وَيُبْقَى مَتَلًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَمِنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ إِلَّا الصَّحَابِيُّ، أَوْ إِلَّا التَّابِعِيُّ وَالصَّحَابِيُّ مَعًا. وَمِنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ مِنْ حُدُودِهِ وَيُضَيِّقَ إِلَى مَنْ هُوَ قَوْفُهُ.

وقد خص المصنف أسباب الرد في قسمين رئيسيين هما: ١- السقط من الإسناد. ٢- والطعن في الراوي.

ثم شرع في بيان أنواع كل قسم وفروعه، وبدأ بأقسام السقط من الإسناد في قوله "فالسقط إما أن يكون" إلى آخره فتابعه. وبه الآن إلى أن سبب رد الحديث بسبب سقط من إسناد به يرجع إلى أصل واحد هو أن يهلل حال الساقط، ولا حيلة حثبه أن يكون ضعيفا

(١) الحديث المعلق هو ما حذف من أول إسناد واحد أو أكثر عن سبيل التوالي ولو إلى آخر السند.

(٢) بيان العصور والمقصود من وجه بين المعلق والمعضل: أنه إذا حذف الثاني من أول السند، فهو معلق؛ لأنه سقط من أول إسناد واحد وأكثر، وهو معضل؛ لأنه سقط منه الثاني في موضع واحد. ثم يبعد المعلق عما إذا حذف واحد فقط من أول السند أو حذف السند كله، ويبعد المعضل عما إذا حذف ثان في موضع واحد من وسط السند.

فإن كان من فوقه شيئاً فلذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يُسمى تعليقاً أو لا؟، والصحيح في هذا التفصيل، فإن عُرِفَ بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك قد أُسْنِيَ به، والأفتعليق^(١٦).
وإنما ذُكِرَ التعليق في قسم المردود للمجهول بحال المحذور، وقد يُحكّم بصحة إن عُرِفَ بأن
يجيء مُسَمًّى من وجه آخر.

فإن قال: جميع من أخذتُه نقات، جاءت مسألة التعديل على (إيهم)، وعند الجمهور لا يقبل حتى يُسمى^(١٧).
لكن، قال ابن الصلاح ها: إن وقع الحذف في كتاب التزيت مبعثه كالتحاري، فما أتى فيه
بالحزم دل على أنه ثبت إسناده عنده، وإنما حُذِفَ لفرط من الأغراض، وما أتى فيه بغير الحزم فيه
مقال، وقد أوضحت أمثلة ذلك في "التكثيف على ابن الصلاح"^(١٨).

(١٦) أي إن عرف بالنص أي نص بعض الأئمة أنه مدلس أو باستقراء، فسي أي حكم قال الحديث مدلس.
والاستقراء: هو دراسة مرويات الراوي وسيرة.

(١٧) العمل على الإهام: أن يقول الراوي الثقة، حديثي الثقة، أو يقول: كل من أروي عنهم نقات. فالجمهور لا
يقبل هذا التعليق حتى يسمى الراوي وتعلم عدالته وضيطة، إلا إذا كان قاتل ذلك إماماً، فإنه يقبل تعدله على
الإهام في حق من يقلده، فإنه لهذه المسألة. وهذا النص ما يضعف الحديث المعلق عليه أهل الحديث كلهم.

وقد أخطأ بعض العصريين فعده من الخابث المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، غراراً عما يأتي من حكم
المعلقات في الصحيحين، فهذا خطأ، لأن حكم المعلق في الصحيحين استثناء من القاعدة بسبب اشتراطها
الصحة في كتابيها، ولدراسة العلماء لمعلقاتها دراسة أوصلت إلى النتيجة التي أشار إليها المحقق ابن حجر،
ومصلها لك في التطبيق الآتي.

(١٨) انظرها ١: ٢٢٦ وما بعده، وفيها فوائد مهمة ونسبها في نسخة. ويتناول حكم المعلقات في "صحيح
البحاري" بأنه إن عر في التعليق صحة الحرم مثل: "قال فلان"، فهو حكم بصحة انفس تحذوق من بعده؛
ويحتاج إلى دراسة المذكور إن ذكر قسماً من السند، وإن عر بصحة الترمذي احتاج إلى دراسة السند كله، فقد
يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح.

وأما المعلقات في "صحيح مسلم" فهي قليلة: اثنا عشر حديثاً، وكلها موصولة من جهات صحيحة، انظر شرح

[المُتَسَلِّ]

والثاني: وهو ما سقط من آخريه من تعدد التابعي، هو المرسل

وصورته أن يقول التابعي - سواء كان كبيراً أم صغيراً -: فإن رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو
فعل، بحضرته كذا، وأحو ذلك^(١).

ولما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحدثين؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن
يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن
يكون حتمل عن صحابي، ولحتمل أن يكون حتمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود لاحتساب
السابق ويتعدد، أما بالتحويل العقلي فإلى ما لا نهاية له، وأنه بالاستغناء إلى ستة أو سبعة، وهو أكثر
ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض.

فإن عُرِفَ من عادة التابعي أنه لا يُرسل إلا عن ثقة، فذهب جمهور المحدثين إلى التعرف؛ لبقاء
الاحتساب، وهو أحد قولَي أحمد، وثانيتها - وهو قولُ المالكيين والكوفيين - يُعْبَلُ مطلقاً^(٢)،
وقال الشافعي: يُعْبَلُ إن اعتُضِدَ صحيحه من وجه آخر يُبَاهِي الضربين الأولي، مستنداً أو مرسلأ، ليزيح

الشرح: ٣٩٩-٣٩٩ واقعا الأمر ٦٣، وعلوم الحديث ٦٧-٧٠ وقارن شرح الألفية: ١، ٣٠ وغيره.

(١) التابعي للكثير: هو الذي روى عن كبار الصحابة، وهذا حديثه يروى أكثر شيء عند التابعين. والتابعي
الصغير: هو الذي روى عن صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم.

(٢) أي سواء عرفناه لا يرسل إلا عن ثقة ثم لم يعرف ذلك، واستدلوا بأن أسالة في مرسل الثقة ولو لا أن
الحديث ثابت ما دفعه إلى رسول الله ﷺ.

العدالة كقول المحققين: فقد في نفس الأمر، ونقل أبو بكر المزني^١ عن الحنفية، وأبو حنيفة^٢ الساجي^٣ من المالكية أن المولى إذا كان يرسل عن الثقات وغيره لا يقبل أمره اتفاقاً.

والخسبة الخارجة من أنفسكم الممقط

1

وَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْفَصَاعِدُ مَعَ الْقَوْلِ ، قَبْلَ الْبَعْثِ .¹⁷

 $\left[\frac{m}{\sqrt{\pi}} e^{-\frac{m^2}{2}} \right]$

فقط، أو اعتبر من بين، لكن بشرط عدم التفرق إلى ١١١

وأم ذكر الزوي هو أحمد بن علي، الشهير بأحسان، ولد ٥٣٠ هـ، وكان من الحموية في وقت، ونسبت
إلى حلة إليه في بغداد، كان من أغنياء من أربعة الشوارع، طلب القضاء مرتين، فامتنع وأمسى على الاستعانة، ثم ارتد
كثير الاستبداد فيذهب الحنية، توفي ٥٤٥ هـ، له مؤلفات كثيرة من أهمها: أحكام القضاة (ط).

١٦٠) سليمان من حلف النجاشي الألماني القاتلي لدهب، ولد ١٨٠٣هـ، ورحل إلى المشرق، وحينئذ في سيل بعضه، كان شيخ الأندلس، سميت له مفاخرات كثيرة مع ابن حزم حينئذ، ابن حزم في عفاها شهره وقوته، ذهب إلى أبو الوليد، وبخاره وأطلق كلامه، ورجع إلى مصر عندهم فظهر غاضباً له توفي ١٢٧٦هـ من كتبه: شرح الفوتوح وأخرى كثيرة.

نقطة في أدنى من جهتها، والثاني وهو الراس، وقع المثلث في آخره

١١٠ الفصل: من إلهة إلهة في موضع واحد.

استأنف ما وراء ذلك من معاد من قبل فذل. أكثر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وسعت رحمتي في العز أن
أقاربه حين خلق من معاد من قبل. وبين ذلك معاد واستدار. أكثر وأظفر الوفاة بشروطه من
الحول والقدرة. ١٦-١٧. وشعبي لأن عبد الله ١٦٥٩ فوه ذكر أن معاد صحيح مستند. أي أنه أفضل التوسيع
الحسن الخلق حرج

د: وعلى هذا الشذوذ من الحديث الذي يفيد من رواية الإمام أحمد أنه قد نصحتني في عمره واحد، أو مراع.

[اللفظ واضح وحسن]

ثم إن اللفظ من الإسناد قد يكون واحداً يخص الاعتراك في معرفته، ككوب الزواي، مثلاً، ثم يعارض من زوى عنه، أو يكون حقيقاً فلا يذم كـ «إلا الأئمة» أي المتعلمون على صريح تحديث وعلل الأسانيد.

والأول، وهو الواضح، يترك بعدم التلاقي بين الرواي واتباعه، ككوبه أنه يترك عضده، أو أذركه لكن، ثم، اجتماع، وليست له منه أية أوق، ولا وجادة.

ومن ثم، خلع إلى التاريخ، لنفسه تحرير مواليد الروافه ووقائده وأوقات ظهورهم وإتجاههم^(١) وقد اقتضت كونهم أئمة الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ ككوبه دعواهم.

[العلم من]

والقسم الثاني وهو
الحقيقي المسمى^(٢) بفتح اللام سمي بذلك لكوب الرواي لم يستم من حديثه، وأوجه معارضة للمحدثين معن لم يحدته به.

متعددة، بحيث لا يزيد اسلف في كل منها عن واحد، ولا يكون اسلف أول السند.

والنقطع على ذلك ما ينفذ لفظة السند لا ينفذ مع شيء، منها، وهو اعتبار نصف ابن حجر به، لكن الجمهور على أن السند هو ما سلف منه إلى أو أكثر من أي موضع من سند يكون النقطع عندما عارض، ويشمل كل السند السند من السند وهذا كما ذكره زوى: «الاصحح الذي ذهب إليه طوائف من الفقهاء، وغيرهم والمخطوطات ومن عبد الله وغيرهما من المحدثين»^(٣) الإيضاح: ٤٤٤، وانظر كرسى، الروايات: ١٢٦-١٢٧.

(١) بأنك تعرف عالم التاريخ سند المحدثين من ١٢٥، فانظر.

(٢) المسمى، هو الحديث الذي أوجه به الرواي هو الحقيقة، ويقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تقارير الإحصاء، وهو الذي يشرح فيه أو يحدده ما به يستند عليه، سواء ما أنه جزء منه،

واستحقاقه من التلّس بالتحريك. وهو احتلاط الطلام، سُئِنَ بذلك لأشتر كوما في الخطاب،
وزيد التلّس، صبيغ من صبغ الأذاه بختمل وفوق التقي بين التلّس ومن أسد حنه، كـ "عن"، وكذا
"قال"، ومتى وقع بصيغة صريحة لا تحوز فيها كان كبراً.

وحكم من ثبت عنه التلّس - إذا كان عدلاً - أن لا يَحْتَمِلَ منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على
الأصح.

(المرسل الخفي)

وكذا المرسل الخفي إذا صدر من معاصر له بنق من حديث عنه، بل بينه وبينه واسطة.

(الفرق بين التلّس والمرسل الخفي)

والفرق بين التلّس والمرسل الخفي دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا، وهو أن التلّس يحتص
بمن روى عن عرف لغاؤه إياه، فاعلم إن عاصره، ولم يعرف أنه لقبي، فهو المرسل الخفي، ومن

ولا يقول في ذلك: "الشيء ولا شيء" وما أشبههما، بل يقول: "قال فلان" أو "عن فلان" وهو ثالث، ثم قد
يكون بهما واحد وقد يكون أكثر.

مثال: الحديث الذي رواه أبو عروبة أوصاح عن الأعمش عن إبراهيم بن عيسى عن أبيه عن أبي ذر أن علي بن
قال: فلان في الجار بنادي، ما حال يا صاح.

قال أبو عروبة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن حمر عنه، فقد دلس
الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استعصر بين الواسطة بينه وبينه.

القسم الثاني: تلّس الشيوخ، وهو أن روى عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسبى التلّس أو يكتبه أو ينسبه، أو
ينسبه بما لا يعرف به كلاً يعرفه، والتلّس بكل الأحوال مكروه مدموم، دعه الطلح، والخصون، نكلمهم لم
يخرجوا التلّس، لأن إيهام وليس تكديماً.

(١) المرسل الخفي: هو ما روى الرواي عن عاصره ولم يسمع منه ولم يلقه، وهذا التحليل الطامع ابن حجر، من
رواية يونس بن عبيد عن نافع مولى ابن عمر، فمما مرسله عاصره يونس فاعلم أن لا يفتنه.

أدخل في تعريف التذليل المعاصرة ولو بغير لفظ، لزمه دخول المرسل المسمى في تعريفه، والصواب لثبوت بينهما.

وبدل على أن اعتبار التلقي في التذليل دون المعاصرة وحده لا بد منه بطابق أهل العلم بالحديث على أن رواية المحققين^(١)، كأبي عثمان السدي^(٢)، وفيس بن أبي حازم^(٣)، عن أبي^(٤) من قبل الإرسال، لا من قبل التذليل. ولو كان محرراً المعاصرة يكتفى به في التذليل، لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ويكره لم يعرف هل نقوة أم لا^(٥).

ومش قلباً باشراف اللقاء في التذليل الإمام الشافعي وأبو بكر بنزارة، وكلام المحطوب في الجفافة بفضله، هو المعتد. ويعرف عدم السلافة بإخباره عن نفسه بذلك أو يحرم مام فظلم

(١) المحضرون: الذين أدركوا الجاهلية في حياة الرسول ﷺ، وأسلموا ولا صحة لهم، ومما يثبتهم من ١١٢.

(٢) هو عبد الرحمن بن من بن عمرو، محضرم شهد ليرموك والقادسية وغيرهما توفي سنة ٩٥ هـ - ١٠٠ هـ، عن مائة وثلاثين، روى له النسائي.

(٣) فيس بن أبي حازم الحلبي، أبو عبد الله الكوفي، محضرم روى عن العشرة المشرة بالجنة إلا عبد الرحمن بن عوف، ثقة به أفراد، توفي ١٩٧ هـ، وقد حازم المائة وتبع حفضه أسر عمره، حدثه في السنة.

(٤) الثقاتين إلى حديث التذليل في رواية المعاصر عن عاصره أن يحكم عن هذا الاستدلال بأن الإرسال في رواية هؤلاء كان بينا، وأمرهم كان واضحاً بعدم صحتهم من الذي ﷺ.

وهذا هو الذي أخذوه، وهو فيما سطر مذهب الجمهور، كما يدل على ذلك كلام الإمام مسلم في مقدمة صحيحه في الحاكم بالتمام، أحدث من الراويين المعاصرين إلا كان لفظاً محتملاً، لم يثبت عدم السماع بينهما. والفرق بين التذليل والمرسل المسمى عن ذلك هو إيهام السماع في التذليل دون المرسل المسمى.

ولا ينبغي أن يقع في بعض الطرق زيادة رأي بينهما؛ لاحتمال أن يكون من المزيد^(١)، ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كمي؛ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع، وقد صنف فيه الخطيب كتاب "التفصيل لعينهم المراسيل"، وكتاب "المزيد في تفصيل الأسانيد".
وانتهت هنا أقسام حكم الساقط من الإسناد.

[أسباب الطعن في الراوي]

ثم الطعن^(٢) يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالبدل، وخمسة تتعلق بالضبط^(٣)، ولم يحصل الاعتناء بشيء أحده القسمين من الآخر؛ لمصلحة اقتضت ذلك، وهي ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التدلي؛ لأن الطعن إما أن يكون

(١) أي المزيد في متصل الأسانيد، وهو أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره مثل: الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن فريخ بن سورة عن أبيه أن النبي ﷺ في من الحج يوم النحر.

زاد الراوي عن الزهري عن عمر بن عبد العزيز في قصة. وهو خطأ والسند متصل بدونه. انظر محبره في منهج المفسر: ٣٦٤-٣٦٥. وانظر ما يأتي من ٩٥.

(٢) قوله: "ثم الطعن" راجع إلى قوله: "وموجب فرد إما أن يكون لسقط من إسناد أو طعن في راو... فالسقط إما... من ٨٠. فخطأ قوله: "ثم الطعن" على "فالسقط".

(٣) هذا إحصاء مهم ودقيق لأسباب الطعن في الرواة، يبين عليه بعض الباحثين أسباب ضعف الحديث كما بين على حصر أقسام السقط. وحاصل الإحصاء: أن أسباب الطعن عشرة، خمسة منها تتعلق بالبدل، وخمسة تتعلق بالضبط، أما أقسام الطعن في العدالة فهي: الكذب، والإفهام بالكذب، والنفس والبذعة والجهالة.

وأما أقسام الطعن في الضبط فهي: فحش العلو والغفلة والوهم والمخالفة للنفات وسوء الحفظ، ولم يرتبها حسب هذا التقسيم، بل جعلها متداخلة لفرض علمي مهم هو التدرج بالتزول من الأشد إلى ما دونه. وهذا مراده من قوله: "الأشد فالأشد على سبيل التدلي" فيه. ولذلك ذكر فحش العلو بعد الإفهام بالكذب؛ لأن فحش العلو طعن شديد في الراوي كالأفهام بالكذب.

انظر شرح علي الترمذي: ١: ٣٨٧، والإمام الترمذي: ١٥٣.

- ١- يكذب الزاوي في الحديث النبوي بأن يروي عنه **بغير ما لم يقله** متعمداً لئلا يثبت.
- ٢- أو **تعمده** بذلك بأن لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعروفة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول.
- ٣- أو **فحشي** عظمه أي كثره.
- ٤- أو غلظه عن الإتيان.
- ٥- أو فسقه أي بالغس أو القول بما لم يبلغه الكفر، وبه وبين الأول عموم، وإنما أقرض الأول لأنه لا كبر في التذبح به أخذ في هذا الفن، وأما الفسق بالمعنى المبني عليه.
- ٦- أو **ومعه** بأن يروي على سبيل التوهم.
- ٧- أو **مخالفه** أي لصفات.
- ٨- أو **جهالته** بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تحريج معين.
- ٩- أو **بدعيه** وهي اعتقاد ما أخذت عسى خلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندة، بل بوضع شيء (١).

-
- (١) كذا في أصله، وفي غيره "أو القول"، وهو نسب باسم الزاوي.
 - (٢) أي أقرض الكذب عن الفسق، وجعله أول آيات الطعن، لكونه أشد فدحاً.
 - (٣) قوله: "أما الغسل بالمعنى..." جواب لسؤال محقق تقدم: "إن قيل: لماذا لم ندس فيه معنى الغسل، وهو اعتقاد لا اعتقاد الذي لا يكره صاحبه؟ فأجاب بقوله: سباني بيانه أي قبل الأخير وهو الطعن بسباني، هي
 - (٤) أي.
 - (٥) أي طبع قد يحسبه مبتدع قريباً أو صحيحاً وهو ليس كذلك، كقول المعتزلة: "لم يزل الله فعل الأصلح" حلفوا به لكونه راجعاً راجعاً بحقه ويرى أن جواب

١٠- أو سر، حفظه: وهي عبارة عن يكون غنطه لقل من إصابته.

[الموضوع]

١- القسم الأول وهو الظن الكذب الراوي في الحديث النبوي ﷺ هو الموضوع^(١).

والحكم عليه بالوضع إنما هو مطرقي الظن الغالب لا بانقطاع؛ إذ قد يصدق الكذب، لكن؛ لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون أطلاعه دماً، ويجهن ثاقباً، ونهمه قوية، ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متسكة.

وقد يعرف الوضع بالقرار واضعياً، قال ابن دقيق العيد^(٢): لكن لا يقطع بذلك؛ لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار، انتهى. وفهم منه بعضهم^(٣) أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولو لا ذلك لما ساء كل المبر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنا؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفوا به.

(١) الحديث الموضوع: هو الحديث الكذب للختلف على النبي ﷺ.

(٢) محمد بن علي بن وهب القشيري، أبو الفتح، نفي المتن من دقيق العيد، ولد ٢٥٠هـ؛ أبوه شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن وهب، وأسرته أسرة علم، وتنفذ في صعيد مصر، نشأ على حالة واحدة من الصمت والاشتغال بالعلم، والتحرر في أقواله وأفعاله.

تفقه في الدين المالكي والشافعي، ودرس باقي المذاهب، وتبحر في الحديث والتفسير وعلوم الإسلام، واشتهر بالعلم والعفة، فولي منصب القضاء، فقام بحقه مع قيام، واعتزله مراراً وهو يفتد إليه، توفي ٧٠٢هـ. من كتب: مختصر علوم الحديث، الاقتراح (ط)، الإلام في أحاديث الأحكام لإمام في شرح الإلام، لم يكمل، علاوة: لم يكمل في الإسلام مثله، وإحكام الأحكام بشرح عمدة الأحكام فتاوى بعلمه وفضله (ط).

(٣) كتابه يرد الذهبي وكلامه في الموطأ: ٣٧، فأنزل.

ومن القرائن التي تدل على ذلك ما ذكره في حاشي التلويح، كما وقع لمعلمون من أئمة الهدى^(عليه السلام) في حصره الخلاف في تكون الحسن^(عليه السلام) من أمي هروية أو لا، فصار في الحال إسناد إلى أبي بصير^(عليه السلام) أنه قال: سمع الحسن^(عليه السلام) من أمي هروية، وكما وقع لغيث بن إبراهيم^(عليه السلام)، حيث دخل على السهدي^(عليه السلام) فوجدته يلعن بالحنفاء، فساق في الحال إسناد إلى أبي بصير^(عليه السلام) أنه قال: لا سبق إلا في نسلي أو غيت أو حاتم^(عليه السلام) أو خناج: فوجد في الحديث "أو خناج"، فعرف السهدي^(عليه السلام) أنه كذب لأجله، فأمر بفتح الحذام.

وبها ما يؤخذ من جانب السروي، فإنه يكون مناهضاً للنص الثماني، لأنه أثبت أنه قرأه، أو الإجماع
القصير، أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل.

١٠٠٠ مائون من أحمد المروزي العلوي، دحان، وبيع ثجايت كثيرة مائة الف مائة، و هذا المصنف في "الكت"

[illegible]

(۳) عدالت بر بنیاد حق استوار است، نه بر قدرت؛ و اینست که در صورت کذب

(۱) هو محمد بن عبد الله بن محمد المازني المعروف بالالف، الفقيه من تلمذة أبي جعفر صاحب كتاب الـ ٢٧٩، ومن تلامذته: أبو عبد الله الفقيه، وأبو علي المازني، وأبو عبد الله المازني.

٦٠٦-٦٢٧: اسم ك. خ. "٢" ٩٦٠ و٩٦١: اسم صاحب دار ورد القلعة ٣٩٥
 ورد: القلعة المصالح الحارث. "لا مبرور". آخر ح. أ. ورد في الخديعة ٣٩٤ والزمري. ٤٠٥: وثائق:

وقال: "بلى" مع اناء. فخره الى تعالى فخر بلى

(٦) هذا شرط المحكم غير المستلزم له عرض مع وهو أن يكون مخالفة لآلية التعصب بحالته صريحة خارجة ولا يحصل أن يراد بالنص تأويل غير آخر. تأويل يكون فيه كنهه أو يرفع نفسه لأعلى، أو عما أوجه به الخاص وما أنبه ذلك. ومن تلك المخالفات الأحداث التي وجعها لمرادفة لشبهة العقيدة، مثل حديث: أريدت وفي يوم عرفة عرفات علي حمل لغير دينه نزل الله: "واد أنو علي الأهدى بي أحد لكا ابن في كتابه في الفقه" فبه الله بأمره

ثم العروي نارةً بخرعه الواسع، ونارةً يأخذ كلامه غيره كبعض السُّلَب الصَّالِح، أو فُداء الحكماء، أو الإسار التَّبَلَّاتِ أو يأخذُ حديثاً ضعيف الإسناد فيرُكِّب له إسناداً صحيحاً ليُرْوَج.

والحاملُ لتواضع على التواضع إما عدمُ الدِّينِ كالزنادقة، أو علةُ الجهلِ كبعض المتعبدِّين، أو نَرَطُ الغصية، كبعض السُّقُتِّين، أو شَباع هوى بعض الرؤساء، أو الإغرابُ لغضبِ الاشتهار.

وكلُّ ذلك حرامٌ بإجماع مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ، إِلَّا أَنَّ بعضَ الكُفَرِية^(١) وبعضَ المُتَسَوِّفَةِ يُقَلِّعُ عَنْهُمْ إِبَاحَةَ الوَضْعِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَهُوَ عِطَافٌ مِنْ مَاعِيهِ نَشَأَ عَنْ جَهْلِ: لِأَنَّ التَّرْغِيبَ وَالتَّرْهِيْبَ مِنْ حُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَأَنْفَقُوا: عَلَى أَنَّ تَعَمُّدَ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْكِبَايْرِ، وَبَالِغٌ أَوْ مُحْتَمٍ الْخَوَائِي^(٢) فَكَفَّرَ مَنْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَنْفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ رَوَايَةِ الْعَوَاضِعِ إِلَّا مَقْرُوناً بَيَانَهُ؛ فَقَوْلُهُ ﷺ: مَنْ خَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ^(٣)، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

[المتروك]

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الْمَرْدُودِ: وَهُوَ مَا يَكُونُ سَبَبَ نَهْمَةِ الرَّاويِ بِالْكَذِبِ هُوَ الْمَتْرُوكُ^(٤).

(١) شُعْبَةُ الرَّاءِ نَسَمَةُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَرَامِ السَّحْمَانِي، الْجَسَمُ الَّذِي يَشَبُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى بِحُلْفَةِ تَوْنِي ٢٥٥ هـ وَكَانَ يَبْعُ الْمَدِينَةَ لِمَرْءٍ مَذْهَبِهِ، فَاتَّاهُ اللَّهُ.

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَرَوِي، وَلَدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، كَانَ يَمَانِي فِي التَّصْطِيرِ وَالْفَقْهِ وَالْأَصُولِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالزُّهْدِ وَالنُّورِ، تَوْنِي ٤٣٨ هـ، نَهَ كَثِيرٌ فِي التَّحْطِيفِ، وَالتَّهْمَةِ وَالتَّدَكُّرِ فِي الْعَقْدِ.

(٣) رَوَى بِنَتِجِ الْبَاءِ عَلَى التَّبَيُّهِ، بِمَكْسَرِهَا عَلَى الْجَمْعِ، وَالْمَدِينَةُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي مُشْتَمَلِهِ مَحِيحِهِ ص ٧، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي التَّحْقِيقِ رَاصِحَةً: ٥: ٣٦، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه: ١٤: ١٥ عَنْ عَلِي بْنِ طَالِبٍ وَعَنِ الْمَعْدِي عَنْ شُعْبَةَ وَعَنِ سَمُرَةَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ٩: ١١٦.

(٤) الْمَتْرُوكُ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَرَوُّهُ سِوَهُمْ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَهْرَبُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَيَكُونُ مَخْلُوعاً لِقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ.

[المسك على رأي]

وَأُثْبِتُ: لِمَسْكٍ عَلَى رَأْيٍ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمَسْكِ قِيْدَ الْمُخَالَفَةِ، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ، فَمَنْ
فُحِشَ غَلْطُهُ أَوْ تَحَرَّزَتْ غَفْلَتُهُ أَوْ ظَهَرَ ضَعْفُهُ، فَحَدِثَ مَسْكٌ^(١).

[المعلل]

ثُمَّ الزَّهْمُ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَأَمَّا أَنْصَحُ بِهِ لِصَوْبِ الْفَضْلِ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ أَيْ عَنِ الْوَهْمِ بِالْقَرَابَةِ
الْبَدَلَةِ عَلَى وَهْمِ رَأْيِهِ مِنْ وَضْعٍ مَرْسِيٍّ أَوْ مَنْطِقِيٍّ أَوْ إِسْمَالِيٍّ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ حَوِيٍّ ذَلِكَ مِنْ
الْأَشْيَاءِ الْغَادِيَةِ، وَفُحِشُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ كَثْرَةُ انْتِجَاعِ وَجَمْعُ الطَّرِيقِ فَهَذَا هُوَ الْمَعْلَلُ^(٢).

وَهُوَ مِنْ أَفْخَصِ أَنْوَاعِ عَوْمٍ لِحَدِيثٍ وَأَدَقِّهَا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَهْدًا نَاقِيًا، وَجَنَظًا
وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً تَامَةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَذَكَّةً قُوَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتَوَاتِرِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا الْفَخْرُ مِنْ
أَهْلِ هَذَا الشَّانِ، كَعَلِيِّ بْنِ ائِمَّتَيْنِي، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنِ خَالَوَيْ، وَيَعْقُوبَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٣)، وَأَبِي
حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالدَّارِقُطَنِيَّ، وَقَدْ تَقَصَّرُ عِبَارَةُ الْمَعْلَلِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى دَعْوَاهُ، كَالْمُضَرَّغِي
فِي أَقْدِ الدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ^(٤).

(١) هذا مصطلح حديثي استعمله مصطلح مسك غير السابقين من ٧٢، والله أعلم باستعماله.

(٢) السابق، وهو ما رواه الشافعي مخالفاً لما هو أقوى من ذلك، قال: المسك ما تردد به رويته مخالف أو م
خالف. ومع ذلك، فقد روي كثير من المتقدمين، فيه ذلك.

(٣) المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة غيبة داحقة، وهاهنا السلامة منها.

(٤) ويقال ذلك إن اطلع على الوهم من دلاله صاعرة كمرح راوية أو انقطاع سند، فهو الضعيف غير المصلي،
يفرد، وأما هذا بالشروح

(٥) يعقوب بن شيبة بن الصواب، أبو يوسف البصري، تولى بغداد، استوفى ١٨٠ هـ من كبار علماء الحديث،
نقله على مذهب مالك توفي ٢٦٦ هـ، له المسند وهو كثير جداً لم يكتمل، عثر منه على قطعة وطبع.

(٦) وقال ابن مهدي: في معرفة علل الحديث ينبغي، لو غلبت للعالم بعلم الحديث: من أين غلبت عدا؟ لم يكن له =

ثم المتعاقبة^(١) وهي القسم السابع

[المترج]

إن كانت واقعة سبب تغيير السبيل، أي سبب الاستناد، فالواقعة فيه ذلك التعبير هو مترج^(٢) الإسناد، وهو أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بمراتب مختلفة، مرويه منهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناده واحد، من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ بالأطراف منه فإنه عند إسناده آخر، فيرويهم راوٍ عنه، أمّا الإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شخص إلا طرفاً منه، فيسمعه عن شخص بواسطة، فيرويهم راوٍ عنه تماماً، بحذف الوسطة.

الثالث: أن يكون عند الراوي متناهي محض، بإسنادين مختلفين، فيرويهم راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين، أو يروي أحد العددين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

- حصة، وكل من شخص لا يهتدى لذلك

فلهذه بعض من كتب في هذا العلم وليس متمكنا منه أن علم علل الحديث فيه أمر عسير لا يعتمد على أسباب عشية، فأحفظ أن نذكر أعظم الخطأ، إنما مرادهم أنه مثل أي اختصاصي بتكلم، عارسته، ونحوها، وكلوا ما يجب به العزم عن المعنى الذي في نفسه.

(١) خلاصة الراوي من هو أقوى منه في حديث نقل على وجه فيه، فإذا تكررت، عاقبته ضعف حديثه كله.
(٢) المترج: ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به وليس منه، وهو قسمان: مترج الإسناد، وهو الذي بدأ به المؤلف، ومثلها: حديث علي: فإذا كانت لك مائة درهم ورجل عليها الخول، ففيها هبة درهمين^(٣) رويهم سمر بن جازم عن طريق عائشة بن ضمرة، والمباين الأخير عن أبي مروان، مع أن عائشة روى موفيقاً، فأدرج جازم أحد الإسنادين في الآخر، وجمعه مرفوعاً عنهما، انظر سر في دلود: ٢٠٠، ١٠٦، وبهية الرامة: ١٩، ٣٣٨-٣٣٩.

هذا الكلام هو متن ذلك الإسناد، وهو به عنه كذلك.

هذه أقسام مدرج الإسناد.

وإنما مدح النبي ﷺ هو أن يقع في السب كلام ليس معه، خاتمة يكون هي أوله، وثلاثة في أثناءه، وثلاثة في آخره، وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعصبة حملوه على حملوه، أو بانهج مودع من كلام الشجاعة، أو من بعدهم يعرف من كلام النبي ﷺ، من غير وصل، وهذا هو مدح النبي ﷺ.

وَيُذَكِّرُ الْإِنْدَرَاخُ بِرَوَايَةِ مُعْطَلَةٍ لِلْفَخْرِ الْمُسَرَّحِ مَا تَدْرَجُ فِيهِ، أَوْ بِالْعَصْبِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الزَّهَوَى، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْأَلْسِنَةِ الْمُطْلَعِينَ، أَوْ بِمَدْحَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ ^{الْأَمْرِ}.

وَقَدْ صُفِّىَ الْخَطِيبُ فِي الْمَدْرُوحِ كُنَابًا، وَلِحَصْنَتِهِ وَرَدَتْ عَلَيْهِ فَذَرِ مَا ذَكَرَ مُرْسِي أَوْ أَكْثَرًا، وَهُوَ
لِحَمْدِ (٣١)

انجمن

(١٤) كما وقع لحدث من موسى الزاهد في حبيبته أمّ كثرته صلواته لائل حسن وجهه في شهر ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ. قاله الشيخ في كتابه لثوبان من عند نفسه مناسفة بالبرق. وهذا معناه أن الإصلاح من قبله الوصف (علوم الحنفية من ١٠٠٠ هـ) جعله لنفسه ابن حجر من المذاهب، وصيبه ابن حجر نبي.

١١) من حاجت أو هرة عن نفسي ﷺ قال: "تعبد الصلوة فصالح أعوان، إنني نفسي وإلهي ولا الهاد ولا سبيل الله وأحج وهر أني، لأحس أن أعون وأكافلوك، ومضيق أن أعون النبي ﷺ ولا أخطئ أخطي، فوالذي بعثني بالحق قطر من السماء، إني مذكّر ونذير للعالمين". (صحيح مسلم: ٥/ ٩٣).

١٣. اسم كتاب الخليل: "القصص للوحى المدوح في نقل"، وكتاب النصف هو "تحرير المنهج سبيل للنهج".
والحديث المدوح من الحديث الضعيف من حيث الإدراج فهو. ولا المدح بأصل الحديث إن كان صحيحا.
ولا يجوز عقد الإدراج إلا ما كان لاسم عرب.

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِتَقْدِيمِ أَوْ تَأْخِيرِ أَيِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمُرَّةٌ بِنَ كَعْبٍ وَكَعْبٌ بِنَ مُرَّةٍ؛ لِأَنَّ اسْمَهُ أَحَدُهُمَا اسْمُ أَبِي الْآخَرِ، لِهَذَا هُوَ الْمُقْلُوبُ^(١)، وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ "رَافِعُ الْأَوْتَابِ"، وَقَدْ بَقِيَ الْقَلْبُ فِي الْمَثَلِ أَيْضًا، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ مُسْنَمٍ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ فِي عَرِيشِهِ، فَبِهِ "وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ بِسَمَائِهِ مَا تَتَّقِي بِسَمَائِهِ"، فَهَذَا مِمَّا انْقَلَبَ عَلَى أَحَدِ الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ "حَتَّى لَا تَعْلَمَ بِسَمَائِهِ مَا تَتَّقِي بِعَيْنِهِ" كَمَا فِي "الصَّحِيحِينَ"^(٢).

[المزيد في متصل الأسانيد]

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِزِيَادَةِ رَوٍ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ، وَمَنْ لَمْ يَزِدْهَا أَثْنًا مِمَّنْ زَادَهَا، فَهَذَا هُوَ التَّزْيِيدُ فِي تَتْبِيلِ الْأَسَانِيدِ^(٣). وَتَرَوْنَهُ أَنْ يَمْعَ التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ فِي مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، وَالْأَمْسَى كَانَ مُعْتَقِنًا، مِثْلًا، تَرَجَّحَتْ الزِّيَادَةُ.

[المضطرب]

أَوْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِإِبْدَالِهِ أَيُّ فَرَاوِي، وَلَا مَرْتَجِحَ لِأَحَدِي الرُّوَاةَيْنِ عَلَى الْآخَرَى، فَهَذَا هُوَ الْمُضْطَرَبُ^(٤).

(١) للمقلوب: هو الحديث الذي تبدل فيه رايه شيئا بآخر في السند أو المتن، سهوا أو عمدا.

(٢) البحاري: ١: ١٢٩، ومسلم: ٣: ٩٤. أخرج مسلم الرواية المقلوبة، ثم أخرج طريق الرواية السائلة ولم يذكر المتن، انظر التوسيع في فتح الباري: ٢: ١٠٠-١٠١. وكانه لما ذكرنا لم يزد بعض العلماء الرواية السائلة من القلب إلى مسلم.

(٣) سبق تعريفه وإيضاحه بالمثال (ص ٨٧) تعيناه قانظوه.

(٤) المضطرب: هو الحديث الذي يروي من قبل راي واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لا مرجح بينها، ولا يمكن الجمع، والحديث المضطرب ضعيف؛ لأن الاضطراب يشتر بعدم ضبط الحديث.

مثال المضطرب: حديث إسماعيل بن أبيه عن أبي عمرو بن محمد بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ في منة النضلي: "إذا لم يجد عصا بنصيحها بين يديه فليخط خطا". روي عن إسماعيل هكذا روي -

وهو يقع في الإسناد غالباً، وقد يقع في المتن.

لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث باضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المتن دون الإسناد. وقد يقع الإبدال عند أبي زرارة اختيار حفظه، امتحاناً من فاعله، كما وقع للخازني^(١)، والغفني^(٢) وغيرهما.

وشروطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، فلو وقع الإبدال عنداً، لا لمصلحة، بل للإغراب مثلاً، فهو من أقسام الموضوع، ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب أو المغلبي.

[المصحف والمحرر]

أزإن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف منع بقاء صورة الخط في الشبكي فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل

— عنه عن أبي عمرو من حديث عن أبيه، وروي عن ذلك كثير مما يرحب اضطرابه، انظر الاستزادة في علوم الحديث: ٩٤، ونسب الواري: ١٦٠-١٦٢، ونكت ابن حجر: ٧٧٢، وما ذكر من دفع الاضطراب عنه غير كاف، والله أعلم.

ومثاله أيضاً حديث كظورة: من أنى امرأته وهي حائض، فهو مضطرب السند والمتن، لكثرة الاختلاف فيه سند ومتن، نظره في كتابه إنباط الأمام: ١، ٣٢٤.

والاضطراب في المتن قليل جداً، لسعة أوجه الجمع والتخييع بين المتن

(١) امتحان البحري أنه لما ورد عليه بعدد قهراً له ساق حديث وعرضه عليه، فأعاد كل حديث إلى الصواب ما ذكره له. انظر التفسير في تاريخ بغداد: ٢٠: ٢، وطلقات الشافعية: ٢٦٨: ٢ وغيرهما.

(٢) هو محمد بن عمرو بن موسى، اعطى المتن الكبير، محدث الحرمين، توفي ٣٢٢هـ، من كتبه: الصفاء (ط).

ونصف الصفاء — كما ذكر سلسلة من قاسم — أن كثير يقول لم يظني عنه: اقرأ من كتابك، ولا يخرج أصله، فتكلم في ذلك، وغلبت إما أن يكون من أحفظ الناس أو من أكذب الناس، فاتفقنا على أن يكتب له أحاديث من روايته، ونزيد بها ونقص، فأجابه لمنعه، فقرأها عليه، فلما انتهت بالربادة والنقص فقل لذلك، فأخذ من الكتاب وأعاد قوله. فأصبحها من حفظه، فأنصرتنا من بعده وقد طابت نفوسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس.

فالمعروف^{١١}:

ومعرفة هذا النوع مهمة، وقد صنف فيه العسكري^{١٢}، وقد أفاض قطبي وغيرهما، وأكبر ما يقع في المتنوع، وقد يقع في الأسماء التي في الأساليب، ولا يجوز بعد تعميم صورة التمثيل مطلقاً، ولا الاختصار منه بالنقص، ولا إبدال اللفظ المرادف بالنقطة المرادف له، لأن العالم بعد ثلوث الألفاظ، وما يحيل المعاني، على الصحيح في العمالكين.

[اختصار الحديث]

أما اختصار الحديث فالأكثر على جواربه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً، لأن الغاية لا تنقص من الحديث إلا ما لا يتعلق به بما يتيقنه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يحل إتيان، حتى يكون المختصراً والنصاحات بمنزلة خيرين، أو يبدل ما ذكره على ما غلبه، بخلاف المجاهر، فإنه قد ينقص ما لا يتعلق بترك الاستثناء.

[الرؤية المعنى]

وأما الرواية بالمعنى، فأجملها فيها شهير، والأكثر على الجوار أيضاً، ومن أقوى جمعهم إلا حاش على جواز شرح الشريعة للعلم لمسانيتهم للعارفين به، فإذا جاز لإبدال لغة أخرى، فحوازة باللغة العربية أولى. وقيل بإسنادها في العبريات دون المركبات. وقيل: بما يجوز لمن

١١: المصحف: هو ما يمر فيه الخط. والفرق: ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف. ويطلق المصحف والمصحف على ما ينسب لأمرين فيه.

١٢: هو المجلس من عند الله بن سعيد العسكري ولد ٢٩٢ هـ. رواية علامه مجلسي، من أنه لأدب باللغة، توفي ٣٨٢ هـ. وله تصانيف كثيرة حسنة في اللغة والأدب والأمثال، وكتبه المذكور مطبوع لكنه كثير النقص والتعريف.

بِشْتَحْضِيرِ اللَّفْظِ؛ لِيَتِمَّ كُنْ مِنْ التَّصَرُّفِ فِيهِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا يَحُوزُ لِمَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ، فَتَبَيَّنَ لِنَقَطَةِ
وَهِيَ مَعْنَاهُ تَبَيَّنَ فِي دَهْنِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرْوَاهُ بِالْمَعْنَى لِمَصْلُوحَةِ تَحْصِيلِ الْحُكْمِ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ
مُشْتَحْضِرًا لِلْفَرْقِ.

وَحَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ يَتَعَلَّقُ بِالْحُوزِ وَغَدَمِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَوَّلَى إِيرادُ الْحَدِيثِ بِالْفَرْقِ، دُونَ التَّصَرُّفِ
فِيهِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: يَبْقَى مُدَابَّرُ الرِّوَايَةِ بِالنَّقْطَةِ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُطُ مَنْ لَا يُحْسِنُ مَشْرِ بَطْنُ أَثَرِ
يُحْسِنُ، كَمَا وَقَعَ لَكثيرٍ مِنَ الرِّوَاةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ^(١).

[غريب الحديث]

فَإِنَّ حَقِي الْمَعْنَى أَنَّ كَانَ اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلًا بِقِلَّةِ اخْتِصَارٍ إِلَى الْكِتَابِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِ الْعَرَبِ^(٢)،
كَكِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ^(٣)، وَهُوَ غَيْرُ مَرْتَّبٍ. وَقَدْ رَوَّاهُ الشَّيْخُ مَوْفِقُ الدِّينِ مِنْ قُدَامَةِ^(٤) عَلَى
الْحُرُوفِ، وَاجْتَمَعَ مِنْهُ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ^(٥).

(١) قد استقر القول على منع الرواية بالنعى؛ لأن الأحاديث قد دوت في التواريخ، فارتأت الحاجة لزم مصنفه
بالرواية على النعى، فنظر تشبه على ذلك في علوم الحديث: ١٩١، وشرح الألفية: ٢: ٢٠، واستحضر علوم
الحديث: ١٤٤، وغيرها.

(٢) أي غريب الحديث؛ فإن الحديث الغريب هو الذي نعد به رآويه، وقد سبق من ٥٦.

(٣) القاسم بن سلام البغدادي، أبو عبيد، ولد ١٥٧هـ، وكان عماداً بالحديث علماً بالفتنة والمذهب، رأساً في
الفتنة، إماماً في الفرائض، توفي ٢١١هـ عكة؛ له: الأموال (ط) مصانئ الفران (ط). كتابه "غريب الحديث"
مهم جداً، قال فيه: "هو كان مخلصاً عمري".

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ثم النعشلي، موثق الدين، ولد ٥٩١هـ، وبرع في علوم
رعيته، وصار الموضع في اللغة الحليلي، توفي ٦٢٠هـ. له مؤلفات كثيرة ومتعددة في اللغة، أشهرها: المعنى (ط)،
والمفصيح (ط) وروضة الناظر في أصول اللغة (ط).

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبيد الحروري، نسبته إلى حرارة من مدن حراسان، إماماً لغوي بارع
وأدب، توفي ٦٠٦هـ. من كتبه "كتاب غريبين" أي غريب، لغز، لغز، وهو أول من جمع
بينهما، وقد نشر في الإغاني (ط).

وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى النديم^(١)، فنقل عليه واستدرج^(٢)، وللمختبري^(٣) كتاب اسمه "الفاقي" حسن الترتيب، ثم جمع الجميع ابن الأثير^(٤)، في "النهاية" وكتابه أسهل الكتب تناولاً مع غلوائه قبل فيه.

وإن كان التلخيص مستعملاً بكثرة، نكن في مذكوره دقة، فيجئ إلى الكتب المصنعة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها^(٥).

وقد أكثر الأئمة من التصنيف في ذلك كالطحاوي^(٦) والخطابي^(٧) وابن عبدثير^(٨) وغيرهم.

[الجهان]

ثم الجهالة بالترشيح، وهي السبب الثامن في الطعن. وسببها أمران:

١- من له نعت متعددة

(١) محمد بن أبي بكر عمر الأصمعي. توفى موسى المديني، وله ١٠٠ هـ، وكان شيخ زمانه إماماً وحافظاً، وبذلكما شديد التواضع، توفي ٥٨١ هـ. له تصنيف أثري فيها على للتقدمين منها: الطائف المعارف، غني القواعد الحديثية.

(٢) محمود بن عمر بن محمد الحارثي، حرر الله، ولد ٤٦٧ هـ، وحرار عكة، نقل "حضر الله"، خلاصة معتزلي حلة، ومفسر ونوعي أدب: توفي ٥٢٨ هـ. من كتبه: التكملة (ط)، والفاقي (٢) قريب الحديث (ط)، وأساس الخلافة (ط).

(٣) المبارك بن محمد الطري، محد أمين أبو الصلوات، الشهير بابن الأثير، ولد ٥١٤ هـ. حدث كثير ولغوي، دارع وأصول، أصب ترحس فقهه، وتدور بدواه فقهه، لكنه أوقف الجداري حتى لا يدخل على رحل الدولة، توفي ٦٠٠ هـ. له: جامع الأصول (ط)، والنهاية في غريب الحديث (ط).

(٤) سبق بعنوان "مختلف الحديث" ص ٧٢، هـ واحد.

(٥) يوسف بن عبد الله أبو عمر ابن عبد الله الشري الرطبي، الإمام حافظ العرب وفقيهه، والمولى، ولد ٣٦٨ هـ، توفي ٤٦٣ هـ. له تصنيف كثيرة متضدة أشهرها: التمهيد شرح الوطأ (ط). و جامع بيان نعم ومضله (ط)، والاستدكار لمناقب علماء، لأماضر (ط).

أخذهما: أن الزاوي قد نكث بوعنه من اسم، أو كني، أو لقب، أو صغي، أو جرفق، أو نسب، فيشتبه بشيء منها^(١)، فيذكر بغير ما اشتهر به لمرض من الأعراض، فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله. وصنفوا فيه أي في هذا النوع "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"، أجاد فيه الحطيط، وسنده إليه عبد الغني هو ابن سعيد المصري، وهو الأزدي أيضاً^(٢)، ثم الصوري^(٣).

ومن أمتلئ به محمد بن الشائب بن بشر الكلبى^(٤)، نسب بعضهم إلى جدّه، فقال: محمد بن بشر، وسنده بعضهم حماد بن الشائب، وكاه بعضهم أبا النصر، وبعضهم أبا سعيد، وبعضهم أبا جهمام، فصار يظن أنه جماعة، وهو واحد، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك.

[الوحدان]

والأمر الثاني: أن الزاوي قد يكون مقبلاً من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه، وقد صنفوا فيه "الوحدان"، وهو من لم يرو عنه إلا واحداً ولو شئني، فبعض سبعة مسلم^(٥)، والحسن بن سفيان^(٦) وغيرهما.

(١) هذا علم من ذكر بأحد، خشفة أو عيون متعددة، ومن أسباب تعدد الاسم للزاوي أو الكنية أو النسب: القليل (وإدريس الشيوخ)، أو التثنية: بشر به بعض الكذابين.

(٢) عبد الغني بن سعيد بن علي بن سود الأزدي المصري، ولد ٣٣٢هـ، محدث مصر وحافظها، فاداه دقيق، توفي ٤٠٩هـ، من كتبه: المائت والمئتين.

(٣) أي ثم بعد الأزدي الصوري، وهو لعبد الأزدي محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ، توفي ٤٤١هـ.

(٤) محمد بن السائب بن بشر الكلبى، أبو النصر الكلبى، عالم ب تفسير والأخبار، منهم بالكذب، وكان غالياً في الرقص، سنه ١٦٩هـ، روى له لشمس الدين وابن عثيمين.

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم البصري، حافظ لتمام حديث أبيه، من حاشية تلاميذ البخاري، توفي ٢٦٦هـ، له مؤلفات منها: صحيحه المشهور (ط)، والوحدان (ط).

(٦) الحسن بن سفيان بن عمار أبو العباس الشيباني السوي، الحافظ لأخبار أبيه، محدث عم سام في عصره، توفي ٣٠٣هـ، له: المسند الكبير والأربعين.

[المنهيم]

أَوْ لَا يُنْسَى الزَّائِي احْتِسَارُ أَيْ الزَّائِي عَنْهُ^(١)، كَقَوْلِهِ: أَخَّرَنِي فَلَانٌ أَوْ شَيْخٌ أَوْ رَجُلٌ أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ
أَيْنٌ فَلَانِي.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ اسْمِ الْمُنْهَمِ بِوُجُودِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مَسْمُومَةٍ، وَصَنَفُوا فِيهِ 'الْمُنْهَمَاتُ'
وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ الْمُنْهَمِ مَا لَمْ يُنْسَمَ؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ قَبُولِ الْخَبَرِ عَدْلَانَهُ وَوَاتِنَهُ، وَمَنْ أَتَاهُمْ اسْمُهُ لَا يُعْرَفُ
عَيْنُهُ، فَكَيْفَ عَدْلَانُهُ؟

وَكَذَا لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ، وَكَوْنُهُمْ بِالْفِظِ التَّعْدِيلِي. كَأَنَّ بِقَوْلِ الزَّائِي عَنْهُ: أَخَّرَنِي ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثَقَّةٌ
عِنْدَهُ مَجْرُوحاً عِنْدَ غَيْرِهِ؛ وَهَذَا عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلِهَذَا الذَّكَاةُ لَمْ يَقْبَلِ الرُّسُلَ، وَهُوَ أَرْسَلُهُ
أَعْدَلُ حَازِماً بِهِ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ بَعِيْنَهُ. وَغَيَانُ: يَقْبَلُ نَسْكَاً بِالظَّاهِرِ؛ إِذِ الْحَرْجُ عَلَى خِلَافِ الْأَمْسَلِ،
وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِلْقَائِلِ عَلَمٌ بِأَجْزَاءِ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يَوَاقِعُهُ فِي مَذْهَبِهِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عُلُومِ
الْحَدِيثِ^(٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ.

(١) وَهَذَا هُوَ الْمُهْمُ، وَهُوَ مَنْ أَغْفَلَ ذِكْرَ اسْمِهِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ 'رَجُلَانِ وَثَمَانٍ' وَقَوْلُهُ: صَنَفُوا فِيهِ الْمُنْهَمَاتُ 'أَيْ الْكُتُبُ
الَّتِي تَحْمِلُ فِي اسْمِهَا هَذَا الْأِسْمُ: 'الْمُهْمُ' وَأَحْسِنَتْهُ 'السَّنْفَةُ' مِنَ مِهْمَاتِ الْمَنْزِلِ وَالْإِسْمَاءِ لِلْحَفِظِ أَفْعَدُ الْمَرْفَعِي.
حَثَالُ الْمُهْمِ: حَدِيثٌ لَا يَحْدِي شَيْءٌ، شَيْخُ السَّابِقِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ حَرِيرٍ حَدَّثَنَا صَاحِبُ لَنَا عَنْ
أَبْنِ مَسْرُودٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. فَقَوْلُهُ: 'صَاحِبُ لَنَا' بِهِمْ، وَهَذَا بِهِمْ فِي السَّنَدِ، وَالْإِتْمَامُ فِي السَّنَدِ يَحْتَاجُ بِقَوْلِ
الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَقَعُ الْإِتْمَامُ فِي الْفَلَنِ، كَحَدِيثِ 'فُلَانٍ رَجُلَانِ' بِأَرْسُولِ ثَقَفَا، الْحَجَّ كُلِّي عَامً^(٣)، هَذَا لِلرَّجُلِ هُوَ
'الْأَمْرُجُ مِنْ حَاسٍ' أَخْرَجَهُ مَسْنَدُ: ٩: ١٠٦، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٣: ١٧٨ مِهْمًا، وَفِيهِ أَوْ دَاوُدَ: ٢: ١٣٩،
وَالْهَمْسَانِي: ٥: ١١١، وَابْنُ مَاجَهَ: ١٦٣٢.

(٢) قَالِ ابْنُ الصَّلَاحِ (١١٠): قَالِ كَلَامُ الْقَائِلِ لِذَلِكَ عَلَمًا بِأَجْزَاءِ فِي حَقِّ مَنْ يَوَاقِعُهُ فِي مَذْهَبِهِ عَلَى مَا
اخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُتَفَقِّهِينَ. وَهَذَا هُوَ الْمُسْنَدُ فِي حَقِّ مَنْ يَقَالُ أَعْدَلُ الْاُكْسَةُ لِلتَّبَوُّعِينَ؛ أَنَّهُ يَسْتَدُّ عَلَى تَصْبِيحِهِمْ
وَتَضَمُّنِهِمْ، لِأَنَّهُمْ يَحْتَمِلُونَ فِي هَذَا الْعِلْمِ أَيْضًا، وَهَلْ عَلِمَ ذَلِكَ. وَاعْرِضْ أَوَّلَهُ مَذْهَبًا، عَلَى الْإِحْتِسَارِ؛ فَتَكُونُ مَبْغَا
لِنَبِيِّ ﷺ مَاشِرَةً.

أصحاب الحديث

فإن شئنا التوازي، والفرد واحد، والزوج واحد، وهو محمول على اثنين، كالمسهم، إلا أن يوثقه عمر من يفرد عنه على الأصح، وكذا من يفرد عنه إذا كان ماحداً لذلك.

أصحاب الحديث المستور

وإن روى عنه آحاد، فإنه لا يثبت، فهو محمول على آحاد، وهو المستور. وقد قيل رواية جماعة غير قبيح، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مثله في الإحتمال، لا يطابق القول بردها ولا عقولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما عزم به إمام الحرمين، وموقوفة قول ابن الصلاح فيمن خرج بخارج غير مفسر.

(١) جمهورهم: هو من عرف منه الفكر أنه يعرفه نفسه، الحديث به رواية واحد عدة، وحكم حديثه مردود كالكاتب، فلا يقبل حديثه كما ثبت في بعض النسخ، لكن يقبل حديثه بأحد أمرين ذكرهما المصنف، وترفع جهالة أحد روايته، من عنه، لكن لا يثبت حديثه، بل يصحح من مرة بمحمل الخلل أو المستور.

(٢) وهو من روى عنه آحاد فصاعداً، ولم يوثق ولم يخرج، ومثله لم يصح في حكم رواية المستور أن شأها الاحتياط، فهي موقوفة إلى استبانة حاله، قال أبو داود في رواية جماعة غير قبيح، ووثقه ابن الصلاح: ١١٦ عن بعض اصنافه، قال: لا يثبت أن يكون المفسر على هذا المذهب في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الروايات، فإمام المصنف لم يثبت الحديث المباحثه في.

والمسقبل رواية المستور الإمام أبو حمزة، وهو فاضل في عصره، عاصر في عصره أئمة فاضلين، فثبت رواية من لم يظهر له مخرج، لأن غالب الخلق في عصره تعدلوا للحديث الموثق، غير أنهم قرئوا في غيرهم بوجه آخر، فليس كان من هذه الفاضلات، وغيرهم لا يقبل إلا بقرينة، وتوسع في هذا ابن حبان، يقبل رواية المحمول إذا وقع في الإسناد، فثبت، وإنما حكم الحديث بغيره.

(٣) المخرج عدم المستور وهو المخرج السهم أيضاً، هو المخرج الذي لم يذكر منه، ومذهب ابن الصلاح أنه لا يثبت به المخرج، لكنه يوقع رواية بوجوب استبانة الموقف، ويرى على ذلك طائفة من المحققين، ويرى بعضهم أن جعل ما لا يحج غير المستور، والموقف، متفقاً على عدم الاحتجاج بخبره، لكنه عند ابن الصلاح إلا أنه لم يثبت حديثه، وبعد مخالفة، كونه ثابت المخرج، منه ولا يملك تماماً غلط من من أنه على قول ابن الصلاح تعطل مذهب المخرج نفسه.

[البدعة ورواية المتدع]

ثم البدعة: وهي المذهب السابع من أسباب الظهور في الروي، وهي إما أن تكون بمكفر كأن يعتقد ما ينسب للمكفر أو بدعة في

فلا يؤمن: لا يقبل صاحبها الجمهور، وقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: إن كان لا يعتقد جل الكذب لمسرة مغالته قبل، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر بدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها بدعة، وقد تبلغ فكر مخالفتها، ولو أبعد ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمحمد أن الذي تروى روايته من أنكم أفسرأ متواتراً من الشروع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه النصفة وانضم إلى ذلك ضبطة بما يرويه، مع وزعيه ونفاده، فلا مانع من قبوله^١.

والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير أصلاً، وقد اختلف أيضاً في قبوله وزده، فقول: يرد مطلقاً، وهو بعيد، وأكثر ما عمل به أن في الرواية عنه ترويه لأمره وشوبها ذكره، وعلى هذا يقتضي أن لا يروى عن مستدعي شيء يشاركه فيه غير مستدعي، وقيل: يقبل مطلقاً^٢، إلا إن اعتقد جل الكذب،

١) مثل اعتقاد جنود الله تعالى في شيء من حلفه أو فساد الجماعة، فقد أحجموا على تكفير أنفسهم، أو اعتقاد أن القرآن زيد فيه أو نقص منه، عباد الله تعالى

٢) أي شرط أن لا يكون داعية لبدعته، وأن لا يكون المروي موافقاً لبدعته، كما سيأتي في القسم الثاني، وفيه خلاف.

٣) أي سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية، بشرط ألا يستعمل التكفير لتأييد مدعاه، وعلى هذا كثير من أهل الحديث والفقه، لكن سبب الجمهور أوسع، وإن كان لأنه أحدث طريقة خاصة في بعض البدع، فسلوا روايتهم ولم كانوا داعية، وذلك للبيعة الخاصة بهذه الشخص، مثل حوارج، فقد كانوا في عامة الفساق، وقدماء المخالفين لعاصري الرواة وعبروا أصحابهم، وبذلك يبرج رواية الشيخين عصر الدعوة.

كما تقدم، وقيل: 'يُجْمَعُ' لم يكن دأبيه إلى بدعيه؛ لأن قريب بدعته قد بحقيقة على تحريف الروايات وتحويلها على ما يقتضيه مدخله، وهذه هي الأصح.

وأغرب ابن حبان، فدعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل^(١) "نعم الأكثر على قبول غير الداعية، إلا أن يروى ما يقوى بدعته فمُدَّ على المذهب الصحيح".^(٢) وصرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الطبري حامي "سبع أبي داود" و"سائر" في كتابه "معركة الزحاح"، فقال: هي وحسن الرواية ومنهم رافع عن الحسن في عن شعبة صدوق النجعة؛ فليس فيه حيلة إلا أن يوجد من حديثه ما لا يكون منكراً، إذا لم يقوى بدعته انتهى.

وما قاله فتحة: "لأنه علة التي نهاه زاد حديث الداعية وزاد فمما إذا كان ظاهر المروني يوافق مذهب السلف" ولو لم يكن دعيه، والله أعلم.

[سورة الحنف]

تسمية الحنف: وهو السبب المعاصر من أسباب الظن، والمراد به من لم يرحل جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين

[اشتد على رأي]

إن كان لا يراهما ترواي في جميع حالاته فهو اشتد على رأي بعض أهل الحديث.

(١) أي دون قريب بل أن يكون ظاهر الروي موافقاً له أو لا.

(٢) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الطبري حامي، من الخاصة النجدة، وهو معروف عن علي بن إسماعيل.

٥٩٥ هـ، ٥٠٠ م على وجهه، في المطرح والاضمار، ولكنه يتعامل على التكرير.

وهم تألفوا أفراداً بالاشتد الشديد، شرح الفرح: ٥٣٦ هـ، وقول: هذا اصطلاح شرب في الشدة، ونظر ما

سبق من: ٥٩٠، ٥٩١.

[المختلط]

أَوْ إِنْ كَانَ سَوَاءَ الْمُحْتَظِّ لِلرَّائِي إِثْمًا لِيَكْرَهُ: أَوْ لَدَهَابٍ بِصَرِّهِ، أَوْ لِاسْتِرَافِهِ كُفْرَهُ أَوْ عَدُوِّيَّةَ،
بِأَنَّ كَانَ يَقْبَضُهَا، فَارْجِعْ إِلَى حِفْظِهِ غَايَةً، فَهَذَا هُوَ الْمُحْتَظُّ الْأَحَادُ.

وَالْحَاكِمُ فِيهِ أَنَّ مَا حَدَّثَ بِهِ قَبْلُ الْإِحْتِلَاطِ إِذَا تَغَيَّرَ قَبْلُ، وَإِلَّا لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْ قَفَّ فِيهِ، وَكَذَا مِنْ أَشْبَهِهِ
الْأَمْرِ فِيهِ، وَبِأَنَّ حَرْفَ ذَلِكَ بِالْعَتَايَةِ الْآخِذِينَ عَنْهُ.

[الحسن لغيره]

وَمَنْ تَوَجَّعَ اسْمُ الْمُحْتَظِّ بِغَيْرِهِ، كَانَ يَكُونُ قَوْفُهُ أَوْ مَقْعُهُ لَا دُونَهُ، وَكَذَا الْمُحْتَظُّ الَّذِي

(١) الْإِحْتِلَاطُ: مَسَدُ أَعْمَالٍ وَعَدَمُ تَنْظِيمِ الْأَفْعَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَالتَّوَدُّعُ مِنْ فَرْجِهِ. "الْمُحْتَظُّ" مَنْ شَرَأَ عَلَيْهِ هَذَا التَّعَدُّدَ
بَعْدَ أَنْ كَانَ مُحْتَظًّا مُنْطَلِقًا.

(٢) مَنْ عَرَفَ أَنَّ أَحَدًا عَنِ الْمُحْتَظِّ فِيهِ الْإِحْتِلَاطُ، فَلَمْ يَحْذَرْهُ، وَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ عِدَّةُ إِحْتِلَاطَةٍ لَمْ
يَقْبِضْ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ إِذَا جَاءَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ قَبْلِ الْإِحْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ، لَمْ يَقْبِضْ.

مَنْ لَمْ يَحْذَرْهُ، عِدَّةُ الرُّؤْيَى مِنْ هَامِ الْأَعْمَالِ الْإِلَهِيَّةِ مِنْ مَنَاجِلِ الْفَضْلِ، فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ سَمْعٍ مَعَهُ يَحْتَمِلُ عَمَلِي عَالِي
بَشَرِيَّةً، مَا كَانَ لِي كَتَبَهُ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا لَيْسَ لِي كَتَبَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يُلْقَى عَيْنًا.

وَالْمُحْتَظُّ لَمْ يَمِيعَ مِنْهُ قَبْلُ الْإِحْتِلَاطِ أَوْ يَكُونُ حَتَّى فِي الْمَاضِي، فَسَمِعَ سَمْعًا مِنْهُ قَبْلُ الْإِحْتِلَاطِ أَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ
حَتْلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَغُلِيٍّ مِنَ الْمَدِينَةِ وَكَتَبَهُ، وَبِحَسْبِ مَنْ يَحْذَرُ: وَبِحَسْبِ سَمْعٍ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ: بِرُجُوعِهِ مِنْ مَقْعِهِ
الرَّيَاضِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ.

هَذَا وَقَدْ تَنَبَّأَ مِنْ حَاجَةِ الْأَعْيَانِ: مَنْ تَنَبَّأَ نَفْسَهُ لِمُحَدِّثٍ إِذَا خُفِيَ حَدِيثٌ عَنْهُ الرُّؤْيَى الَّذِي فِي
مُصَنَّفِهِ (١٦) وَ (٢٦٢) فِي صَلَاحِ الرَّاوِي بِأَنَّ عِدَّةَ الرُّؤْيَى هِيَ حِفْظُهَا لِمَسَلَّةِ نَهْ دَعْوَاهُ بِمَشْرُوعِيَّةِ أَهْلِيهَا
عَشِيرَةٍ، وَكَفَى، فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ كَتَبَهُ صَحِيحًا، وَأَنَّ حِفْظَهُ أَضْرَافًا سَمِعَ مِنْهُ بِمَا كَانَ حَدَّثَ بِهِ مِنْ خُفْيَةٍ، لَكِنْ
الرَّحُلُ صَحِيحٌ هَذَا إِجْمَاعُ أَكْثَرِهِمْ مِنْ جَوَائِزِ الْحَدِيثِ الشَّافِعِيِّ فِي سَبِيلِ فِكْرِهِ لَنْ يَضُرَّ عَلَيْهِ.

١- أَيْ بِرُؤْيَى الْحَدِيثِ مِنْ طَرَفَيْهِ وَبِوَضْعِهِ، أَيْ مَرْتَبَةِ عَمَلِهِ فِي الْمَرْجِعِ وَالْعَمَلِ، وَهَذَا يَتِمُّ مِنْ قَبْلِ نَهْ:
تَمْدِيدِيٍّ إِذَا لَمْ يَتَمَّ حِفْظُهُ فَمَا دُونَهُ مِنْ مَرَاتِبِ تَعْدِيلٍ، وَالْمَرْتَبَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةِ مِنْ مَرَاتِبِ حَرْجٍ، مَثَلُ: جِهَةٍ
لِيْنٍ، جَعِيفٍ، فَإِذَا وَرَدَ حَاجَتُهُ مِنْ هَذَيْنِ أَحَدُهُمَا أَوْ أَقْرَبُ مِنْهُ صَارَ حَسَبًا، وَهُوَ الْخُفْيَةُ بِالنَّظَرِ فَيَسْقُ
تَعْدِيلُهُ الْكَرَمَاتِي مِنْ: ٦٧.

أما غيره، فإنه يسور والإمام المتأخرين، وكذلك المتأخرين إذا لم يقرروا لمحدود من مع، صير حد من حد
 حده، لا أن لا يعلو على وضعه بذلك. اعتبار أنه مجموع من المتابع والمتتابع، لأن كل واحد منهم
 احتمل أن يكون ذاته متوالياً أو غير متوالياً على حد سواء، فإن ساءت من المتعديين رواية موافقة
 لأحداهم، أصح أحد المتأخرين من الآخرين المذكورين. فإذن ذلك على أن المحدود، محصور
 فأنقضى من درجة التوقف إلى درجة القبول، ومع إرفاقه إلى درجة القبول فهو منقطع عن الرتبة
 الخسيرة التالية، وإنما توقف بعضهم عن إرفاقه إلى الخسيرة عليه.

وقد نقض ما يتعلق بالمتي من حيث القبول والرد.

| الإمامة المسند |

سنة الإمامة وهو الطريق الموصلة إلى الحق.

| المتي |

والمتي هو عبارة ما ينسب إليه الإمام من الأفعال.

| المتي في حد أو حكمه وضعه |

وهو إما أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله، وينتسب إليه إما بعد بحث أو حكمه أو المتعديين بذلك، (إمامه من
 غيره) فإذن الإمام فعله، هو من غيره.

مثل الموقوف من القول في حد، أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: كذا، أو حدثنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كذا، أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
 كذا، وأحو ذلك.

ومما انفرد به من المتعديين أن يقول الصحابي: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل كذا، أو يقول هو
 أو غيره: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كذا.

ومثال المرفوع من التقدير نصريحا أن يقول الصحابي: فعلت محضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان محضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر الكاره لذلك.

ومثال المرفوع من القوا: حكما لا نصريحا أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسراءيات^(١) - ما لا مجال للاجتهاد فيه^(٢)، ولأنه تعلق ببيان لمع أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الأنبياء كالملاحم والغنم^(٣)، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما ينحصل بفعله ثواب محصور أو عذاب محصور.

وأما كان له حكم المرفوع؛ لأن إحصاء ذلك يقتضي تخبر أنه، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا^(٤) للقاتلي به، ولا مؤثقا لصحابة إلا النبي ﷺ، أو بعض من يخبر عن الكتب الصديقة، ولهذا وقع الاختيار عن القسم الثاني^(٥).

فهذا كان كذلك، فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ، فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة.

ومثال المرفوع من الفعل حكما أن يفعل^(٦) ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيقول على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ، كما قال الشافعي في صلاة عيني في الكسوف في كل ركعة.....

(١) الإسراءيات: هي الأقوال اليهودي والنصراني من الترافة والأخبار.

(٢) قوله: "ما لا مجال للاجتهاد فيه" معقول لقوله: ما يقول الصحابي وما بينهما معتبر من ولدي لا مجال للاجتهاد فيه فسر المصنف بقوله: "كالإخبار عن الأمور الماضية... فكل ما ذكره لا تدخل الاجتهاد فيه".

(٣) الملاحم: طروحات غزاة في آخر الزمان، والغنم: الشداد التي تربي باليمن، وتحمدهم في أسر الرماة أيضا.
(٤) أي لأن إخبار الرادي عن الأمور المذكورة يقتضي محبة أي عن قفا، وموقفا أي عطف وهو اني يتكلم ويكون هذا الموقف حكم مرفوع.

(٥) أي شروفا لا يكون أخذ عن الإسراءيات، فلم يبق إلا الأخذ عن النبي ﷺ.

(٦) قوله: "أن يفعل" أي يصحب، وفي النسخ الأخرى: أن يفعل الصحابي، وهو واضح من سياق الكلام.

أكثر من دسعين^(١١).

ومثال الفرع من التقويم حكماً أن يُخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا^(١٢) فإنه يكون له حكم الزرع من جهة أن الظاهر اطلاعهم على ذلك؛ لقوله دواعيهم على سؤاليه عن أمورهم؛ ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي، فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمرؤن عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل.

وقد استدلل حابر وأبو سعيد بخبر علي حوازي الغزل، بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن يقول^(١٣)، ولو كان معانيهم عنه لنهى عنه القرآن.

ويستحق قوله "حكماً" ما ورد بصيغة الكناية في موضع الضميمة الضاربة بالنسبة إليه ﷺ، كقول الشعبي عن الصحابي يرفع الحديث، أو يزويه، أو ينعيه، أو رواه، أو يبلغ به، أو رواه^(١٤)، وقد يقتصرون على القول مع حذف الغائي^(١٥)، ويريدون به الشيء ﷺ، كقول ابن سيرين عن أبي هريرة قال: قال: "فقالون قوماً..."^(١٦) الحديث، وفي كلام الخطيب أنه اصطلاح خاص بأهل البصرة.

(١١) أنار إليه مسلم: ٣، ٣٤، وأخرجه أحمد: ١، ١٤٣. فذكر صلاة علي عليه، تفصيلاً لرفع ركوعات في كل ركعة، أع: "ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ كذاك فعل"، ورواه ثقات. مجمع الرواة: ٦، ٧، ٦٠.

(١٢) وكذا قول الصحابي "كانوا يقولون كذا في عهد النبي ﷺ".

(١٣) وأما قوله "كانوا يقولون" والقرآن يقول، البخاري: ٧، ٢٣، ومسلم: ١، ١٦٩. كلاهما عن حاتم وأبي سعيد عن (١٤) المراد هذه الألفاظ كلها سببه حديث أبي النبي ﷺ، والوصول به إليه، "بمعنى" أي يقلبه عنه، ويبلغ به "أي إلى الشيء ﷺ وهكذا.

(١٥) ومن أمثلها حديث أبي هريرة عليه رواية: "فقالون قوماً صغار الأعمار..." هكذا عند أبي داود: ١، ١١٢. وعند مسلم: ٨، ١٨٤: "يبلغ به..." ورواه البخاري بالرفع الصحيح: ٤٤، ٤٤٢، والترمذي: ١، ٤٩٨.

(١٦) وهو أن يقول قراوي عند ذكر الصحابي: قاله قال، ولا يذكر الغائي أي النبي ﷺ.

(١٧) سبق تخريجه، وهذه رواية أخرى له.

ومن الضيع المحتملة قول أصحابي: من أنشأ كذا، فلا كثر أن ذلك مرفوع، ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، قال: وإذا قلنا غير الضحائي فكذلك ما لم ينفذها إلى صاحبها، كسنة العنبرين، وفي نقل الاتفاق نظر، فمن الشافعي في أصل المسألة قولان، وذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي^(١) من الشافعية، وأبو بكر التزلي^(٢) من الحنفية، وابن حزم^(٣) من أهل طاهير، واحتجوا بأن السنة تردّد بين النبي ﷺ وبين غيره.

وأجيبوا بأن أحسان إرادة غير النبي ﷺ بعد، وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه في قسب مع فحاح حين قال له: إن كنت تريد سنة فبحر بالصلاة قال ابن شهاب: فقلت نسأله: أفعلة رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل يتون بذلك لأمنته؟^(٤) فقلت سالم - وهو أحد الفقهاء السبعة^(٥) من أهل المدينة، وأحد اسقاطين الثابطين - عن أصحابنا أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ.

١- محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر، الفقيه الشافعي، أحد المفكرين المشهورين، انظر في رساله تروى ٢٢٠ هـ، له شرح رسالة الشافعي وغيره في الأصول والفروع.

٢- علي بن أحمد، شيخ المشهور بين حرم المحدث الحفاظ، ولد بمطبة ٣٨٤ هـ، وشافيا في دين وثامة ونسب، كان أديبا في سبيل، ثم تلقى النوحا وذهب مالك، ثم تحول شافيا، لم يقول طاهير، وتصيب للطاهر ونظف فيه حتى وصل إلى نتائج مستعربة في بعضه، مما عر الناس عنه، كما أنه أشد اعتداده بمخالفته كان يقع في زعمه شيع، توفي ٤٥٦ هـ. عله المذهب طاهري يتالفه فيه، منها: اعلى (ط)، والإحكام في أصول الأحكام (ط)، وأنه: انفصل في مثل والأهواء والنس (ط)، وغوهر.

٣- الحديث في لوائح إلى عرف للوقوف في الحج، ومعنى "محر" سر في نصف النهار واشتداد الحرارة، أخرجه سعد بن حماد (مع ابن أمية)، ٢: ١٠٦.

٤- وهم خارجة بن الوليد، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة، وسعيد بن المسيب، وأبو سعيد بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار.

وأما قول بعضهم: "إن كان مرفوعاً عليهم لا يقولون فيه: قال رسول الله ﷺ؟ فحجابه أنهم تركوا الخبر بذلك تورعاً واحتياطاً، ومن هذا قول أبي قلابة: "عن أبيه" "من السنة إذا تزوج البكر على الشيب أقام عندها سبعاً"، آخر حواه في الصحيح".

قال أبو قلابة: "لو شئت قلت: إن أسأ رفعه إلى النبي ﷺ، أي: لو قلت ثم مكثت؛ لأن قوله: "من السنة" هذا معناه، لكن إرادته: ما صيغة التي ذكرها الصحابة أو لا؟

ومن ذلك قول الصحابي: "أمرنا بكذا"، أو "نهينا عن كذا"، هــ لا يـ لا ألف فيه كالخلاف في الذي قلناه؛ لأن مطلق ذلك يضمر في ظاهره إلى من له الأمر والنهي، وهو الرسول ﷺ.

وعادة في ذلك طائفة تفسر باحتمال أن يكون المراد غيره، كأمر القرآن أو الإجماع أو بعض الخلفاء، أو الامتناع وأحياناً بأن الأصل هو الأول، وما عده محض، لكنه بالنسبة إليه مرجوح، وأيضاً من كان في طاعة رئيس إذا قال: "أمرت"، لا يفهم عنه أن أمره إلا بأمره.

وأما قول من قال: "يحتصل أن يضرب ما ليس بأمر امرأة فلا احتصاص له بهدم حسنة"، بل هو مذكور فيما لو ضريح، فقال: "أمرنا رسول الله ﷺ بكذا"، وهو محتمل ضعيف؛ لأن الصحابي عدل عارف بالأسباب، فلا يخلو ذلك إلا بعد التحقق.

ومن ذلك قوله: "كنا نعمل كذا" فله حكم الرفع أيضاً كما تقدم.

١- أبو قلابة - بكسر الميم وتحميد - اللام - : عبد الله بن زيد الحارثي، مصري ثقة، ثقة، كثير الإرسال، روى عن النبي ﷺ، توفي ١٠٤ هـ، حديثه في نسخة.

٢- البخاري في التكاثر، إذا تزوج الشاب على فكر: ٣٤، ومسلم: ٤، ٧٣.

٣- أي قوله: "أمر سنة كذا".

٤- أي في ص ١٠٧ في قوله: "كانوا يفعلون كذا في زمان النبي ﷺ"، ومثله "كانوا يقولون"، و"كانوا يفعلون" أو "كانوا يقولون"، والغرض: أن هذه الصفة عارية عن

ومن ذلك أن يحكم الصحابيُّ على فعلٍ من الأفعال بأنه صاعَةٌ لله أو لم يوله أو معصيةٌ، كمثولٍ عمارٍ "من صام اليوم الذي يشك فيه فقد غشى أبا القاسم عليه السلام"؛ فهذا حكمُ الرُّفعِ أيضاً؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ ذلك مأخوذٌ عنه عليه السلام.

[المرفوع]

لما انتهى غاية الإسناد إلى الصحابيِّ عليه السلام كذا ذلك، أي مثل ما تقدم في كونه النقيض يقتضي التصريح بأنَّ المتنون هو من قول الصحابيِّ، أو من فعله، أو من تقريره، ولا يجيء فيه جميع ما تقدم، بل معطمة، واعتشية لا تُشترط فيه المساواة من كلِّ جهة.

[الصحابي]

ولما كان هذا المختصر شاملاً لجميع أنواع علوم الحديث، استقررت منه إلى تعريف الصحابيِّ من هو قُلت. وهو من لقي النبي عليه السلام مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخطت مدة في الأصح، واستمرَّ باللقاء ما هو أهمُّ من المُحالَّة والمُعايشة، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإن لم يكن، ويندخ في رواية أحدهما الآخر، سواء كان ذلك بنفسه أو غيره. والتصير باللفظي أولى من قول بعضهم الصحابيُّ من رأى النبي عليه السلام لأنه يُخرج من أمِّ مكتوم عليها السلام....

- ١- أن تصدق إلى عهد النبي عليه السلام وقد تقدم أنه حكمه برفع.
- ٢- أن لا يضاف إلى عهد النبي عليه السلام وهي القصور ٥٠، وهذه حكمها برفع عند كثير من المحققين، وعند ابن الصلاح هي موقوفه، والأكثر على الأول.
- ٣- رواه البخاري معلقاً في الصور: ٢٦-٢٧، ووصفه الرمزي ٢: ٧، وصححه، وأبو داود: ١، ٣٠٠ بتحو: والنسائي: ١٢٦، وابن ماجة: ١١، ٥٢٧، رقم ١٦٤٥.
- ٤- وسمى المرفوع، وهو ما نسب إلى الصحابي.
- ٥- عبد الله بن قيس بن زائدة، وقيل عمرو بن قيس بن زائدة، أو كان يرمي الناس بالصلة على عمر الذي شهد القادسية وقتل ع نهيد، وقيل رجع إلى أنطية فمات بها.

وتحواه من العليان، وهم صحابة فلا تردّد، و"اللقبي" في هذا التعريف كالخمس، وقولي: "مؤمناً به" كالتفصيل يُخرج من حصيل له اللقاء المذكور، لكن في حال يكونه كافراً، وقولي: "به"، فصل تالي يُخرج من أئمة مؤمنين، لكن بغيره من الأئمة. لكن هل يُخرج من أئمة مؤمنين ما عدا سبعة، وهم يُترك السبعة؟ فيه نظر! وقولي: "ومات على الإسلام"، فصل ثالث يُخرج من أئمة بعد أن لقب مؤمناً، وومات على الرّدّة، كعبد الله بن حنظل، وقولي: "ولو تحلّت ردة"، أي بين أئمة مؤمنين، وبين مائة على الإسلام، فإن اسم الصّحبة باقي له، سواء رجع إلى الإسلام في حياته عليه السلام أم بعده، سواء لقّبه تالياً أم لا.

وقولي: "في الأصح" إشارة إلى الجلاف في المسألة، وهذا عنى أصحاب الأئمة قصة الأشعث بن قيس؛ فإنه كان ممن أوفاء، وأُتي به إلى أبي بكر النصف من أسيرائه، فعاد إلى الإسلام فقبل منه، وروّاه أئمة، ولم يخلف أحد عن ذكره في الصحابة، ولا عن تخرجه أحاديثه في المسألة وغيرها.

نتيجه:

لا إخفاء مرجحان ردة من لازمه عليه السلام، فقاتل معه أو قبل تحت رايته على من لم يلازمه، أم لم يخضر معه منهجاً، وعلى من كتمه بسيراً، أو عاشاً قليلاً، أو رآه على بُعد، أو في حال الغفوية عليه السلام، وإن

(١) هذا ليس صحابياً، لأنه لا يطبق عليه تعريف الصحابي

(٢) هذا عند الشيعة، وعند الحنابلة والحنكية سقط صحته إلا إذا عد إلى الإسلام ورأى النبي عليه السلام تالياً بعد إسلامه، والبيهقي فرغ على الخلاف في ردة حال عبد الله بن حنظل، فحسبوا أنه حطه إذا استمر صاحب عليها إلى الموت لا المحبة والحنكية على هذا سقط العمل بمسألة - عيادة مائة تعالى - ، وقد يقال في الأشعث:

إن تخرجه حديثه ذكره متصل السند، ولم لم يصر صحابياً اصطلاحاً.

(٣) بشرط أن يكون مجزاً.

كانت شرفاً للصحة حاصلات لجميع، ومن لم ينل له منهم سماع من فحديثه مرسل من حيث الرواية، وهم مع ذلك معدودون في الصحابة؛ لما قاله من شرف الرتبة.

ثانيها: يعرف كونه صحابياً بالتواتر، أو الاستفاض، أو الشهرة، أو بإخبار بعض الصحابة، أو بعض ثقات التابعين، أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي، إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان^{١٠}. وقد يشكك هذا الأخير جماعة من حيث إن دعواه ذلك نظير دعوى من قال: أنا حدثك، ويحتاج إلى قاضي.

[التابعي]

أو تنتهي غيبة الإسناد إلى التابعي^{١١}، وهو من لقى الصحابي كذلك، وهذا متعلق باللقب وما ذكر معه لا قيد إلا ما يراه، فذلك حاصل الشي^{١٢}. وهذا هو المختار، خلاف لمن اقتصر في التابعي طول المارمة، أو صحة السماع أو التبعين.

[المحظرون]

ويبقى بين الصحابة والتابعين طبقة أخرى، احتلف في إحقاقهم بأي القسمين، وهم المحظرون الذين أدركوهم الجاهلية والإسلام، ولم يروا النبي ﷺ، فعدهم ابن عبد البر في الصحابة، وأدعى عياض وغيره أن ابن عبد البر يقول: إنهم صحابة، وفيه نظرية لأنه أضع في محبة كتابه أنه إنما أوردتهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لأهل القرون الأولى. والصحيح أنهم معدودون في كبار

١٠: أي المدة المدة لوجود الصحابة، وهي مائة عام من بعد السنة العاشرة للهجرة كما ثبت ذلك في الأحاديث.

١١: وبني الحديث القطيع، وهو ما نسب إلى الداعي.

١٢: أي يشترط في التابعي انشراحه في سبقت في الصحابي، لكن لا يشترط كونه مسلماً عند لقائه للصحابي. بل يكفي إسلامه عند ذلك، أما الصحابي فيشترط أن يكون مسلماً عند لقائه للشي^{١٣}.

التابعين، سواء عرفت أن أوجد منهم كان مُستمداً في ومن السبي **يُحْتَجُّ** كأنه حشوي أم لا، لكن إن ثبت أن الشيء **يُحْتَجُّ** إليه الإسماء كُتِبَتْ له عن جميع من في الأرض فزأهم؛ فيُنبغي أن يُعَدَّ من كان مؤمناً به في حياته إذ ذاك (إن لم يلقه في الصحابة؛ لحصول الرواية في حياته **يُحْتَجُّ**)

[انحصر المعروف والموقوف والمقطوع]

فالقسم الأول مع تقدم ذكره من الأقسام الثلاثة - وهو ما ينهي إليه عبارة الإسماء - وهو المعروف، سواء كان ذلك الانتهاء بإسماء متصل أم لا، والثاني: الموقوف، وهو ما انتهى إلى الشخصين والثالث: المقطوع، وهو ما انتهى إلى التابعين. ومن دون التابعي من أتباع التابعين فليس معهم به أي في التسمية منه أي مثل ما ينهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً، وإن ثبت قلت: معروف على ذلك.

[المعروف من المقطوع والموقوف]

فحصلت شفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والموقوف، فالمقطوع من حاجب الإسماء كما تقدم، والمقطوع من حاجب النشر كما ترى، وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا، وبالمعنى: نحوراً عن الاصطلاح، يقال للأخبار أي الموقوف والمقطوع: الأثر

١٠. كلمة الأسماء، ولي سيج أخرى، فمن جهة أخرى وهي أين، قال أبو الزين: لكن يغني الإشكال على عدم احتضار من صحابة قائماً؛ لأنه لم يبقوا شيء إلا حول إسلامهم ولا ولود.

١١. أقسام الحديث من حيث، قاله ثلاثة فيما ذكره المصنف هي: الموقوف ما أُضيف أي نسب، إلى النبي **يُحْتَجُّ** الموقوف ما أُضيف إلى الصحابة **يُحْتَجُّ** ما أُضيف إلى التابعين، ثم من بعده.

[الخبر: المقتضي]

على واسع هو الحديث نفسه؛ وهو ما أُضيف إلى رسول الله **يُحْتَجُّ**، وأُستند إلى ربه عز وجل. وأشار المصنف بقوله: "سواء كان بإسماء متصل أم لا" إلى أنه لا يشترط في هذه الأقسام اتصال السند، وإنما عده من الشرط، بل يشترط بسند إلى القائل فقط، ثم يتركب عليه قبل أو بعد بحسب حالة سند ومنازل.

[المستند]

والمُسْتَدُّ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَذَا حَدِيثٌ مُسْتَدٌّ، هُوَ مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَبَبِ ظَاهِرَةِ الْإِتِّصَالِ
فَقَوْلِي: "مَرْفُوعٌ" كَالْجَنَسِ.

وَقَوْلِي: "صَحَابِيٌّ" كَالْفَصْلِ يُخْرِجُ بِهِ مَا رَفَعَهُ النَّابِغِيُّ فَإِنَّهُ مَرْسَلٌ، أَوْ مَنْ دُونَهُ فَإِنَّهُ مَعْضَلٌ، أَوْ
مَعْلَقٌ. وَقَوْلِي: "ظَاهِرَةُ الْإِتِّصَالِ"^(١) يُخْرِجُ بِهِ مَا ظَاهِرُهُ الْإِنْقِطَاعُ، وَيَدْخُلُ مَا فِيهِ الْإِحْتِمَالُ، وَمَا
يُرْجَى فِيهِ حَقِيقَةُ الْإِتِّصَالِ مِنْ بَابِ الْأُولَى، وَيَفْهَمُ مِنَ التَّضْيِيدِ بِالظُّهْرِ أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ الْحَقِيقِيَّ، كَمَعْنَى
الْمَعْلُومِ وَالْمَعَاوِرِ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ لِقَائِهِ، لَا يُخْرِجُ الْحَدِيثَ عَنْ كَوْنِهِ مُسْتَدًّا؛ لِإِطْبَاقِ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ
خَرَّجُوا الْمَعَاوِدَ^(٢) عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ مَوْثِقٌ لِقَوْلِ الْحَاكِمِ: اَلْمُسْتَدُّ مَا رَوَاهُ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ يُظْهَرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَكَذَا
شَبَحَهُ عَنْ شَيْخِهِ مُتَّصِلًا إِلَى صَحَابِيٍّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْخَطْبُيبُ فَقَالَ: الْمُسْتَدُّ الْمُتَّصِلُ. فَعَلَى هَذَا الْعَوْقُوفُ إِذَا جَاءَ بِسَبَبٍ مُتَّصِلٍ يَسْمَى عِنْدَهُ مُسْتَدًّا
لَكِنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ قَدْ بَاقِيَ، لَكِنْ بِقِلَّةٍ. وَتَعَدُّ مِنْ عَمِدِ الْبَرِّ حَيْثُ قَالَ: الْمُسْتَدُّ الْمَرْفُوعُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ
لِلْإِسَادِ فَإِنَّهُ يُضَادُّ عَلَى الْمَرْسَلِ وَالْمَعْضَلِ وَالْمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ الْمَنْ مَرْفُوعًا، وَلَا قَائِلَ بِهِ^(٣).

(١) شحقيق في المسند أنه ما اتصل بسنده مرفوعاً، انظر تحقيقنا في 'مصحح الشفاء' ٣١٩ - ٣٢٠.

(٢) في أصله: "الأدب النبوي"، وأصله سهل فلم من التناسخ.

(٣) هذا اصطلاح حاصل لبعض المحدثين، وحدثناه مستعملاً على قلة عند بعض المتقدمين كتابنا، وعند
المحدثين المغاربة كانوا يجد البر، والحافظ عبد الحق، نفسه لهذا وأمثاله مما يكون مصطلحاً لبعض الأئمة أو مستعملاً
على قلة.

[العالِي]

وإنَّ قُلَّ عَدَدُهُ أَنَّى عَدَدَ رَجَالِ السَّنَدِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَنَدِهِ
آخَرُ، بِرُذِيهِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ بَعِيدٌ بِعَدَدٍ كَثِيرٍ، أَوْ يَنْتَهِيَ إِلَى إِمَامٍ مِنْ أَلَمَّةِ الْحَدِيثِ ذِي صِفَةِ عَزِيَّةٍ
كَالْحَفِظِ، وَالنَّقَبِ وَالضَّبْطِ وَالتَّصْنِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَقَنِّصَةِ لِلتَّرْجِيحِ، كَسُوءَةِ وَمَالِكٍ
وَالثَّوْرِيِّ^(١) وَالشَّافِعِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَنَحْوِهِمْ.

[العلو المطلق]

فَالْأَوَّلُ: - وَهُوَ مَا يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - الْعَلُوُّ الْمَطْلُوقُ^(٢)، فَإِنْ تَقَنَّ أَنْ يَكُونَ سَنَدُهُ صَحِيحاً كَانَ
الغَايَةُ الْقُصْوَى، وَإِلَّا فَصَمَرَةُ الْعَلُوِّ فِيهِ مَوْجُودَةٌ، مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعاً، فَهُوَ كَالْعَدَمِ.

[العلو النسبي]

وَالثَّانِي: الْعَلُوُّ النَّسَبِيُّ، وَهُوَ مَا يُقَلُّ الْعَدَدُ فِيهِ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَ الْعَدَدُ مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ إِلَى
مُنْتَهَاهُ كَثِيراً، وَقَدْ عَظُمَتْ رُبْعَةُ الْمُتَأَخَّرِينَ فِيهِ، حَتَّى غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ، حَيْثُ أَهْمَلُوا
الِاشْتِغَالَ بِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ.

وَأَمَّا كَانَ الْعَلُوُّ مُرْغُوباً فِيهِ؛ لِكُرْبِهِ أَقْرَبَ إِلَى الصَّحِيحَةِ وَقَدِّمَةِ الْخَطَاةِ لِأَنَّهُ مَا مِنْ رَايٍ مِنْ رَجَالِ الْإِسْنَادِ إِلَّا
وَالْخَطَاةُ حَاطَرٌ عَلَيْهِ، فَكُلَّمَا كَثُرَتِ الْوَسَائِلُ، وَطَالَ السَّنَدُ، كَثُرَتِ مَظَانُّ التَّحْوِيضِ، وَكُسُفًا قُلْتُ قُلْتُ.

(١) هو سفيان بن سعد بن مسروق ثوري، الكوفي، ولد ٩٧هـ وهو إمام في الفقه والحديث والزهدي والهورع، توفي ١٦١هـ. روى له السنن.

(٢) لغوي: صفة لوع من الأسانيد المتصلة. والإسناد العلوي: هو الذي قل عدد الوسائط فيه مع الاتصال. والعلو قسمان: العلو المطلق: وهو قلل الوسائط إلى النبي ﷺ. والعلو النسبي: وميان تعريفه وبمجه في كلام المصنف.

فإن كان في الشُّرُولِ منه شيءٌ ليست في العلم، كذاً يكون رجليه أو ثوبٌ مغلٍ أو أخطأ أو لغة، أو الاتصال فيه كغيره، فلا تردُّ أن الشُّرُولَ حيثما أُولي، ومما من رجوع الشُّرُولِ مطلقاً واحتج بأن كثرة صاحب تقطعي المستغنى، فتعظم الآخر، فذلك ترجيحاً بما أجيب عما يتعلق بالتصحيح والتصحيح^(١)

[الموافقة]

وهذه هي العلوم التي العلم فقط، وهي الواسع الذي يشرح أحد المصنفين من غير طريقه، أي الطريق التي فصل إلى ذلك المصنف المصنف.

مثله: روى البخاري، عن قتيبة^(٢)، عن مالك حديثاً، فلو زوّينا من طريقه كان بنا وبين قتيبة تعانية، ولو زوّينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج^(٣)، عن قتيبة، مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصل لنا الموافقة مع البخاري في شجيرة بعينه مع علو الإسناد إليه.

[الشد]

وفيه أي العمومي المسمى، وهو الوصول إلى شجيرة كذلك، كان يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق آخرى إلى القسبي عن مالك، فيكون القسبي بدلاً فيه من قتيبة، وأكثر ما يقررون الموافقة والبال إذا فارقنا العمومي، والأقسام الموافقة والبدل واقع بدونه.

[السابقة]

(١) أي خلاصة له، وهو: إن الفرد - العالم - روح مهيأ أنه كلما تمكن الرجوع إلى مرجع أقدم كان أقرب وأعمى، فاحذرون هم الأصل في هذا المرفق.

(٢) قتيبة بن سعيد ثقة ثبت، توفي ٢٤٠هـ. روى له النسبة.

(٣) محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، شيخ خراسان، ثقة ساهط، ولد ٢١٦هـ، توفي ٣١٣هـ. روى عنه

بخاري وإسحاق بن عمار وغيرهما، وهو في عمدة فقه البخاري، انظر ص ١٢٠.

وهو أني العلو يسمى الحسام، فإنه من استأنس أو عاهد الإنسان من يؤوي إلى آخره يؤي الإنسان مع زيادة أحد الخصائص، كأن يؤوي إنساناً، مثلاً خديداً يقع به وبين أبي أبي يتخفى فيه أحد عشر نفساً، فيقع لها ذلك الخديداً بعينه، ويسد آخر أبي أبي أبي يتخفى به بين أبي أبي يتخفى أحد عشر نفساً، هذا هو السامي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد المتأخر.

[المصاحبة]

وهو أني العلو يسمى أيضاً المصاحبة، وهي الإسناد مع تلمذة ذلك الخصيف على توجه المشروح أولاً، ومشتتة مصاحبة، لأن العادة جرت من العالين بالمصاحبة من من ذلتها، ورجل في هذه الصورة كذا بقية السامي، فكانت مصاحبة.

[الفرع والفرع]

وتقابل العلو بأنفسه، المذكورة البروز، ويكون كل قسم من أقسام العلو يؤوله قسم من أقسام المؤول، بخلافه المؤول، لأن العلو قد يقع عز تابع لمؤول.

[رواية المؤول]

عند تشابه البروز من روى عنه من أمر من الأمور الستة التي ذكرها، مثل السامي والآخرين، والآخرين، وهو النوع الذي يقال له رواية المؤول، لأنه حينئذ يكون رويها عن غيره.

[المنهج]

والذي هو كمن منيما أني أقرب من غير الآخر

فهو المذبح^(١)، وهو أخص من الأول، فكل مذبح أقران، وليس كل أقران مذبحاً، وقد صنف الثدري في ذلك، وصنف أبو الشيخ الأصماني^(٢) في الذي قبله، وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كلاهما يروي عن الآخر، فهل يسمى مذبحاً؟ فيه بحث، والظاهر لا؛ لأنه من رواية الأكاابر عن الأصاغر، والشيخ مأخوذ من يباحثي الوجه، فيقتضي أن يكون ذلك مستويماً من الجانبين، فلا يفي فيه هذا.

[رواية الأكاابر عن الأصاغر]

وإن روى الراوي عن هو دونه في السن، أو في القبي، أو في البقار، فهذا النوع هو رواية الأكاابر عن الأصاغر^(٣).

[الأبناء عن الأبناء]

ومن أن من جملة هذا النوع - وهو أخص من مذهب - رواية الأبناء عن الأبناء، والصحابة عن التابعين، والشيخ عن تلميذه، ونحو ذلك، وفي عكسه كثرة؛ لأنه هو الحادثة المشروكة الغالية.

(١) الأقران: الرواة المتضامون في السن والإسلام، وتنفى بعضهم بالفرق في الإسلام، وهو الاستمرار في الأحاد عن الشيخ.

ورواية القرن عن القرن فسان: الأول: لشيخ، وهو أن يروي كل منهما عن الآخر. الثاني: غير الشيخ، وهو أن يروي أحد الطرفين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه، وفائدة هذا الترخيص صيانة من الخطأ.

(٢) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصماني، المصنف والمحدث الحافظ، وكان مع سعة علمه صالحاً حياً فذاً، ويكثر في كتبه من الثقات، توفي ٣٠٩ هـ، له المعظم، ولفقات الثقات بأصحابه وغيرهم.

(٣) رواية الأكاابر عن الأصاغر: أن يروي الكبير القدر أو السن أو الكبير بهما عن دونه، وهو كثير في الحديث وفائدة أن لا يتوه الأبناء السن، مثل رواية البخاري عن التلميذ الرملي.

وقالته معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم، وتزريق الناس متار لهم.

وقد ضاع الحديث في رواية الألبان عن الأبناء تصديفًا، وأورد حُرًا تطبيقًا في رواية نصحية عن الشافعي، ومما من روى عن أبيه عن خذله، وجمع الحفاظ صلاح الدين «العلاني»^(١٢١) من المتأخرين محدث كبير في معرفة من روى عن أبيه، عن خذله، عن النبي ﷺ، وشمه أفسامًا، فيه ما يعود للتمييز من قوله: «عن خذله» على الزلوي، ومما ما يعود للتمييز فيه على أبيه، وبين ذلك وحقيقته، وخرج في كل ترجمة حديثًا من مزاولي، وقد خصص كتابه المذكور وروى عنه عليه ترجم كبيرًا جدًا، وأكثر ما وقع فيه ما تسلسل فيه الرواية عن الأربعة عشر أهلًا.

[السابق واللاحق]

وإن اشترك الشافعي في شيخ، وفقدت سوت أحدهما على الآخر، فهو السابق واللاحق^(١٢٢)، وأكثر ما وقعنا عليه من ذلك ما بين الزلوتين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك أن الحفاظ الشافعي^(١٢٣) جمع مئة أبو علي البرزني^(١٢٤) - أحد متابعيه - حديثًا، ورواه عنه، ومات على رأس الخمس مائة،

(١٢١) حسن بن كبركادي بن عبد الله محمدي صلاح الدين أبو سعيد، ولد في دمشق ٦٦٤هـ، وكان حدثًا ثقاتًا، عارفًا بأخبار الرجال والأهل والفقهاء، فيها متكفلاً، توفي ٧٦١هـ من كنية جامع التحصيل لأحكام غرر السيل (ط)، والروضة للعالم في ذكر من روى عن أبيه عن خذله عن النبي ﷺ.

(١٢٢) أي سلسلة سند.

(١٢٣) السابق واللاحق: هو أن يشترك في الرواية عن الزلوي، أو كان من تابعيه، من بعد.

(١٢٤) أحمد بن محمد بن أحمد مشفق، أصفهاني، أبو طاهر السلمي، ولد نحو ١٧٢هـ، إمام حافظ فقيه معبر، جامع حديثه وكلامه مع القول، توفي ٥٧٦هـ. وقد حاور ثانياً، وله مؤلفات كثيرة.

(١٢٥) أحمد بن محمد بن أحمد أبو عيسى النودلي، ولد ١٦٢هـ، يزداني فريب بغداد، وكان أحد المدرسين في الحديث، فقهياً، يربا، توفي ٢٩٨هـ.

ثُمَّ كَانَ أَجْرُ أَصْحَابِ اسْتَفْهَى السَّمَاعِ بِمِطْقَةِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَكْنِيٍّ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ

وَمِنْ قَدِيمِ ذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَدَّثَ عَنْ تَلْمِذِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّرَّاحِ أَشْيَاءَ فِي التَّأْرِيفِ وَغَيْرِهَا، وَمَاتَ سِتِّ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَأَجْرُ مَنْ حَدَّثَ مِنَ الشَّرَّاحِ بِالسَّمَاعِ أَبُو الْحَسَنِ الْخُفَّافُ^(١)، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَغَالِبُ مَا يَفُحُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْرُوعَ مِنْهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ بَعْدَ أَحَدِ الرَّاوِيِّينَ عَمَّا زَمَانًا، حَتَّى يَسْمَعَ مِنْهُ بَعْضُ الْأَحْدَاثِ، وَيَعْبَثُ بَعْدَ السَّمَاعِ ذَهْرًا طَوِيلًا، فَيَخْتَصِلُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ نَحْوُ هَذِهِ الْمَعْدَةِ، وَاللَّهُ الْعَاطِلُ.

[اسْتَفْهَى الْأَسْمَاءُ = التَّمَعَّقُ وَالتَّعَرُّقُ]

وَبَيْنَ رَوَى الرَّاوِي عَنْ أَثْنَيْنِ اسْتَفْهَى الْأَسْمَاءُ، أَوْ مَعَ اسْمٍ لِأَخِيٍّ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْحَدِّ، أَوْ مَعَ النِّسْبَةِ^(٢)، وَأَمَّا يَتَأَخَّرُ بِمَا يَخْتَصُّ كُلًّا مِنْهُمَا، فَإِنَّ كَانَا تَقَرَّبَا لَمْ يَتَأَخَّرْ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي "الْبُخَارِيِّ" فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَحْمَدَ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ، فَإِنَّهُ إِذَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَوْ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، أَوْ عَنْ مُحَمَّدٍ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَإِنَّهُ إِذَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى الذُّهَلِيُّ، وَغَدَا اسْتَفْهَى ذَلِكَ فِي مُلْتَمَذَةِ شَرِّحِ الْبُخَارِيَّ.

[المهملة]

(١) أحمد بن محمد البصري، الخفاف نسبة إلى أخيه، لأنه كان يصنع الخفاف أو بيعها، اشتهر بالرهف والورع، توفي ٣٩٣هـ.

(٢) أسماء للصف فيما يأتي ١٢١ "لهملة"، وبداخل هذا التلميح والتعريف، وبأنه تفصله ص ١٢٢، فصار لها، وقد بين للصف هذا طريق حل مشكلته. فإن لم يتيسر أحد المتعقبات عن غيره، وكانت أحدهما غير ثقة، وجب التوقف عن العمل بالمتعقبات.

ومن أراد بذلك صابغاً كلياً يمتار أحدهما عن الآخر، فباختصاصه أي الشيخ المروي عنه بأحدهما يتبين أنه منقطع، ومتى لم يتبين ذلك أو كان محتجباً بهما معاً، فإن شككاه شديداً، فليرجع فيه إلى المترابطين والظن العالبي.

[إنكار الراوي لحديثه]

وإن روى عن شيخ حديثاً وبخذه الشيخ مرويته، فإن كان جرماً، كأن يقول: كذب علي، أو ما رويت هذا، أو نحو ذلك، فإن وقع منه ذلك زاد ذلك الخبر: لكذب واحد منهما لا بعينه، ولا يكون ذلك فادحاً في واحد منهما؛ للشمارضي.

أما كان حقه الاحتياط، كأن يقول: ما أذكر هذا، أو لا أعرفه، قبل ذلك الحديث في الأصل، لأن ذلك لم يخل عليه بسبب الشيخ، وقيل: لا يُقبل^(١)، لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث. بحيث إذا ثبت الأصل الحديث ثبتت روايته انصرح، وكذلك ينبغي أن يكون مرعاً عيباً، ونسأله في التحقق في الشيء، وهذا متعمد^(٢)، فإن عدالة الفرع يختص صدقه، وعدم علم الأصل لا ينافيه، فالتثبت مقدم على الثاني، وأما قياس ذلك بالشهادة^(٣) ففاسد؛ لأن شهادة الفرع لا تُسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية، فافترقا.

وجه وفي هذا النوع فتشكك الدارقطني ككتاب من حديث ونسبه، وفي ما يدر على تقوية المذهب الصحيح؛ لكون كثير منهم حديثاً بأحاديث فلما عرّضت عنهم لم يذكروها، لكنهم

(١) الشاعبة وأهل الحديث على الأول، والحقبة على الثاني أي عدم قبول الحديث؛ لأن إنكار الأصل له أوقع عدلية في حقه تلمذه عنه.

(٢) ملحقاً بمتفق.

(٣) أي بالشهادة على الشهادة، إذا أنكر الشاهد الأصلي؛ فنقل شهادة الثاني الذي يغل شهادة عن الأصلي.

لا يعتمدون على الرواية عنهم، ساروا بمروونها عن الذين رزواها عنهم عن أنفسهم، كحديث سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «كان عبد العزيز بن محمد القدر يروي^(١) حديثي بزيادة بر أبي عبد الرحمن^(٢) عن سهل، فقلت سهيلاً فسألته عنه ولم يعرفه، فقلت: إن زيادة حديثي عنك بكذا، وكان سهيلاً، ما ذلك يقول: حديثي زيادة عن أبي حدثته عن أبي به، ونفاضة كثيرة^(٣)»

إلته سئل

وإن اتفق الرواة في إسنادهم في صنع الأداء، كسمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً، أو حدثنا فلاناً قال: حدثنا فلان، أو غير ذلك من الصيغ، أو غير هذا من أحوال القولية، كسمعت فلاناً يقول: أشهد بالله لقد حدثني فلان ... إلى آخره، أو القولية كقوله: دخلنا على فلان فاطلعنا نمر ... إلى آخره، أو القولية والعلنية معاً كقوله: حدثني فلان وهو أخذ سبحانه قال: سمع بالفتن ... إلى آخره^(٤)

(١) حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي في الأحكام، باب أجب مع الشاهد ٣: ٦٢٧، وأبو داود في الأفضية ٣: ٣٠٩، وابن ماجه في الأحكام ١٢: ٦٢٣، ومراجعة حد العزم لسهيل رزما أبو داود، وأخرج حديث مسلم في الأفضية ٥: ١٦٨، وأبو داود، ٢: ١٠٨، ٢: ١٢، عن ابن عباس عن عائشة عن سهل.

(٢) أبو محمد التنوخي، حديث مكر، حديثي، إذ حدث من كنه حقه، كأن يحدث من كتب غيره لم يخطئ، روي ١٩٨٦: ١٨٧، أهد روي له الجماعة.

(٣) هو المعروف بزيادة الرأي، واسم أبيه مروان، لقب بزيادة لذلك لإعانه في الرأي، ثقة فقيه، توفي ٢٢٦ هـ، روي له الجماعة.

(٤) لكن هذا لا يلزم حصول خطأ الراوي ما دام التصحيح لم يتذكر، الحديث.

(٥) تمام الحديث: استبان بالفتن خبره وسره جلوه يومه أخرجه الحاكم في المستدرك في معرفة علماء الحديث ٣: ٣١-٣٢، والأبواب في تشغيل السلسلة: ٢٥-٢٧.

فصل في السلسل

وهو من صفات الإسناد، وقد يقع السلسل في معظم الإسناد، كحديث السلسل الأولى، فإن السلسل تنتهي به إلى سفيان بن عيينة فقط، ومن رواه سلسلا إلى منهاه فقد وهم^١.

[صحيح الأداء]

وصحيح الأداء المشار إليه على ثمانية مراتب^٢، الأولى: سمعت وحدثني، ثم أخبرني، وفواتني، وهي ثمانية الثانية، ثم قرئ عليه وإن أسمع، وهي الثالثة، ثم أنشدني، وهي الرابعة، ثم أبانني، وهي الخامسة، ثم شافهني أي بالإخبار، وهي السادسة، ثم كتب إلي ثم بالإخبار، وهي السابعة.

- (١) السلسل هو ما يتابع رجال إسناد على صفة واحدة أو حال واحدة مرواة أو الرواية، والسنن يعني اعتبار السند، ويضم خلاصة الإسناد، وسننه حكم الفصل، نفس هذا استوفى مدار الشروط.
- (٢) يشير إلى حديث الراويين من عهد نوح، تسفل نحو كل واحد أحدني هاهنا. وهو أول حديث صحف سنة، لكن السلسل صرح فيه إلى سفيان بن عيينة، والفصل المقتطع عنه دون سلسل.
- (٣) مرق السلسل والأداء.

ذكر الجليل كذبة لمارة في الأداء نظري لعمل الحديث، وطرق التحصيل لكافة، يعرفها هذا يعني:

- ١- السماع: أي أن يسمع الراوي الحديث من الشيخ المحدث.
 - ٢- العرض: أن يقرأ هو على الشيخ أو يقرأ غيره على الشيخ وهو يسمع.
 - ٣- الإخبار: أن يأخذ له الشيخ رواية كتابه أو كتبه، فيقول: أخبرتك بذلك.
 - ٤- المداينة: أو بإذن الشيخ عليه كتابا، ويقول: هذا حديثي أو روايتي عن فلان. وقد تقرر بالإسناد.
 - ٥- المكتبة: أن يرويه عن نسخة مكتوبة.
 - ٦- الإسلام: أنه إذا لم يسمع لكتاب أو عن طريق الحديث أو هذا المكتبة روايته عن فلان، من غير أن يأخذ له روايته.
 - ٧- المصداق: أنه إذا كتبه شخص بعد وفاته.
 - ٨- الإرسال: أن يحد الراوي حديثا أو كتابا بخط شخص بإسناد.
- وهذا بحث مهم ومهم، وطرق الأداء للمزيد من طرق السلسل، ويظهر أن شمس أبي طريقة من طرق السلسل أن يروي بها أو يخرجها من العرف، لكن يجب بيان طريقة شمس في الأداء.

ثم "عن" ونحوها من الصريح المحبلة للسمع والإجازة، ولعدم السماع أيضاً، وهذا مثل: قال، وذكر، وزوى.

فاللفظان الأولان من صيغ الأداء - وهما سمعت وحدثني - صليحتان يسنّ سماعاً وخدّة من لفظ الشيخ. وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً، ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد، لكن لما تفرق الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية، فتقدم على الحقيقة العرفية، مع أن هذا الاصطلاح إنما شاع عند المتعارفة ومن تبعهم، وثمّ غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل الإخبار والتحديث معاً بمعنى واحد.

فإن جمع الزاوي، أي أتى بصيغة الجمع في الصيغة الأولى، كأن يقول: حدثنا فلان، أو سمعنا فلان، يقول: فهو دليل على أنه سمع منه مع غيره، وقد نكّز الأول للعظمة نكراً.

وكلها أي العرباب أصحّها، أي أصرح صيغ الأداء في سماع فائدها لأنها لا تحتمل الوساطة، لكن "حدثني" قد تنطق في الإجازة تديساً، ورفعها مقداراً ما يقع في الإملاء بغا فيه من التثنية والتخفيف.

ولثالث وهو أخبرني، والرابع وهو قرأت عليه لمن قرأ نفسه على الشيخ، فإن جمع كان يقول: أخبرنا أو قرأنا عليه، فهو كالثامس، وهو قرئ عليه وأنا أسمع، وعرف من هذا أن التعبير بـ "قرأت" لمن قرأ غيره من التعبير بالإخبار؛ لأنه أنصح بصورة الحال.

(العرض)

نبية: امرأة عسى الشيخ أحد. وجود التحمل عند الجمهور. وأبعد من أي ذلك من أهل العراق، وقد اشتد إنكار الإمام مالك وغيره من المحدثين عليهم في ذلك، حتى بالغ بعضهم فرجحها على

السَّمْعُ من لفظ السَّمْعِ، ودُعِبَ جَمْعُ خَمْسٍ مِنْهُمُ الْيَهُودِيُّ وَحَكَاهُ فِي أَوَّلِ صَحِيحِهِ عَنِ صَدَاقَةِ بْنِ
الْأَسَدِ إِلَى أَنَّ السَّمْعَ مِنْ لَفْظِ السَّمْعِ وَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ بِعَيْنِ فَرِيقَتِهِ وَالْقِرَاءَةُ مَوْثُوقَةٌ وَهِيَ أَعْلَمُ

 $|c - y|$

الإشابة هي حيث العدد واصطلاح المتقدمين بمعنى الإحابة، لأن في تعريف الشاعرين، فهو ثلاثة أحزاب، أحدها من الألفاظ يعرف الشاعرين بالاحابة.

$$|a_{11}a_{22}a_{33}| = a_{11}a_{22}a_{33}$$

وعلمنا أن المعاصير محيطة من الشياخ بعد الذي غير المعاصير؛ فوليها تكون مرسله أو منقطة،
 ومنه لم جعلها على الشياخ تحت المعاصير؛ إلا أني قدس دوائها ليست محمى من المعاصير.

الفتنة هي البراءة - "من" جازيئة القاري. عن علي بن ابي طالب (عليه السلام) عن بعض اصحابه عن النبي في فتنة
عن علي بن ابي طالب (عليه السلام) عن بعض اصحابه عن النبي في فتنة

ثم أتى مع إصطخار ثقاة الرومي شي وروى عنه جماعة تعين ، مثل أن يعلم من أربابهم أن كلامه في القرآن أو في
الحكمة أو في الكلام العربي أو في غيره ، ما دحضوا فيه من أوجه أو قديما كان ، أو حديثا في تحقيق المسئلة ثم يقول
الرومي : "هذه كلامي بحسن عن السماع" أي يعتمد متاعا شرطيا ، الأول أن لا يكون الرومي إحدى فئات من
فئات منكر القرآن ، فلهذا لم يروى عنه .

ولكن تكسب وقت الفقدان المتفرع على إنبات الفناء لهما فصرح الخوازي أنه منع عرض روى عنه ثم تنصيص
بأنه لم يرد من الخلفين بذلك، واختلفوا في إنبات الفناء وحسن نسبتها للعاصفة مع إمكانها بلقاء، فخره صلواته الخوازي،
من تنصيص، فلم يخل على من المذهب والظاهر من اعتمادهم، وهذا إنباء معقوف، وأصح ما ذهبوا إليه في مقدمه
من تنصيص، أنكر عرض من ١٠٠هـ في ذلك وقد رجع القاسم وأثبت أهل المصطبح الخوازي الأجل، واستدل بحديث
أبي جعفر هذا بقوله: "يُحْصَلُ الْأُنبُءُ مِنْ بَقِيَّةِ مَعْقَةٍ عَنِ ثَوْبَةٍ مِنَ الْأَرْضِ أَخْبَرَهُ" كُنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى نُبُوَّةِ
الخوازي الخوازي في إنبات الفناء، فانهما من زيادة الإنبات، وإن حصل الفرق بين النام، وتماثل على ذلك، أن النام
في الخوازي غير المتكامل، وهذه لا يروي عن صاحبها، وقد ذهبه تصحيحه "أخبر" (١) كان مذهبنا، والظاهر في غير
الخوازي، وبذلك على صحة ما ذهب إليه أبو أيوب منها، ١ - معناه: الإنباء على صحة أحاديث مسلم.

٦- حرمان العامل على الاستمرار بأداء عمله دون منح أي تعويض مناسب.

أحكام طرق التحصيل والأداء

وقيل: يشترط في حمل عتقة المعاصير على السمع والبرهان أنهما يشيخان والراوي عنه ولو مرة واحدة، فيحصل الأمن من باقى مقتضى كونيه من الحمل العتقي، وهو المحال، تعالى عن من الخدش والجارح وغيرهما من الضد.

المستفيدة بالإحارة

وأشقوا المستفيدة في الإحارة المتلفظ بها حوزاً، وكذا السكينة في الإحارة المتكلم بها، وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين، بخلاف المتقدمين، فإنهم إذا بطلقوها فيما كتب، به شيوخ من الحديث إلى الطالب، سواء أورد له في رواية أم لا، لا فيما رواه كتب إليه بالإحارة فقط.

المداينة

اشترطوا في صحة الرواية بالتزكية تقرر أنها بالإذن بالرواية، وهي إذا خُضِلَ هذا الشرط أرفع أنواع الإحارة، إما فيها من التعيب والتشجيع.

وحوزتها أن يدفع السبع أصلاً أو ما قام مقامه للطالب، أو يخبر الطالب الأمن بسبع، ويقول له في الضرورة: هذا روي عن فلان فأروه علي، وشرطه أيضاً أن يُحْكَمَ منه إقراراً بملك، وإنما

وقد ذهب بعض المتأخرين الأفاضل في هذا المسألة أن شرط الأداء لا يصلح عند ما يكفى المتأخرة، وهذا خطأ بل هو يشترط للقدوم والسمع الروي من حدث عنه المروي، والمدين المظلم غير ذلك أنه لا خلاف بين المتقدمين وأهمل مسلم أن الحديث لم يصل لا يصح به، وقد صرح مسلم بذلك في مقدمه صحيحة عزله بدرجة عالية، إنما الخلاف بين المتقدمين في العتقة في كونه صوت المدين، والراوي المسمى بهن السبع المروي عنه.

والى في سنة هذا الزمان المعاري نظر شديد، وذلك لأن مسماة مروي بعتقة في عتقه ولا حرم لنتيجة السبع، إلا لا يتألف مع سنة المنة والإكثار في سنة مسلم غير هذا المروي.

بالعامة، ليُقتضى منه وخالف عليه، وإلا إن ثبوته واسترد في الحال فلا يثبت لها زيادة مزية على الإحاديث المعينة، وهي أنه يُجبر، المتبوع بـ «و» به كتاب معين، ويُعنى له كَيْفِيَّةٌ، وإثباته، وإذا خلت المتأولة عن الإذن لم يُقتضَ بها عند الجمهور، وجميع من سببها إلى أن ثبوته إثبات نفوذ مقام إرساليه إليه بالكتاب من غير إلى بلد.

[الكذبة والسكوت]

وقد ذهب إلى صحة الرواية بالكذبة السحرية جماعة من الأئمة، ونحوه يُقتضى ذلك بالإذن بالزعم به، كأنهم اتفقت، في ذلك باقرية، ولم يظهر لي فرق لوثاق بين ما رواه الجميع من يده للكتاب وبين إرساله إليه بالكتاب من هو ضيق إلى آخر، إما حلالاً لكل منهما عن الإذن.

[إثباته]

يؤكد أنسرحوا الإذن في الزعم، وهي أن يحد بخط يعرف كاتبه، ويقول، وخذته، بخط فلا يثبت ولا يُسوغ فيه إطلاقاً مُعْتَمَداً بمعتمد ذلك، إلا أن كتابه منه يدر دلواية عنه، وأُطلق قوم ذلك فَعَلَّوْا.

[إثباته]

وكذا هو عند الكتاب.

وهو أن يسي عنه مريد أو غيره شخصي مُعْتَمَداً مُصْطَلِفاً أو بأصوله، فقد قال قوم من الأئمة السكوت من يحد، له أن يروى تلك الأصول عنه بمجرد عدة أم عليه، أن ذلك الجمهور، إلا أن كان به إحداه.

وذكر ذلك قول الجماعة على خلاف في تدارك عدة، أنه قال فلا يثبت أحد من كتابه، وهو ما يذكر من الكتاب، ونحوه يعمد إلى تراجع في مخالفة.

12/23/2013

وكاننا ننتظرها إلا أن بدلتها في الإعلام، وهو أن نعلم نسيح أحد نطلمة بشي أروي أيكثات
أفلاحي عن فلاني.

الذی جاز:

[illegible]

وقد حوّل نزوانہٗ جميعہ - بروی التّجھول، ماہِ ثین التّراویح - لخطیب و حکام من جماعۃ من مشاہیرہ و استعمل الإجازۃ لعموم من القدامیہ یوکر من أنبی داود و وابی عبد اللہ

كما يرى في نسخة المخطوط ٦٢٩.

۱۰: عو له بکتر عید غدیر (إمام آل محمد) استعجاب و تقه. تذکره فیه انوار نبی داور. دی ۱۹۸۵.

٣٠ محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب الشهير باسم والده، وقد انتهى عنه عدد من تلاميذه، وقد كان له مؤلفات كثيرة، من أهمها: «البيان في عقائد أهل البيت»، و«البيان في عقائد أهل السنة»، و«البيان في عقائد أهل الملة»، و«البيان في عقائد أهل النحلة»، و«البيان في عقائد أهل النحلة».

واستعمل ثمينة منهم أيضا أبو بكر بن أبي خنيفة^١، وروى الإجازة العامة بفتح كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب، وروىهم على خروف السجدة، لكنهم، وكل ذلك كما قال ابن الأثير - توسع غير مرمي؛ لأن الإجازة الخاصة لشعبته مختلف، في معنها احتلافا فويأ عند القدماء، وإن كان العمل استقر على اختيارها عند المتأخرين. فهي قول السمع، بالآلة في فكيف إذا حصل فيها الاستمرار المذكور؛ فإنها تزد دضعاً، لكنها في المعاملة غير من إيراد الحديث مفضلاً، والله تعالى أعلم

وإلى هنا انتهى الخلاصة في قسم صنع الأداة.

المشغل والمُسَدَّد

ثم نزلوا إلى الفئتين أسماءهم وأسماء أبا نهم عبد، واحتلقت أعضائهم. سواء اتفق في ذلك الثمان منهم أو أكثر، وكذلك إذا تفق أسان فصاعد من الكعبة والسيف، وهو الشروع الذي يُعدُّ له المتفق والمُتَّفِق^٢

والأداة معرفة: غلبة أن أولي المتخصص شخصاً واحداً، وقد صُفِّ في الخطيب كتاباً جديلاً، وقد نُحْصِلُهُ وروى عنه شمساً كبيراً

١- أحمد بن أبي حنيفة زهير بن حرم، أبو بكر، الخياط الحجازي، ولد ١٥٥ هـ، وأحد من الأئمة أحمد بن حنبل، ابن سيرين وغيرهم، كان عالماً في التاريخ ومعرفة أعلام الناس، توفي ٢٧٩ هـ. ٢- كتاب التاريخ، في الأسماء، وهو لا يعرف كتاب، أعزوه هؤلاء من كتاب هذا في التاريخ.

٣- اتفق والمتفق: غير أن بعض قسم أولوي مع اسمه غير عظماء عظماء، وهو أقسام منها

١- من أعلام الحجاز وأحد أعلامه، مثل محمد بن عبيد، في رجال أسماء مشهور، أحمد بن عبيد.

٢- من ألفت كتبهم ونظمهم بعد مثاله أبو جابر الجعفي، القادر عند الملوك من حيث وموسى بن سهل.

٣- وذكر المصنف هذا النوع من ١١٠، ويرى طريق حل إشكاله، وأول فروع له مذهب، فاضطرها.

وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَمْرِ الْوَلِيِّ بِتَحْقِيقِ أَهْلِهِمْ، لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ مِنْهُ أَنْ يَتَّخِذَ الْوَلِيَّ الْوَحِيدَ أَيْدِيَهُ، وَهَذَا يُحْتَاجُ مِنْهُ أَنْ يَقِفَ الْإِيمَانُ وَجَدًا.

[الذوق النبلى والتمتع بغيره]

وَبِذَلِكَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

ومعرفة من مصنفات هذا الفن حتى قال علي بن الحسين: أشدُّ الثوب حجباً ما يقع في الأسماء،
ووجوه بعضهم أنه شيء لا يدخله الثوب، ولا قبله شيء يدلُّ عليه، ولا بعده، ولا بعده شيء
ثم أحمد أنه سكرتي، لكنه أضافه إلى كتاب التصحيح له، ثم أقره بالتأليف عبد العزيز بن سعيد
فخلص فيه كتاب. كتاب في منتهى الأسماء، وكتاب في منتهى شعبة، وجمع غيخته الدار فطن في
ذلك كتاباً حلواً، ثم حله المجلد ذيل.

ثم جمع لجميع أبو نصر من ما ذكرنا في كتابه الإكمال واستفادنا عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهدهم وشبهه وكتاب من أجمع ما جمع في ذلك، وهو عمدة كل محدث بعده، وقد استفادنا عليه أبو بكر من غبطة ما فاته، أو تجدده بعده في محله ضخم، ثم فكل عليه مصبور من سليم - مدح
المرء - في محله الضخم،

روایت از «تاریخ طبرستان» و «تاریخ طبرستان» (ج ۱) و «تاریخ طبرستان» (ج ۲).

وہم انہیں فرستادیم، ہاں انہیں ہی اسلحہ دی گئی، اور انہیں ہی ان کی طبیعت سے زیادہ خوف دیا، اور انہیں ہی پھانسی دے دی گئی۔

[illegible]

١٠٥٧ م. محرم من سنة الف وستمائة الإسلامية، الموافق لـ ٦٧٧ هـ. من كتاب الدليل على أن ابن

(الشيخ)

وكذلك أبو حامد بن عثمان^(١)

وجمع الذهبي^(٢) في ذلك كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم، فكثُر فيه الخطُ والتصحيفُ المتأخر للموضوع في الكتاب.

وقد بَشَّرَ الله تعالى بتوضيحه في كتاب شَيْبَةَ "تفسير المتنبيه بتحرير المتنبيه"، وهو محله واحد، فصبطه بالحروف على الطريقة المَرْصِيَّة، وردت عليه شيئاً كثيراً من أَعْمَلَةٍ أو لَمْ يَفِقْ عَلَيْهِ، والله اعلم على ذلك.

[المتشابه]

وبنَيْت الأسماء خطاً ونطقاً، وشتت الأباء نطقاً مع اختلافهما^(٣) خطاً، كمحمد بن عقيل - يفتح العين - ومحمد بن عقيل - بضمها - الأول يساموري والثاني قراني، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة أو بالعكس كذا تحللت الأسماء نطقاً، وتأنف خطاً، وشتت الأباء خطاً ونطقاً ككثير بن النعمان، وسريع بن النعمان، الأول بالثين المعجمة والياء المهملة وهو تابعي يروي عن علي بن إمام، والثاني بالثين المهملة والميم وهو من شيوخ البخاري فهو الشيخ الذي يَدُنْ

(١) محمد بن علي بن محمود جمال الدين أبو حامد بن عثمان، ولد ٦٠٤ هـ، وكتب الحديث ثلاثين كتاباً ومصر واحداً وهو محدث مشهور جامع، توفي ٦٦٠ هـ. له كتاب في ضبط والحفظ دليل به عن ابن خزيمة.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد الله بن الحسن بن أبي سعيد النخعي، ولد ٦٧٣ هـ، ورجح إلى عتق اللسان، وأخذ عن أبيه من ألف رواية عن النخعي، والإمام، من أعلام علوم الحديث، ورجعه والتاريخ، فهو محدث شام ومفقه وكذا أحد الأذكياء بحدود ضبط الحديث. توفي ٧٤٨ هـ، مؤلفاته كثيرة جداً، وأكبرها في معرفة سائر أعلام علماء طائفة، وميزان الاعتدال (ط)، وأبواب العلماء (ط)، وكتابه المشار إليه هو "المتن"، في أسماء الرجال مطبوع أيضاً. كما أن كتاب الحفظ من بحر "تفسير شيبه" مطبوع أيضاً.

(٣) في الأصل "اختلافهما" وهو مير طبع، جربه ليعبري في الحاشية كما تقدم. وثبت "اختلافهما" كذلك في سائر النسخ.

ثم استنبأه. وكان إذا وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الأب، لا يختلف في النسبة، وقد ضبط فيه بخطيب كتاباً جليلاً سمّاه "تلخيص المشته"، ثم دغل عليه أيضاً ما داته أولاً، وهو كثير القادة، ويزكّيه، ومما قدته أنواع منها: أن حصل الاتفاق أو الاستواء في الاسم واسم الأب مثلاً إذا في حرف أو حرفين، فإتاك من أحدهما أو منهما، وهو "على فسين

- ١ - إيمان بأن يكون الاختلاف بالتحسين مع أننا نعد الحروف زائدة في الجنتين.

- ۶۔ اُوں ہی کے اختلاف بالتغیر مع تفصیل بعض 'الاسماء' عن بعض،

فمن أئمة الأول محمد بن سنان - كسر المهمة وعزمين بينهما الأئمة - رفعة جماعة، منهم: أبو عبد الله -
- يفتح لعين والوفا لم الغائب - شيخ البخاري، ومحمد بن سيار - يفتح المهمة وتبذير بدء
الاحتياطية وبعد الأئمة - رفعة جماعة، منهم: شيخ طبرستان.

ووهذه: محمد بن الحسن - هـ: المصنف وهو من الأولى مفتوحة بينهما ذاتا تحتانية - تاجي يروي عن
 من غلامي وغيره: محمد بن يحيى - بالجيم بعدها موحدة وآخره واو - وهو محمد بن يحيى
 الملقب، تاجي مشهور أيضا.

ومن ذلك: مغزف بن ابي كرم، مشهور، ومطرف بن واصل - بهاء بن العيين - شيخ آخر يروي عنه ثاب خديفة الهذلي.

ملاحظة: قد لا يوافق اسم شخص أو شيء، ولا حتى بسيط الاختلاف في الألفاظ الذي عرفه غير مركب من اللوحين، اللين واللين، واختلاف واختلاف، فالألفاظ معرفة هو وعقله الأمر من بعض.

(١) أي: فمَنْ الذي جعلَ بِهِ الألفَ في الاسمِ راسماً الألفَ، فهذا يعني مَسِيرَ ذكرها المصنف.

ومنه أيضا أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد، وأخوه، وأحمد بن الحسين مثله، يروي عن المصنف بإسناده، وهو شيخ محمدي يروي عنه عبد الله بن محمد البغدادي.

ومن ذلك أيضا جعفر بن محمد، شيخ مشهور من طبقة ثالث، وجعفر بن منصور شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي، الأول بالحاء المشددة، وأما بعدها جواد موهلة، والثاني بالحم والعين المشددة بعدها قائم مشددة.

ومن أمثلة ما ذكره ابن عبد الله بن أحمد، رحمه جماعة منهم في الصحاح: صاحب الأذن، وأبو حذو
عبد ربه، وراوى حديث الفرس، وأبو حذو غاصم، وهما نصارى، وعبد الله بن يزيد، ورافعة
بن أبي ثعلبة، وأبو بكر بن مكرم، وغيرهم أيضاً جماعة منهم في الصحاح: الحظفي يركب
أنا موسى وحذو من الصحيحين، والفاروق، ثم ذكر في حديث جارية بغير ذكر، وقد روى عنه
أبو الحظفي، وغيره.

ومنها: عبد الله بن يحيى، وهم جماعة، وعندهما نسخة - نظم الأبيات وفتح الحجة وشهد به له -
 لمعنى معروف، يزوي عن علي بن

[العتبة المحمدية]

وهو أي الحسم الذي الذي سبق في الصفحة السابقة، وهو أن يكون من الأحكام المنصوص أو الأسماء الحداثة
 والتغيير مع أقدم من بعض الأسماء، على بعض الحروف أو حروف فائز
 ٢٠٠٠ في أصنافها "وهنا" وهو سهل للم.

[illegible]

أَوْ يُحْصَلُ الْإِنْفَاقُ فِي الْحِطِّ وَالْطُّقِ، لَكِنْ يَحْصُلُ لِاحْتِلَافِ أَمْرٍ لَانْتِهَ بِالنَّهْيِ وَالشَّاهِدِ، بِمَا فِي الْأَسْمِينَ جُعِلَتْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، كَأَن يَضَعَ الْقَضِيَّةَ وَالشَّاهِدَ فِي الْأَسْمِ لِوَحْدِهِ فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ النَّاسِبَةِ إِلَى مَا يَنْتَهِي بِهِ

مِثَالُ الْأَوَّلِ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمِنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمِثَالُ الثَّانِي: أَيُّوبُ بْنُ سُبَّارٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ يَسَارٍ، الْأَوَّلُ مَذْنُونٌ مَعَهُمْ زَائِلٌ بِالْقَوَائِدِ، وَالْآخِرُ مَحْوُولٌ جَدِيدٌ

الطُّفَاتُ الْوَرْدَانُ

وَمِنْ شَهْرِ عِنْدَ الْمُحَادِّثِينَ مَعْرِفَةُ مَصْنَعَاتِ الْوَرْدَانِ

وَقَائِدَتُهُ: الْأَمْرُ مِنْ فِدَائِهِ الْمُسْتَوْهَيْنِ، وَإِمَّا كَانَ الْأَطْلَاحُ عَلَى تَبَيُّنِ الْمَذَلِّسِ، وَالْوَقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ الْمَرَامِ بِهِ الْعَلَفَةُ.

وَالطُّفَاتُ فِي امْتِطْلَاحِهِمْ عِبَارَةٌ عَنْ حِمَاةٍ اشْتَرَكُوا فِي الدِّشْنِ وَلِقَاءِ الشَّاهِدِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَحْصَلُ الْوَاجِدُ مِنْ مِلْثَقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَأَنَّهُ مِنْ مَالِيَّةٍ بَعِيْدَةٍ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ بُدِئَتْ صَحِيحٌ لِسِيٍّ ^{لَا} يُعَدُّ فِي طَبَقَةِ الْعَتَمَةِ مِثْلًا، وَمِنْ حَيْثُ جُمِعَ الْقَسْرُ يُعَدُّ فِي طَبَقَةِ مَنْ بَعْدَهُمْ، فَمِنْ نَظَرٍ إِلَى الْعَتَمَةِ بِاسْتِثْنَاءِ الْمُحَادِّثِ جَمْعِ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا ضَمَّ أَنْ جَاءَ وَغَيْرُهُ، وَمِنْ نَظَرٍ إِلَيْهِمْ بِاعتدالٍ قَدِيرٍ زَائِلٌ، كَأَنَّهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ شَهْرِ الْمُشَاهِدَةِ الْفَاضِلَةِ، جَمْعُهُمْ طَبَقَاتٌ، وَإِلَى ذَلِكَ ضَمَّ

(١) هذا معطوف على قوله من: ١٢٦. تتركب منه وهي فله نوع: منها: أَوْ يُحْصَلُ الْإِنْفَاقُ أَوْ الْإِنْفَاقُ فِي الْأَسْمِ وَأَسْمِ الْإِنْفَاقِ فَتَكُنْ هَذَا نَوْعٌ تَمَرُّ لُغَالِيٍّ أَوْ يُحْصَلُ الْإِنْفَاقُ فِي الْحِطِّ وَالْطُّقِ.

(٢) ويسمى هذا التشابه بالتشويق، مثل الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ.

صاحب الطُّبَقَاتِ أَبُو حَبِيبٍ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَغْدَادِيِّ^١، وَكَتَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ حُجْرٍ فِي الْمَلِكِ.

وكانت من جاء به الضحابة، وقد التفتت، من نظر إليهم بأعني لأعني عن عطف الصحابة فقد جعل الجميع قطعة واحدة، كما صنع ابن حبان أيضاً، ومن نصر إليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعله
 وحسن قولهم، والكل منهم واحد.

[تاریخ]

وَمِنْهُمْ أَيْضًا مَعْرِفَةُ مَا يَدْعُونَ وَفِيهِمْ أَكْثَرُ الْأَشْهَادِ. لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ نَحْنُ نَعْبُدُ آلِهَةً مِمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهُمْ كَالْمُذْنِبِينَ. فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ. وَمِنْهُمْ أَيْضًا مَعْرِفَةُ مَا يَدْعُونَ وَفِيهِمْ أَكْثَرُ الْأَشْهَادِ. لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ نَحْنُ نَعْبُدُ آلِهَةً مِمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهُمْ كَالْمُذْنِبِينَ. فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

[أهـ] اهله

يَوْمَ الْمُنْهَدِ أَيْضًا مَعْرِفَةُ تِلْكَ أَلْبَابِهِمْ وَأَوْصَائِهِمْ^{١١}، وَقَالَتْ لَهُ الْإِيمَانُ مِنْ تَدَاخُلِ الْأَمْسَيْنِ بِدَا تَعْقُلْ، لَكِنْ أَفْتَرَقَا بِالنَّسَبِ.

معركة الخندق في ذي القعدة

وَمِنْهُمْ أَيْضًا مَعْرُوفٌ أُخْرَاهُمْ تَعَالَى وَأَخْرَجَهُمْ مِنْهَا

العلامة صديقي فضيلته، في ٢٢٠٠ م، راجع له في ١٩٤٥ م. كتبته أخصافتي وتكون (ط)

١٥٥٠ بعد من غلبه التاريخ. وهو التعريف بالوقت الذي تشبث به الأحوال في المواليد والوفيات. وما يلحق به من الوفاة والوفاتين والوفات التي تشبث عليها معاد حسبه من تامل وأخبره وأخبر ذلك. فتح المبحث للمخاري. ١٥٥١. وأيضاً ما سطر من ١٤. وأما من أهم مقاصده التاريخ الكبير للمخاري. ومضاهيه عنده الأعصار لمن جاز. في الترميز هذا من تاريخ. هو معرفة الوفاة والوفات. وما لا حظ في ذلك شغل الروي من يد. أحب. وأمر ذلك على حسبه وغير حسبه كأن لا تذكر كلمة معناه فحدث من تحفظه وهو

١٠٠ -

لأنَّ البَاقِيَّ إمَّا أَنْ تُعْرَفَ عَدَّتُهُ، أَوْ يُعْرَفَ بِمَقْعَدِهِ، أَوْ لَا يُعْرَفَ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَهَمِّ دَلِيلٍ بَعْدَ الْأُطْلَاقِ مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الْخُرَاجِ وَالْتَعَدُّ لِلْأَتَمِّ قَدْ يُخْرَجُونَ التَّحْقِيقَ بِمَا لَا يَسْتَلْزِمُ رَدَّ حَدِيثِهِ كَتَبَهُ، وَقَدْ يَكُنُّ أَسْبَابُ ذَلِكَ فِيمَا مَعْنَى، وَحَضْرَانَهُ فِي عَشْرَةٍ، وَتَقْدَمُ شَرْحُهَا مُؤَصَّلًا^(١)، وَافْرَضَ هَذَا مَذْكَرُ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ فِي امْتِصَالِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْمَرَاتِبِ.

[مراتب الخرج]

وَالْخُرُجُ مَرَاتِبٌ: أَسْمَاءُهَا الْوَصْفُ بِمَا دَلَّ عَلَى التَّوْبَةِ فِيهِ، وَأَصْرَحَ ذَلِكَ التَّعْبِيرُ بِأَفْعَلٍ، كَمَا كَذَبَ النَّاسُ، وَكُتِبَ قَوْلُهُمْ: بَلِّغِ الْمُتَنَهِّي فِي الْوَصْفِ، أَوْ زَكِّنِ الْكَذِبَ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

سَبْعٌ دَخَالُ أَوْ وَشَاقُ أَوْ كَذَابٌ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَ فِيهَا تَوَخُّعٌ مَتَعَةٍ، لَكِنَّهَا دُونَ اتِّبَاعِ قِبَلِهَا وَأَسْمَاءُهَا أَيْ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْخُرُجِ قَوْلُهُمْ: دَلَالٌ لَيْسَ، أَوْ عَائِلٌ لِمُحَذِّقًا أَوْ عِبْدٌ أَدْنَى مَقَابِلٍ، وَيَكُنُّ أَسْمَاءُ الْخُرُجِ وَأَسْمَاءُ مَرَاتِبِ لَا تَحْفِي.

[غ] قَوْلُهُمْ^(٢): مَشْرُوكٌ أَوْ مَقْصُودٌ أَوْ فَحِشٌ الْغَلَطُ، أَوْ مَذْكَرُ الْحَدِيثِ^(٣): أَشَدُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَدْعِيَتْ، أَوْ إِيْسَ بِالْقَوِي، أَوْ فِيمَا مَعْنَى.

(١) الأول: من جمع فيه بين الثقات والضعفاء، ومن بعد ذلك خرج بالتمثيل لأن أي عالم الفرائض بعد الترخي من محمد بن إدريس، نولي ٣٢٧هـ. (٢) فيه التواريخ الكبير لسماوي، والشيخ لا من أي، منبسط، وسياكرها المصنف: ١٤٣، القسم الثاني. من تورد للثقاة، القسم الثاني، ما تورد للضعفاء، وسياكرها ١٤٣، ثم إن من الضعفاء من جمع بعد نقد كتاب معين أو كتب معينة، كالمراجع المذكورة، وهم من أتيد بجمع رجال كتاب معين أو كتب. ونأوي أمثلتها: ص ١٤٣، ومطهر مذهب الهند: ١٢٩-١٣٢، رجم ٥.

(٣) في دراسة مطبوعه ص ٨٧ وما بعد.

(٤) كما في نسخة، وفي نسخة أخرى: فقههم، ومما لنا الفاء بن معقبي.

(٥) في الأصل: "وسكر".

[مراتب التعديل]

ومن المهمة أيضاً معرفة مراتب التعديل، وإرفعها الوحدون أيضاً بعد أن عسى السالبة فيه، وأصغر الخ ذلك التعبير بأفعل كذا تو الناس، أو أئمت الناس، أو إله العنقبي في البيت.

ثم ما نأخذ، من هذه من الصفات الدالة على التعديل، أو صفين، كثرة لغة أو نيت، أو لغة حافط، أو عدلي ضابط، أو نحو ذلك.

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل المخرج كتحسين، ويؤرون حديثه ويختار به، ونحو ذلك، ويكن ذلك مراتب لا تحصى.

[الحكاية المخرج والتعديل]

والمراد هنا حذف النفس، مع مراتب المخرج والتعديل، مراداً للاختصار، وهو وصفا دالة ما يأتي مراتب التعديل.

المراد الأول: وهي العلامة المرد، مراداً بصحة اللغة.

المراد الثاني: وهو ما بعد التعديل صالحة بأن من الشائع مثل فاعل الناس، إلى أشهر في فاعل، لا أفرد، له صدى.

المراد الثالث: إنه كقول خط الشوايف بما مع تهاين النقطة، مع حجة أو مع إعادة النقطة لغة.

المراد الرابع: ما أفرد مصيبة دالة على التوبخ أي الصواب المروي بالجملة والنبط لغة، حجة، إمام، والخبر تأتي من اللغة.

المراد الخامس: ليس به بأس، صدوق، وأما، كماله الضابط.

المراد السادس: ما أشعر بالمعرب من التعريب، وهي أني مراتب، ليس صحت من الصور، صحيح، برون حديثه، روى عنه الناس.

وحكم هذه المراتب الاحتجاج بالأدلة الواردة فيها، إنما هي (هذه) لا يخرج أحد من أختها، لكن المداخلة لا يصح بمرحلة النقطة، بل يكسب حديثهم واحد، وإنما الصاعدة فاحكم في تعاليم جون أهل التي قلها، في حشده من يكتف، حديثه لا غبار فوقه، استجار مستطرد لإوضح أمره.

مراتب المخرج

المراد الأول: وهي أسهل مراتب المخرج، فوهم فيه مقال، فله صحت، ليس بذلك القوي، ليس ذلك.

وهذه احكام تتعلق بذلك، ذكرت ههنا لتكملة افائدة، فأقول: يُقبل التزكية من عارف بأسابها، لا من غير عارف؛ لئلا يرتكبي بمجرد ما ظهر له ابتداءً، من غير معاينة واعتبار ولو كانت التزكية صادرة من مؤرك واحد على الأصح، خلافًا لبعض شرطتها لا يُقبل إلا من انتهى إلحاقاً لها بالشهادة هي الأصح أيضاً. والفرق بينهما أن التزكية تُزَلُّ منزلة الحكم، فلا يُشترط فيها العدد، والشهادة تنفع من الشاهد عبد الحاكم فترفعاً.

ولو قيل: يُفصل بين ما إذا كانت التزكية في الزاوي مُستندة من التزكي إلى الجنب إليه أو إلى التقل عن غيره، لكان مُتجهاً فإنه إن كان الأول فلا يُشترط العدد أصلاً؛ لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحكم، وإن كان الثاني فيجزي به الخلاف، ونسب أنه أيضاً لا يُشترط العدد؛ لأن أصل التقل لا يُشترط فيه العدد، فكذلك ما تفرع عنه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وبسي أن لا يُقبل الخراج والتعديل إلا من عدل مُتيقظ، فلا يُقبل جرح من أقرط فيه، فخرج بما لا يقتضي رد حديث المحدث، كما لا يُقبل تزكية من أخذ بمحرية لظاهره، فأطلق التزكية.

- لقمة الثانية: أسوأ من سابقتها، لا يحتاج به ضعف، ضعفاء، مضطرب الحديث.

وحكم حبيب ابن نعيم - كما بين السعاري - يعتبر بحدته، أي يخرج حديثه للاعتبار - وهو لم يحد عن روايات نفوه ليعرف بما حجة - لانعدام هذه الصيغ صلاحية التصرف لها لذلك، وعدم منافاتها.

لقمة الثالثة: أسوأ من سابقتها: رد حديثه، ضعيف جداً، والله.

لقمة الرابعة: يروي الحديث، منهم بالكذب أو الرصع، سابط.

لقمة الخامسة: المجال، الكذاب، الرصاع، يصد، يكذب.

لقمة السادسة: ما يدل على المبالغة، كأكاذب، شائس؛ ثم إليه انتهى في الكذاب، أو هو ركن الكذب أو رعيه.

وحكم هذه القوائم الأربع المحيرة دل فيه على خلوي؛ أنه لا يخرج موحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يحقر به.

وقال الذهبي - وهو من أفضل الاستقراء الثمانية في نقد الرجال - لم يجمع ثمان من علماء هذا الشأن قط على نونين صغيف، ولا على نضعيب ثمة انتهى^(١).

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه، ويُحذف المستكمل في هذا الفن من التسهيل في الخرج والتعديل؛ لأنه إن عدل بغير سبب كان كالتبني منكم أليس ثابت، فيحذف عليه أن يدخل في زمر من روى حديثاً وهو يرضى أنه كذب، وإن سُرّح بغير تحرير أقام على سطحي في مسلم يرى من ذلك، ووسعه بعضهم سوء يتقى عليه عاراً أهدأ والأهله تدخل في هذا ناراً من الهوى والعرض العاصي، وكلام المستقدمين سألهم من هذا غاشاً، وقاراً من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيراً، فأيما وحديثاً، ولا ينبغي إطلاق الخرج بذلك، فقد قدمنا تحقيق الحال في العلي مرواية المندعة^(٢).

والخرج مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محللة من صدر شيئا^(٣) من عاربه بأسابه، لأنه إن كان غير نفسه لم يقدح فيمن ثبت عدله، وإن صدر من غير عاربه بالأب لم يعتبر به أبشاً. فإن خلا المخرج من التعديل، قبل الخرج فهو مجبول^(٤) غير مبيّن لسبب إذ صدر من عاربه على المحذور، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول.

(١) الموطأ: ١٤١، ليس فيها قط، والمراد من اجتماعهم: كد ينزل لذلك قول الحافظ جاء عليه: وهذا كان معيب النسائي. (٢) وغير قول الذهبي: إنما يقع احتسابهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف، وهذا يخص على الأمسية العظمى لا فتقدهم.

(٣) ص: ١٠٦-١٠٩.

(٤) أي بين النسب، ويسمى عند المحققين الخرج المفسر.

(٥) الخرج المحض هو غير سبب السبب، كما شرحه المصنف، ويسمى أحيانا الخرج المحض.

وإسماء قول السجرح قولني من إسمائه، وما من من الصلاح في مثل هذا إلى الوقف فيما ذكر.

فصل

[الأسماء والكسرى]

ومن النظم في هذا الفن معرفة كثير المستحسن من أشهر أسماء أولئك الذين أن يؤمن أن يأتي غير بعض
الروايات مكتوبة، للأنظر أنه آخر، ومعرفة أسماء الكسرى، وهو عكس الذي فيه، ومعرفة من
سنة كسرى، وهم قليل، ومعرفة من احتل في كسرى، وهم كثير، ومعرفة من كثرت أمم كسرى
خارج، لا كسرى، أو ما يد أو ما عاين، أو كثرت موته وأفعاله، ومعرفة من ألقوا كسرى اسم أبيه،
كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق النعماني، أحد أئمة التابعين، وفائدة معرفة نفي الخط عن سنة
إلى أبيه، فقال: أشهد أن إسحاق، فليس أبي التصديق، وإن النبوة، أما أبو إسحاق، أو
تتذكر كإسحاق بن أبي إسحاق الشيباني، أو ألق كسرى بأبيه، كأبي ثوبان الأصمعي،
وأبو ثوبان، صاحبان مشهوران، أو ألق اسم شجرة اسم أبيه، كما ربيع بن أبي، عن أبيه، جعلنا
يأتي في الروايات، فيمن أن يروي عن أبيه، كما وقع في التصحيح عن عامر بن معاوية، عن سعد، وهو
نوف، وليس أنس، شيوخ الربيع - ولده من أبو بكر، وشيخه نصري، وهو أنس بن مالك
الحجازي، أو مشهور، وليس الربيع المذكور من ولده.

والشجرة المذكورة عبارة عن وهي عدم جعل ما حدث، لكن عن جده من الصلاح لم جعل حدث من
خرج حرا محمدا، لأنه وقعت فيه ردة بوجوب الوقف أو جعل حاله كالمجهول مثلا، أما على مذهب المصنف
المرط من جعل، فممن هذا الروي بحر، ما مروي في الرواية، وممن من الصلاح في أبي ثوبان، وانظر ما
سبق من تأليف من ١٠٢

١٠٢ - يسمى هذا عند الأصحاب الكسرى، وهو معرفة كل نوني الأسماء، وأسماء نوني الكسرى، له استخدام، مثلاً، المصنف
إلى أنها فيه يأتي.

[المسبوق إلى غير أبيه]

ومعرفة من نسب إلى غير أبيه^{١٠} كالعقد بن الأسود، فنسب إلى الأسود الزهري، لكن به نساه، وإنما هو العقد بن عمرو. أو إلى أمه كإبر علقمة، فهو إسماعيل بن إبراهيم بن يوسف، أحد الثقات، وعلقمة سم أمه، استنزه بها، وكان لا يحب أن يقال له: ابن علقمة، ولهذا كان يقول الشافعي: نكثرتنا إسماعيل الذي يقال له: ابن علقمة.

[النسب التي على حذف ظاهرها]

أو نسب إلى غير ما نسب إلى المتقدم^{١١} كالخدا، فظهره أنه منسب إلى مناعتها أو تبعها، وليس كذلك، وإنما كان بحالهم؛ فنسب إليهم. وكشليمان النعمي لم يكن من نبي النعمه، ولكن نزل بهيم، وكذا من نسب إلى جده: فلا يؤمن التباسه، كمن والى أشعة واسم أبيه اسم أحد المذكورين.

ومعرفة من اتفق اسمه وأمه أو أباه كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد يقع أكثر من ذلك، وهو من فروع السلسل.

وقد يقع الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً، كأبي اليعن الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

أو يقع اسم الزاوي، واسم تبعه، ونتيج متبعه فصاعداً كعمران، عن عمران، عن عمران، الأول يعرف بالفصير، والثاني أبو ربيعة الخطاردي، والثالث ابن حنبل الصحابي، وكشليمان عن

١٠: يسمى هذا البحث: المسبوق إلى غير أبيه.

١١: ويسمى هذا البحث: النسب التي على حذف ظاهرها.

١٢: كذا في أصله، وهو لون من السجع الأخرى بإضافة "سنة" الثانية، مثلاً: محمد بن بشر، فقد، ومحمد بن أحمد، من بشر، منورث، ويسمى إلى جده، ومحمد بن أبي

سليمان عن سليمان، الأول ابن أحمد بن أيوب الطبراني، والثاني ابن أحمد الواسطي، والثالث ابن عبد الله بن محمد بن المشيقي المعروف بابن بنت شريك.

وقد يقع ذلك في الرواية وشيخه معاً، كإني أعلاه الهنداني شعار، مشهور بالرواية عن أبي علي الأصماني الحديث، وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاشقق في ذلك، ونظرنا في الكنية والنسبة إلى المولد والصناعة. وصنف فيه أبو موسى محمد بن جزيء.

ومعرفة بن القلق اسم شيخه والرواية عنه، وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته رفع النبي عن نظر أن فيه تكراراً في الألقاب، فمن ألقابه: أبي الخياط، روى عن مسلم، وروى عنه مسلم، فتبين مسلم بن إبراهيم القرايسي البصري، والرواية عنه مسلم بن الحجاج القنبري صاحب "الصحيح"، وكذا وقع ذلك لغيره بن حميد، أيضاً روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثاً بهذه التسمية بعينها.

ومها: يحيى بن أبي شبيب روى عن هشام، وروى عنه هشام، فتبين هشام بن عمرو، وهو من أقربه، والرواية عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، ومها: ابن جرير روى عن هشام، وروى عنه هشام، فالأعلى ابن عمرو، والأدنى أبو يوسف الصنعاني، ومنها: الحكم بن عتيبة روى عن أبي أيوب، وعنه ابن أبي ليلى، والأعلى عبد الرحمن، والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور، وألقابه كثيرة.

[النفقات والضعفاء]

(١) أي الاتفاق بين الاسم واسم الأب، مع الاسم واسم الأب.

(٢) كما في الأصول، بلغة حميد، وهو فليس، والى بن الصلاح "الفرعيدي" ثقة، روى به السنة، توفي

ومن المهم في هذا الفن معرفة الأسماء المحرّدة^(١)، وقد جمعتها جماعة من الأئمة، منهم من جملها بغير قيد، كاسم سعد في "القبقات"، وابن أبي حنيفة والخزازي في تاريخيهما، وابن أبي حاتم في "الشرح والتعديل"، ومنهم من أفرد الثقات، كاليعقوبي^(٢)، وابن جبان، وابن مذهب^(٣)، ومنهم من أفرد المخروحين، كاسم عدي^(٤)، وابن جبان، أيضاً، ومنهم من نقد كتاب مخصوص، كـ "رجال البخاري"، لأبي نصر الكلابادي^(٥)، و"رجال مسند"، لأبي بكر بن منجنيق^(٦)، ورجالهما معاً لأبي الفضل ابن طاهر، ورجال أبي داود لأبي علي السعدي^(٧)، وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي جماعة من البخارية، ورجال الشيخة^(٨) الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي

(١) سبق هذا، وهو معرفة الثقات في المصنفات.

(٢) هو أحمد بن عبد الله (مجي)، إمام الحنفية، سكن طرابلس العرب سنة حجة بعزل خلع (مصر)، توفي (٢٩١هـ).

من كتبه: الثقات في بغداد، لكنه غير مرتب. ترجمه السبكي وجماعة تزيين الثقات (١٢٤).

(٣) عمر بن أحمد بن شعيب، ولد ٢٩٩هـ. راجع المرق في الإكمال من الرواية، وهي أكثر شعاباً، وقد كان بالبرخ في غولطص صناعة الخدود. توفي ٣٤٥هـ. وكتبه الثقات مطبوع بودندون.

(٤) عبد الله بن علي الجرجاني، الإمام الحافظ، و٢٩٧هـ-توفي ٣٦٥هـ. وكان حافظاً متقياً، لم يكن في زمانه مثله، أشهر كتبه: الإكمال في الترمذي (١٢)، توسيع لأبوابه في كل من نكته به وهو نحو حق ولو من رجال الصحيحين، لكنه منقطع، وكان يندرجه أن لا يورد ما لا.

(٥) أحمد بن محمد بن حسن البخاري الكلابادي، أبو نصر، ولد ٣١٢هـ. كان أديباً فاضلاً في زمانه توفي (٣٩٨هـ). له: "رجال البخاري" (١٢) وهو في الأصل "كن نصر" سهر طبع.

(٦) أحمد بن علي بن محمد أبو بكر، المشهور بابن منحوي، توفي ٤٢٨هـ. له ٨٠٠هـ سنة إمام كبير في علم الحديث، له مؤلفات عديدة.

(٧) الحسين بن أحمد بن أحمد بن أبي علي الجبالي، نسبة إلى بلدة "جبالة"، ولد ٤٢٧هـ. محمد حافظ، إمام عالم الرجال، توفي ٤٩٨هـ. له نقد الترمذي والهيولي وقد مررنا لكلي، له دراسة رجال الصحيحين ودراسة عبد الله بن أبي حنيفة (١٢).

وأول ما جاهد الغنى المتعاقب^(١) في كتابه "الكمال"، ثم هذب الجزئي^(٢) في "تهذيب الكمال"، وقد أخصه وزدت عليه أشياء كثيرة، وسعفه "تهذيب التهذيب"، وجاء مع ما اشتمل عليه من الأدب فنزلت الأهل.

|| $\tilde{\sigma}_2$ ||

وَمِنْ أَهْمِهِ أَيْضًا مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُتَرَدِّدَةِ^(١)، وَفَدَّ صَفَتْ فِيهَا الْحَافِظُ أَبُو يَكْرِ حَمْدُ بْنُ هَارُونَ
الْبُزْجِي^(٢)، فَذَكَرَ أَشْيَاءَ تَقَعُّبُوا عَلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: صَلَّيْتُ مِنْ يَسَادٍ أَحَدُ الضُّعَفَاءِ، وَهُوَ
بِضْمِ الْمُهْمَلَةِ، وَقَدْ تُنْذِلُ بَيْنَهُمَا مُهْمَلَةٌ، وَسُكُونُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهُ دَالٌّ مُهْمَلَةٌ، ثُمَّ يَاءٌ كِيَاءٌ
الْب، وَهُوَ اسْمٌ عَلَيْهِ بِلَفْظِ السَّبِّ، وَلَنْسَ هُوَ فَرْدٌ، فَفِي الْمَخْرَجِ وَالْتَعْدِيلِ "لَا بِي أَمِي حَاتِمِ
صُلَيْبِي الْكُوفِيُّ، وَتَعَهُ ابْنُ نَعْبٍ، وَفَرَّكَ بَنُو وَاسِلٍ الَّذِي فَدَّ تَضَعُهُ، وَفِي تَارِيخِ الْعُقَيْلِيِّ "صُلَيْبِي بْنُ
عِمَادِ اللَّهِ يَرَوِي، عَنْ قِسَادَةَ قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: حَدَّثَنِي غَيْرُ مُحْفَظٍ. وَأَهْلُهُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَتَمٍ،
أَنَّا كُنَّا كُنَّا الْعُقَيْلِيُّ ذَكَرَهُ فِي "التَضَعُّفِ" فَأَنَسَا هُوَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَيْسَتْ لَأَهْلَهُ، بَلْ هِيَ مِنْ

١٠١) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور نفيسي ثم الدمشقي الحنبلي، ولد ٥٤١هـ - إمام حافظ، محدث، زاهد، توفي ٦٠٠هـ، له كتب كثيرة أشهرها: عمدة الأحكام، والكنان في أسماء الرجال، وهو أول كتاب عاصر رجاء البصرة.

٢٠) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف التري، أبو إسماعيل، أخطى ثم قدم دمشق، ولد ٦٩٥هـ، وانتقل إلى الزرقاء وطالب مع والده وأخيه ناصر، حافظ الكثير من الحديث عنده، احتفظ تري ٧٢٩هـ، له تلميذ الكمال في أسماء الرجال، ترجمه صاحب (أضواء) ونحفة الأشراف، يعرفه الأمازيغ كبر جدادهم.

٢٣. معرفة الأسماء المفردة هي الأسماء والكسب والألقاب أي لا يسمى بها إلا واحد فقط.

ابو أحمد بن عمرو بن رباح البغدادي، يفتح أثناء وكسرها فليدعي، نسبة إلى بردج وبردعة في أورد جلعان فتح
الألف أنه فسكون، وفي بالذ أن أنه. وهو من السجدة الحقة، سكن بغداد، توفي 301 هـ، من كتبه: الأمل،
مفرد، في الأصل أبو بكر بن أحمد بن عبد الله.

الزراوي عنه عتبة بن عبد الله حسن، والله أعلم^(١).

ومن ذلك سند - بالمهملة والنون بوزن مفعّل - وهو مولى ربيعة الحُدَامِي، نه صحيحة ورواية، والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله، وهو اسم فرد لم ينسب به غيره فيما نعلم، لكن ذكر أبو موسى في "الذيلي على معرفة الصحابة" لابن منده سند أبو الأسود، وروى له حديثاً، وتُعقّب عليه ذلك؛ فإنه هو الذي ذكره ابن منده، وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الحيزي، في تاريخ الصحابة الذين نزلوا بمصر^(٢)، في ترجمته سند مولى ربيعة وقد حرّرت ذلك في كتابي في الصحابة^(٣).

[الألقاب]

وكذا معرفة الكنى المجردة والألقاب^(٤)، وهي نادرة تكون لفظ الاسم، وتارة تكون بلفظ الكنية، وتقع نسبة إلى عاهرة أو جارية.

[الأسباب]

وبكذا معرفة الأسباب، وهي نادرة تقع إلى القائل، وهو في المتقدمين أكثرى بالنسبة إلى السابقين، ونادرة إلى الأوطان، وهذه في المتأخرين أكثرى بالنسبة إلى المتقدمين، والنسبة إلى الوطن أهم من أن تكون ملاذاً أو ضياعاً أو سبباً أو محارزاً، وتقع إلى الصانع كالخياط،

(١) نظر ترجمة حسدي في "الخراج والمنعزل": ١/٢، ٤٥٣-٤٥٤، والصفحة فكر غفيلي: ٣، ٢١٦.

واللسان: ٣، ١٩٠-١٩١، ويصحف به إلى حسدي ٩.

(٢) الإحصاء: ٢، ٨١-٨٥.

(٣) للقب ما يشعر مدح أو ذم، كالإعشى والأهرج، صغر هذا العلم أسماء ذوي الألقاب والألقاب ذوي الأسماء.

والجواب كالمبني، ويقع فيها الألفاظ والأشياء كالأسماء، وقد يقع الأسباب ألقاب، كالحالب بن محله القطواني، كان كوفيًا ولقبَ القطواني، وكان تغضب بها.
ومن النهاية أيضًا معرفة أسباب ذلك أي الألفاظ.

السمواتي

ومعرفة السمواتي من أعلى ومن أسفل، يترك أو بالحلب أو بالإسلام؛ لأن كل ذلك يُطلق عليه مؤلفي، ولا يعرف تميز ذلك إلا بالتفصيل عليه.
[الإحوة والأخوات]

ومعرفة الإحوة والأخوات، وقد صنف فيه القدماء كعلي بن الحسيني.

آداب الشيخ والطالب

ومن المهم أيضًا معرفة آداب الشيخ والطالب، ويستركن في تصحيح البيعة، والتظاهر من أعراض الدنيا، وتحسين الخلق، ويفرّد الشيخ بأن يسمع إذا احتجج إليه، ولا يحدث بطلب فيه أو في منعه، بل يؤمنه إليه، ولا يترك إسماع أحد شيء فاسد، وأن يظهر مجلس توفيق، ولا تحدث قائمًا ولا غائبًا ولا في الطريق إلا إن اضطر إلى ذلك، وأن يمتنع من التحديث إذا غشي التعرّ أو النسب؛ بخلاف أو هرم، وإذا اتحد مجلس إمامة أن يكون له مُستثلي يقطع.

ويفرّد الطالب بأن يؤثّر الشيخ ولا يضره، ويؤشد غيره لغير منعه، ولا بدع الاستفادة لحياء أو تكبر، ويكتب ما سمعه دائمًا، ويعتني بالتفصيل والضعف، ويذكر محفوظه بترسخ في ذهنه.

[من التحمل والأداء]

ومن المهم معرفة من التحمل والأداء، والأصح اعتبار بن الحسن باشمير، هذا في الشماع، وقد خربت عادة المحدثين بإحضارهم الأصفال محاسن الحديث، ويكثرون لهم أنهم حضروا، ولأن

في مثل ذلك من إجازة المُسَمِّع، والأصحُّ في سن الطلب بنفسه أن يَأْهَلَ لذلك، وَيَصِحُّ تَحْمُلُ الكافِرِ أَيْضاً إِذَا أَذَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وكذا الفاسق من باب الأولي إِذَا أَذَاهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَثُبُوتِ عَدَالَتِهِ. وَأَمَّا الْأَذَاهُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ زَمَنٍ مَعَيَّنٍ، بَلْ يُفِيدُ بِالْاِحْتِيَاجِ وَالنَّاهِلِ لِمِثْلِكَ، وَهُوَ مُحْتَظٌّ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ. وَقَالَ ابْنُ خُلَادٍ (١) إِذَا بَلَغَ الْعَمَسِينَ، وَلَا يَتَكَرَّرُ عِنْدَ الْأَرَبِيِّ، وَنُقِبَ بِنِي حَدَّثَتْ قَبْلَهَا كَمَا نَلِيقَ.

[كناية للحدث]

وَمِنَ الْمَهْمِ مَعْرِفَةُ صِفَةِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ مُبَيَّنًا مَفْشُورًا، وَبَشَكْلٍ الْمُشْكَلِ مَهْ وَيَقْطَعُهُ، وَيَكْتُبُ السَّافِطُ فِي الْحَاشِيَةِ الْبَعِي، مَا دَامَ فِي السُّطْرِ يَقِينًا، وَالْأَفْضَى يُبْسَرَى. وَصِفَةُ عَرَضِهِ، وَهُوَ مُقَابَلَتُهُ مَعَ الشَّيْخِ الْمُسَمِّعِ، أَوْ مَعَ لَفٍّ غَيْرِهِ أَوْ مَعَ شَيْءٍ فَنَتَبَّهًا. وَصِفَةُ إِسْمَاعِهِ بِأَنْ لَا يَتَشَاغَلَ بِمَا يُجَلُّ لَهُ مِنْ تَسْمِيعٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ نَحْوِ. وَصِفَةُ إِسْمَاعِهِ كَذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ أَوْ مِنْ فَرْعٍ قَوْلًا عَلَى أَصْلِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلْيُحْيِرْهُ بِالْإِجَازَةِ لِمَا عَالَفَ، بِأَنْ عَالَفَ.

[الرحنة للحدث]

وَصِفَةُ التَّرْجُلِ فِيهِ، حَيْثُ يَنْتَهِيَنَّ حَدِيثُ أَهْلِ بَلَدِهِ فَيَسْتَوِيئُهُ، ثُمَّ يَرْجُلُ لِيَحْصَلَ فِي الرِّجْلَةِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ اعْتِنَاؤُهُ بِتَكْثِيرِ الْمُسْمُوعِ تَوَكُّلِيٍّ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِتَكْثِيرِ الشُّيُوعِ.

[صفة التصفيف في الحديث]

وَصِفَةُ تَصْنِيفِهِ، وَذَلِكَ إِذَا عَنِيَ الْمُصَنِّفُ بِأَنْ يَجْمَعَ مَسْنَدُ كَرٍّ (٢) أَصْحَابِيٍّ عَلَى جَدْوٍ، فَإِنْ شَاءَ رَوَّيَهُ

(١) الزمهرزي السائق ذكره ص ٣٨.

(٢) لفظة 'كل' ليست في النسخة الأصل، كأنها من نسخ الأخرى لاقتضاء المعنى.

على سوفيقيهم، وإن شاء رتبته على حروف المُعْجَم، وهو أسهلُ تناولاً، أو تصنيفه على الأبواب النقيضية أو غيرها، بأن يجمع في كلِّ باب ما ورد فيه مثلاً على حُكْمِهِ، إثباتاً أو نفيّاً، والأوّلَى أن يُقَصِّرَ على ما صَحَّ أو حَسُنَ، فإنَّ جَمْعَ الجَمِيعِ فَلَئِمَ عِلَّةُ الضَّعْفِ أو تَضْيِيقِهِ على العِنَى، فَيَذْكُرُ العِنَى وطُرُقَهُ، ويَبَيِّنُ احْتِلَافَ نَقْلِهِ والأَحْسَنُ أنْ يُرْتَّبَها على الأبوابِ بِتَسْهِيلِ تناولِها، أو بحسنة على الأخرى، فَيَذْكُرُ طرفَ الحديثِ الدَّالَّ على بَيِّنَتِهِ، ويَجْمَعُ أسانيدَهُ، إمّا مستوعباً وإمّا مُتَقَبِّلاً بِكُتُبٍ مخصوصَةٍ.

[أسباب الحديث]

ومن المهم معرفة سبب الحديث^(١)

وقد ضَعُفَ فيه بعضُ عُيُوبِ النُّقَاطِي أَيْ بَعْضُ مِنَ الْقُرَآءِ الْمُحْتَمَلِي^(٢)، وهو أبو حفص العُكْبَرِيُّ^(٣)

(١) هو سبب ورود الحديث، وهو ما ورد الحديث منه من أنباء وقوله.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن خلف أبو علي المعروف بابن العراء، ولد - ٢٨٠هـ، وبرج في حفظ الحديث والصفة الحبلية، وإليه انتهت رئاسة محاولة ترويض - ٤٥٨هـ، من كتبه: الأحكام السلطانية (ط) وأحكام القرآن.

(٣) هكذا أورده الحافظ وانفسه من نسخته في فتح المغيب: ٤٠٤، والصحيح في آخر التذريب: ١٢٠، ٣٩٤، وابن حمزة لمحتلي في "مطلع الدين والتعريف": ١٠٠، ٣١٠، ثم يسجد، فأدخلوا الاحتمال العكبري في تبعه، وبلاستقصاء الذي قام به بعض الأئمة الأوائل، وجدنا أن أول من يطلق عليه هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان الرزاز المعروف بابن أبي عمرو: من عمل عكراً ولد - ٢٢٠هـ، وتوفي ٤١٧هـ، فيه يطلق عليه قول الحافظ "هو في اللغة الحامض" الفصح في الاستيفان باب لا تروى خبر في الحديث: ١١٠، ١١١ ط: الخيرية. وذكر كلاماً نحو كلامه مما مرّ هذه المقالة المهمة.

والعكبري هذا رتبة الخطيب في "تاريخ بغداد": ١١٠، ٢٧٣ رقم: ٦٠١١، وذكره القسبي في "الذكرة": ٢٠٠، ١٠٧٣.

وذكر أحمد بن محمد شاكر القاضي الشرعي في شرحه أنفه السيوطي في علم الحديث: ٢٩٤، ٢٩٥ أنه أبو حفص عمر بن محمد بن رضاء العكبري، وهو من تلامذة عبد الله بن أحمد بن حنبل، وله ترجمة في ملقات لمخالفة لابن أبي بلي: ٢٢٠-٢٢١، وتاريخ بغداد: ١١٠، ٢٣٩، وتوفي سنة ٣٣٩ هـ، كان فقيهاً، وهو غير سيدي:

وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أن بعض أهل عصره شرع في جمع ذلك، وكأنه ما رأى نصيب العكبري المذكور.

وصنفوا في علم هذه الأنواع على ما أشرنا إليه غالباً. وهي ثلث هذه الأنواع المذكورة في هذه الأقسام علماً مختصاً. ظهرت التعريب، مستغنية عن التعليل، وحضرها معتبر، فذكر جمع لها منسوطاتها؛ ليحصل الوقوف على حقائقها.

والله الموفق والهادي، لا إله إلا هو، عليه توكلت وإليه أئيب.

- مرة لا يمكن لعمر هذا أن يكمل من شيوخ أبي علي (عليه السلام) لأنه لو لم يكن ولده من بعده، وقد أعلم هذا الأمر ما نسر ونحرم. والله أعلم على ما ألفه وأحب. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وبسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
نقطة شرح نحة وتحفة (قصيدة شعرية)	٢	ساعة ادعاء ذلك علم البخاري	١٦
حظة الحق	٥	نعمت	١٥
نقد رمة النظر لمحقق	٧	نعمت غير الأمانة واصطلاحا	١٦
الإمام الحافظ ابن حجر	٩	بفاد حمر لأحد العلماء الشافعي	١٧
دراسة السبب في تأييد من الله	١٨	أمره المطلق والبرهاني	١٧
منهج الحافظ ابن حجر في شرح السنة	١٩	المصحيح له	٥١
مرايا شرح السنة وأهميته	٢٠	معاونات كتاب التصحيح	٥٤
سبب الكتاب المصنف	٢١	أصح الأسانيد	٥٥
أصل الأحكام	٢٣	للفاضلة من صحيح البخاري ومسلم	٥٧
عملنا في تحقيق الكتاب والتدوين	٢٤	مرتب التصحيح	٥٩
صور من مخطوطات الشرح	٢٧	أحسن لسانه	٦٠
مرحلة النظر في توضيح نية الحكم	٢٣	قول إمامي أحسن صحيح وغير ذلك	٦١
سبب المصنف	٢٤	أحسن منه إمامان وهو إمامان لغوي	٦٢
أهمه مزي من لوز من صنف	٢٤	بإذن الله مقبولة	٦٣
أهم الصفات في علم الحديث	٢٥	غفيرة ومخاد	٦٤
الحديث والحديث والسنة والأثر	٣٠	أهمه وفالحكم	٦٧
تقديم آخر من حيث تعدد الفرق والمذاهب	٢٧	أمانة	٦٨
الشرائط وشروطه	٣٩	الضمان	٧٠
الموازاة بين أصعب المقارنات	٤٠	الاعتناء	٧٠
ساعات ادعاء طريقة التواتر	٤١	الحديث المصنوع	٧١
الأحاديث وأهمها مشهور والمستفيض	٤٢	محكم الحديث، ويختلف الحديث	٧١
البرهان وتحقق الهدف شرطا	٤٣	المنهج والنسخ	٧٣
المحقق أن الحق لا يشترط	٤٣	الحديث المردود	٧٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
العلم	٧٥	مبنى نوع من الحفظ	١٠٠
المربى	٧٧	المربوع وصور الربع الحكيم	١٠١
المعقل	٧٨	المربوع وتعريف الصحابي وشرحه	١٠٦
المنقطع	٧٩	المنقطع وتعريفه، القاص، والمحصر	١٠٨
السقط من السند فسمان	٧٩	ربالة الحديث القدسي، وهو قسم رابع	١٠٩
الذنب، والمرسل الخفي	٧٩	السند رأي المصنف، وتحقيقنا فيه	١١٠
نشره في ألفي في التدريس، وتحقيقنا فيه	٨٠	عند العالي	١١١
القسم الثاني من المربوع	٨٢	العلم المطلق، والمعلم النسي، وصور النسي	١١١
العلم ككذب المروي	٨٤	رواية الأقران والمذبح	١١٣
التروك	٨٦	رواية الأكار عن الأصغر	١١٤
المعلم	٨٧	السابق والتلاحق	١١٥
المدرج	٨٨	إن لم ينهز الرواية عن بعضها (المعلم)	١١٧
المقاييس	٨٩	إن محمد فرأى حديث روى	١١٧
المريد في متصل الأسناد والمضطرب	٩٠	المسلسل	١١٨
قلب الأحداث امتحاناً للمروي	٩١	صحيح الأداء ومراتبها	١١٩
المصنف والمخبر	٩١	حديث الناصر، وتحقيق مطول في شرط قبولها	١٢١
اختصار الحديث، والرواية بالعلم	٩٦	مسائل في اتصال الأداء	١٢٢
غرب ألفاظ الحديث، ومصادره	٩٣	انشاء أسماء الرواة	١٢٥
مشكل الحديث، ومصدر علاجه	٩٤	انشائه	١٢٧
المجالة بالرواية وسببها	٩٤	انشاء المقبول	١٢٩
التعليل على الإتمام	٩٦	حكمة في معارف مهمة عند المحدثين	١٣٠
بمجرد العز، وبمجرد حال	٩٧	طبقات الرواة وقائده	١٣٠
تحقيق مذهب ابن الصلاح في المخرج	٩٧	مواليد الرواة ووفاءه وأوطانهم	١٣٦
تدريج: قسمها إلى مكفرة وغير مكفرة	٩٨	معرفة المخرج والتعديل ومراتبها	١٣٦
سوء الحفظ	٩٩	أحكام تتعلق بالمخرج والتعديل	١٣٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المخرج مقدم على التعديل وشروط قبوله ...	١٣٥	الأسماء المجرده (النفات والصحاء)	١٣٩
بد خلا المخرج عن اثنين قبل حرجه محلاً ...	١٣٥	الأسماء المفردة	١٤٠
فصل: مهمات في علوم الحديث		الكنى بمجرده، الألقاب: الأسباب، تولى	١٤١
الأسماء والكنى وأقسامه	١٣٦	من التحمل والأدء	١٤٣
المسجون إلى غير آذانهم	١٣٧	صفحة كتاب الحديث وعرضه وجماعه وطريقة فيه	١٤٤
النسب التي على خلاف طائفتها	١٣٧	صفحة تصنيف الحديث	١٤٤
صور من الشفق	١٣٧	أسباب الحديث (والملاحظات فيه)	١٤٥



مكتبة اشرفية
جريدة اشرفية
مكتبة اشرفية

ملونة كرتون مقوي		مجندة	
السراي	شرح غفره و رسم الخفي	المصحح للمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	من الطيبة لطحونة	المرط للإمام مالك	المرط للإمام محمد
فتحهم المفتاح	عن الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير السجاري	لبيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الطبراني	شرح نعمة الفكر
تعليم المستعلم	كافية	شرح الصفار	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو بعصر	مبادئ الأصول	القرن المنين	ديوان العمارة
المرقات	زاد لطائف	الحسامي	مختصر المعاني
المطهرجي	هداية النحو (مبتدأ)	ديوان النسي	الهدية المعبدة
عوامل النحو	شرح مادة عامل	موز الأنوار	رياض الصالحين
المعاج في القواعد والإعراب		شرح الجاس	القطبي
ستطيع قريباً بعون الله تعالى		كثر الدقائق	المقامات الحميرية
ملونة مجلدة		نخبة العرب	أصول الشافعي
المصحح تلخيصي		مختصر القسري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغة

Books in English

Tafsir-ul-Imani (Vol. 1, 2, 3)
Usul-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key-Lessons-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Ah-Yaq-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Ah-Yaq-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad-Us-Sayyidin (Spanish) (H. Binding)
Fazl-ul-Azami (German)
Muntakhab-At-Tauq (German)
To be published shortly Insha Allah
Ah-Yaq-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبہ النبی

بیت المقدس، فلسطین، بیت المقدس، بیت المقدس

دریں قطعی اردو مطبوعات		سرکاری	نورانی قاعدہ
نصائح نئی شرح مشک ترمذی	نیر الاصول (اصول الہدیت)	رمضان قاعدہ	بجاری قاعدہ
مبین المصلط	الانباہات المفیدۃ	الحکم والقرآن	تیسرے جلد
آسان اصول فقہ	مصرعہ صوفی	حکام القرآن	الحکم والقرآن
تیسرے منطق	فہمہ کبیر	برہت سہا لکھنؤ عام انجیر	سیدہ صاحبہ
فصول اکبری	برہت اسلام	عقائد راشدین	امت مسلمہ کی تاریخ
علم الصوف (اولی و آخری)	مہملہ	تکب و بیاں	رسول خدا ﷺ کی نصیحتیں
عربی مثنوی العباد	جو مع الکھ	تفہیم دینی (اردو نثران و مثنوی)	اگر ہا سلسلہ بے غرضی کے کتب
بتال القرآن	صرف سیر	عقائد قرآن	سیدہ اور بھائی
نور	تیسرے جواب	جوانا کمال	اسرائیلی سیاست
ہدایہ (العرف)	بہشتی کوہ	تکب و بیاں	آداب سمیت
تعلیم الاسلام (مکمل)	تسلی لکھنؤ	نور	صحن صحن
عربی زبان کا آسان قاعدہ	ناری زبان کا آسان قاعدہ	الحرب الاظم (ماہوار مکتب)	الحرب الاظم (ماہوار مکتب)
نام حق	کریم	امثال قرآن	زاد الہدیہ
چند نامہ	تیسرے بلندی	مقامات مہملہ	مسنونہ ماہنامہ
عربی کا معجم (اول تا چہم)	تیسرے عربی کا معجم	لغات اعمال	نورانی صدقات
عربی نامہ (آخر)	آداب العاشرت	آداب مسلم	نورانی درود شریف
حیات سلسلہ	تعلیم الدین	نورانی فہم	نورانی حج
تعلیم اللہ	نورانی القرآن (اول تا سہم)	نورانی مسرت	بجاری اللہ
عربی زبان القرآن (اول تا سہم)	بیرمویات	نورانی ماریہ	آسان نماز
بہشتی زجر (تین حصے)		نورانی	نورانی
دیگر اردو مطبوعات		سرکاری	نورانی قاعدہ
قرآن مجید چہم سطر کی تفسیر	تیسرے	بہشتی زجر (مکمل)	نورانی قاعدہ
تیسرے	تیسرے	نورانی	نورانی